بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بغزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب
قسم التاريخ والآثار

مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية

عام 1978م ــ عام 1991م

إعداد الباحث
هاني خليل اللداوي

إشراف الدكتور
أحمد محمد الساعاتي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ (بحث تكميلي) في قسم التاريخ والآثار بكلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة – فلسطين

2011م ـ 1432هـ
غزة ـ فلسطين

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

عمادة الدراسات العليا

هاتف داخلي: 1150

الرقم Ref ج س غ/35/
2011/11/27
التاريخ Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **هاني خليل داود اللداوي** لنيل درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/ قسم التاريخ**، وموضوعها:

مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية 1978 – 1991م

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الاثنين 03 محرّم 1433هـ، الموافق 2011/11/28م الساعة الحادية عشرة صباحًا، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. أحمد محمد الساعاتي	**مشرفاً ورئيساً**	.....
د. نهاد محمد الشيخ خليل	**مناقشاً داخليًا**	.....
د. عصام محمد علي عدوان	**مناقشاً خارجيًا**	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/قسم التاريخ**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

عميد الدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾

سورة البقرة أية 282

الإهـــــــداء

ـ إلى والدّي الحبيبين.

ـ إلى روح أخي محمد رحمه الله.

ـ إلى إخوتي (أحمد، محمود، حمزة، علي، ميسرة).

ـ إلى أخواتي (أماني، وإيمان).

ـ إلى كل من يهمه أمري.

إليهم جميعاً أهدي هذه الرسالة.

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد،،

قال رسول الله ﷺ ﴿من لا يشكر الناس لا يشكر الله﴾

اعترافاً لذوي الفضل بفضهم، يتقدم الباحث بجزيل الشكر لأستاذه الدكتور/ أحمد محمد الساعاتي، لإشرافه على رسالته، وإسدائه النصائح القيمة له.

ويتقدم بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل، أعضاء لجنة المناقشة، لتكرمهم بمناقشة رسالته، وإبداء الملاحظات المفيدة له ولرسالته.

كما ويتقدم بالشكر للعاملين في مكتبة الجامعة الإسلامية بغزة، ومكتبة مركز التخطيط التابع للرئيس الفلسطيني في غزة، ولطاقم الترجمة الذين ساعدوه في ترجمة المراجع العبرية والإنجليزية.

ولا يفوته أن يشكر السيد/ إسماعيل جبر أبو زعيتر الذي قام بطباعة الرسالة، وكل من قدم له خدمة ساعدت في إنجاز هذه الرسالة.

فهرس الموضوعات

الإهداء----------
شكر وتقدير----------
فهرس الموضوعات---------- أ
قائمة الملاحق---------- ت
قائمة الخرائط---------- ث
ملخص الدراسة---------- ج
المقدمة ---------- ح

الفصل التمهيدي
مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية (عام1967م ـ عام1977م)

مشروع جونسون عام 1967م---------- 3
مشروع آلون عام 1967م---------- 5
قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 عام1967م---------- 6
مشروع أبا أيبان عام1968م---------- 8
مشروع الملك حسين عام1969م---------- 9
مشروع روجرز عام1970م---------- 10
مشروع السادات (الأول) عام1971م---------- 12
مشروع غولدا مائير عام1971م---------- 13
مشروع المملكة العربية المتحدة عام1972م---------- 14
مشروع السادات (الثاني) عام1973م---------- 15
قرار مجلس الأمن الدولي رقم 338 عام1973م---------- 16
مؤتمر جنيف عام1973م---------- 18
البرنامج السياسي المرحلي (النقاط العشر) عام 1974م---------- 20
مشروع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر للسلام عام1977م---------- 21
البيان المشترك الأمريكي ـ السوفيتي عام1977م---------- 22

الفصل الأول
اتفاقية كامب ديفيد (عام 1978م ـ عام 1979م)

المبحث الأول: المفاوضات وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد---------- 25
المبحث الثاني: آثار اتفاقية كامب ديفيد على القضية الفلسطينية---------- 31

الفصل الثاني
مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية عام 1982م
المبحث الأول: مشروع الرئيس الأمريكي رونالد ريجان عام 1982م---------- 41
المبحث الثاني: مشروع السلام العربي (مشروع فاس) عام 1982م---------- 47
المبحث الثالث: مشروع الرئيس السوفيتي ليونيد بريجينيف للسلام عام 1982م--------- 52
الفصل الثالث
مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية (عام1984م ــ عام1989م)
المبحث الأول: مشروع الكونفدرالية الأردنية ـ الفلسطينية (عام1984م ـ عام1985م)----- 58
المبحث الثاني: مشروع منظمة التحرير الفلسطينية عام1988م---------- 62
المبحث الثالث: مشروع رئيس الوزراء (الإسرائيلي) إسحق شامير عام1989م--------- 67
المبحث الرابع: نقاط مبارك العشر عام1989م---------- 72
المبحث الخامس: نقاط بيكر الخمس عام 1989م---------- 77
الفصل الرابع
مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية عام1991م
المبحث الأول: مشروع الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عام1991م---------- 83
المبحث الثاني: ورقة التأكيدات (الضمانات) الأمريكية عام 1991م---------- 89
المبحث الثالث: مؤتمر مدريد للسلام عام1991م---------- 96
الخاتمة
أولاً: النتائج---------- 105
ثانياً: التوصيات---------- 107
الملاحق---------- 108
الخرائط---------- 161
قائمة المصادر والمراجع ---------- 164
ملخص الدراسة بالانجليزية---------- 181

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1): مشروع جونسون عام 1967م---------- 109
ملحق رقم (2): مشروع ألون عام 1967م---------- 110
ملحق رقم (3): قرار مجلس الأمن الدولي 242 عام 1967م---------- 111
ملحق رقم (4): مشروع أبا أبيان عام 1968م---------- 112
ملحق رقم (5): مشروع الملك حسين عام 1969م---------- 113
ملحق رقم (6): مشروع روجرز عام 1970م---------- 114
ملحق رقم (7): مشروع السادات (الأول) عام 1970م---------- 116
ملحق رقم (8): مشروع غولدا مائير عام 1971م---------- 117
ملحق رقم (9): مشروع المملكة العربية المتحدة عام 1972م---------- 118
ملحق رقم (10): البرنامج السياسي المرحلي (النقاط العشر) عام 1974م--------- 119
ملحق رقم (11): البيان الأمريكي ـ السوفيتي عام 1977م---------- 120
ملحق رقم (12): اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م ـ 1979م---------- 122
ملحق رقم (13): الرسائل المتبادلة بين أرباب كامب ديفيد عام 1978م--------- 128
ملحق رقم (14): مشروع الرئيس الأمريكي رونالد ريجان عام 1982م---------- 137
ملحق رقم (15): مشروع السلام العربي (مشروع فاس) عام 1982م---------- 139
ملحق رقم (16): مشروع الرئيس السوفيتي ليونيد بريجنيف للسلام عام 1982م------ 141
ملحق رقم (17): مشروع الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية عام (1984م ـ 1985م---- 142
ملحق رقم (18): مشروع منظمة التحرير الفلسطينية عام 1988م---------- 144
ملحق رقم (19): مشروع رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير عام 1989م------ 147
ملحق رقم (20): نقاط مبارك العشر عام 1989م---------- 154
ملحق رقم (21): نقاط بيكر الخمس عام 1989م---------- 155
ملحق رقم (22): مشروع الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عام 1991م--------- 156
ملحق رقم (23): ورقة التأكيدات (الضمانات) الأمريكية عام 1991م---------- 157

قائمة الخرائط

خريطة رقم (1): مشروع ألون عام 1967م---------- 162
خريطة رقم (2): اتفاقية كامب ديفيد (عام 1978م ـ عام 1979م)---------- 163
(الحدود بين مصر وإسرائيل)

ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية (عام 1978م ــ عام 1991م)، وتميزت تلك الفترة بظهور العديد من مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، وقد تنوعت هذه المشاريع فكانت: المشاريع الإسرائيلية، المشاريع الأمريكية، المشاريع العربية، والمشاريع المشتركة: أمريكية ـ سوفيتية.

لقد قسمت الدراسة إلى أربعة فصول رئيسة وفصل تمهيدي، حيث تحدث الفصل التمهيدي عن مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية منذ (عام 1967م ـ عام 1977م).

تناول الفصل الأول اتفاقية كامب ديفيد منذ (عام 1978م ــ عام 1979م)، وتضمن ثلاثة مباحث: درس المبحث الأول العوامل التي أدت إلى توقيع اتفاقية كامب ديفيد، وناقش المبحث الثاني المفاوضات وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، أما المبحث الثالث فقد عرض آثار اتفاقية كامب ديفيد على القضية الفلسطينية.

وتناول الفصل الثاني مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية عام 1982م، وتكون من ثلاثة مباحث: درس المبحث الأول مشروع الرئيس الأمريكي رونالد ريجان، وعرض المبحث الثاني مشروع السلام العربي (مشروع فاس)، أما المبحث الثالث فقد تناول مشروع الرئيس السوفيتي ليونيد بريجينيف.

وجاء الفصل الثالث بعنوان مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية منذ (عام 1985م ـ عام 1989م)، وتم تقسيم الفصل إلى خمسة مباحث: حيث تناول المبحث الأول مشروع الكونفدرالية الأردنية ـ الفلسطينية، وعرض المبحث الثاني مشروع منظمة التحرير الفلسطينية، وناقش المبحث الثالث مشروع الرئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير، ودرس المبحث الرابع نقاط مبارك العشر، أما المبحث الخامس فتناول نقاط بيكر الخمس.

أما الفصل الرابع فكان بعنوان مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية عام 1991م، وتضمن ثلاثة مباحث: تناول المبحث الأول مشروع الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، وعرض المبحث الثاني التأكيدات (الضمانات) الأمريكية، أما المبحث الثالث فتناول مؤتمر مدريد للسلام.

وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج من أهمها:

1) إن مشاريع التسوية تعني تسوية القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني لصالح إسرائيل، وتفتيت قوة الشعب الفلسطيني وتمزيق مكوناته الأساسية.
2) إن مشاريع التسوية أنكرت الحقوق الفلسطينية (تقرير المصير، حق العودة، إقامة دولة فلسطينية).

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين، الصادق الأمين، محمد صلى الله عليه وسلم، وآله وأصحابه الطاهرين الطيبين.

أما بعد،،

لقد شغلت قضية فلسطين أو ما يسمى اليوم بقضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي المنطقة والعالم منذ ظهورها حتى يومنا هذا، نظراً للأهمية التي تتمتع بها تلك المنطقة من الناحية السياسية والاقتصادية والتاريخية.

لقد كان الصراع العربي ـ الإسرائيلي وسيبقى من أخطر وأكبر الصراعات التي عاشها الوطن العربي عامة، وفلسطين خاصة، على امتداد القرن العشرين، والقرن الحادي والعشرين.

وتعد قضية فلسطين قضية أساسية وليست سياسية لا يمكن التنازل أو التفريط بها، حيث ساهمت مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية في طمس القضية الفلسطينية، وإهمال الحقوق الفلسطينية.

حيث تناولت الدراسة مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية (عام 1978م ــ عام 1991م)، وتميزت تلك الفترة بظهور العديد من مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، وقد تنوعت هذه المشاريع فكانت: المشاريع الإسرائيلية، المشاريع الأمريكية، المشاريع العربية، والمشاريع المشتركة: أمريكية ـ سوفيتية.

وتباينت تلك المشاريع وتضاربت وذلك حسب توجهات ومصالح كل طرف، وللتعدد الهائل لتلك المشاريع حول التسوية السياسية.

إن اتفاقية كامب ديفيد كانت حجر الأساس لمعظم مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية التي تلت الاتفاقية، فقد أصبحت تلك المشاريع صورة منقحة أو معدلة لاتفاقية كامب ديفيد والحكم الذاتي ولقد جاءت في خطوطها العريضة لتؤكد على الالتزام بإطار معاهدة كامب ديفيد كطريق وحيد للسلام والدعوة إلى المفاوضات وقبول العرب بوجود دولة يهودية.

أهمية الدراسة:

ركزت الدراسة على مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية منذ عام (1978م ــ 1991م) تلك السنوات التي شهدت أخطر الأحداث التي عاشها الفلسطينيون والعرب والمسلمون والتي شغلت وما زالت تشغل الرأي العالمي، وقد تخللها العديد من المشاريع السياسية لتسوية القضية الفلسطينية وهي مرحلة يمكن تقسيمها إلى فترات مختلفة، كل فترة تميزت بمشاريع لتسوية القضية الفلسطينية تختلف عن بعضها.

وتأتي أهمية هذه الدراسة كونها تفيد الدارسين والسياسيين والقادة الفلسطينيين، وتزود المكتبة العربية دراسة متخصصة عن مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية منذ عام (1978م ـ 1991م).

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1) عرض وتحليل مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية منذ عام (1978 ـ 1991م).
2) إبراز الاختلافات بين مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي في كل فترة من الفترات التي مرت بها تلك المشاريع.
3) التعرف على أهداف مشاريع التسوية من خلال التعامل مع قضية فلسطين بوصفها قضية لاجئين؛ أي الشق الإنساني وليس السياسي.
4) إظهار نتائج وآثار مشاريع التسوية على القضية الفلسطينية.

حدود الدراسة:

الإطار الزماني للدراسة: تم تحديد الإطار الزماني للدراسة بحيث يعطي المرحلة التاريخية من عام 1978م، الذي تم فيه عقد اتفاقية كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر، وتنتهي الدراسة عام 1991م وهو العام الذي عقد فيه مؤتمر مدريد لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

أما مكان الدراسة: فيتمثل في فلسطين.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدارسة على منهج البحث التاريخي بشقيه الوصفي والتحليلي.

الدراسات السابقة:

اطلع الباحث على أدلة الرسائل العلمية في الجامعات العربية، فلم يجد دراسة واحدة لها علاقة مباشرة بموضوع بحثه، ومن أهم الدراسات السابقة:

1) الأفكار والمشاريع الإسرائيلية المقترحة لتسوية القضية الفلسطينية منذ (عام 1948م ـ عام1977م)، للباحث ماجد المدهون، وهي رسالة ماجستير.

ركزت الدراسة بشكل رئيس على الأفكار والمشاريع الإسرائيلية في الفترة الواقعة (عام 1948م ـ عام 1977م)، وهي فترة تتخللها العديد من الأفكار والمشاريع (الإسرائيلية) القائمة على أساس إيجاد تسوية أولاً للقضية الفلسطينية وثانياً لقضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

2) المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية منذ (عام 1947م ـ عام 1977م) دراسة تاريخية تحليلية، للباحث سمير سيسالم، وهي رسالة ماجستير.

تناولت الدراسة المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية منذ (عام 1947م ـ عام 1977م)، معالجة تاريخية تحليلية وثائقية، تلك السنوات التي شهدت أخطر الأحداث التي عاشها الفلسطينيون والعرب.

ويلاحظ أن تلك الدراسات تتوقف عند عام 1977م ولم تتناول الفترة الزمنية للدراسة.

وأما هذه الدراسة فقد تناولت مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية منذ (عام1978م ـ عام1991م) معالجة تاريخية تحليلية نقدية، تلك السنوات التي شهدت أخطر الأحداث التي عاشها الفلسطينيون والعرب

إطار الدراسة:

لقد قسمت الدراسة إلى أربعة فصول رئيسة وفصل تمهيدي، حيث تحدث الفصل التمهيدي عن مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية منذ (عام 1967م ـ عام 1977م).

تناول الفصل الأول اتفاقية كامب ديفيد منذ (عام 1978م ــ عام 1979م)، وتضمن ثلاثة مباحث: درس المبحث الأول العوامل التي أدت إلى توقيع اتفاقية كامب ديفيد، وناقش المبحث الثاني المفاوضات وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، أما المبحث الثالث فقد عرض آثار اتفاقية كامب ديفيد على القضية الفلسطينية.

وتناول الفصل الثاني مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية عام 1982م، وتكون من ثلاثة مباحث: درس المبحث الأول مشروع الرئيس الأمريكي رونالد ريجان، وعرض المبحث الثاني مشروع السلام العربي (مشروع فاس)، أما المبحث الثالث فقد تناول مشروع الرئيس السوفيتي ليونيد بريجينيف.

وجاء الفصل الثالث بعنوان مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية منذ (عام 1985م ـ عام 1989م)، وتم تقسيم الفصل إلى خمسة مباحث: حيث تناول المبحث الأول مشروع الكونفدرالية الأردنية ـ الفلسطينية، وعرض المبحث الثاني مشروع منظمة التحرير الفلسطينية، وناقش المبحث الثالث مشروع الرئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير، ودرس المبحث الرابع نقاط مبارك العشر، أما المبحث الخامس فتناول نقاط بيكر الخمس.

أما الفصل الرابع فكان بعنوان مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية عام 1991م، وتضمن ثلاثة مباحث: تناول المبحث الأول مشروع الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، وعرض المبحث الثاني التأكيدات (الضمانات) الأمريكية، أما المبحث الثالث فتناول مؤتمر مدريد للسلام.

واعتمد الباحث على عدد كبير من المصادر والمراجع التي تضمنت العديد من الوثائق المنشورة باللغة الإنجليزية والمترجمة باللغة العربية والمذكرات والموسوعات والمراجع العربية والمترجمة والأجنبية (إنجليزية وعبرية) والدوريات.

الفصل التمهيدي

مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية

عام 1967م - عام 1977م

- مشروع ألون عام 1967م.
- مشروع جونسون عام 1967م.
- قرار مجلس الأمن الدُولي رقم 242 عام 1967م.
- مشروع أباإيبان عام 1968م.
- مشروع الملك حسين عام 1969م.
- مشروع روجرز عام 1970م.
- مشروع السادات (الأول) عام 1971م.
- مشروع غولدا مائير عام 1971م.
- مشروع المملكة العربية المتحدة عام 1972م.
- مشروع السادات (الثاني) عام 1973م.
- قرار مجلس الأمن الدُولي رقم 338 عام 1973م.
- مؤتمر جنيف عام 1973م.
- البرنامج المرحلي (النقاط العشر) عام 1974م.
- مشروع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر للسلام عام 1977م.
- البيان المشترك الأمريكي ـ السوفيتي عام 1977م.

الفصل التمهيدي
مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية
عام (1967م - عام 1977م)

تميزت الفترة بظهور العديد من مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، وقد تنوعت هذه المشاريع فكانت: المشاريع الإسرائيلية، المشاريع الأمريكية، المشاريع العربية، والمشاريع المشتركة: أمريكية ـ سوفيتية.

فمن المشاريع الإسرائيلية: مشروع آلون، ومشروع أباإيبان، ومشروع غولدا مائير.

وشملت المشاريع الأمريكية: مشروع جونسون، ومشروع روجرز، ومشروع كارتر.

وضمت المشاريع العربية: مشروع الملك حسين، ومشروع السادات (الأول)، ومشروع المملكة العربية المتحدة، ومشروع السادات (الثاني).

أما المشاريع المشتركة الأمريكية ـــ السوفيتية: فقد تناولت البيان المشترك الأمريكي ـ السوفيتي.

1) مشروع ليندون جونسون[1] 19 حزيران (يونيو) عام 1967م:

في 19 حزيران (يونيو) عام 1967م، ألقى الرئيس الأمريكي ليندون جونسون خطاباً تناول فيه سياسة بلاده الخارجية[2].

وركزت المبادئ على معالجة الصراع العربي ـ الإسرائيلي باعتباره نزاعاً حول الحدود، وعلى أساس أن جوهر الصراع هو مسألة الاعتراف العربي بإسرائيل وحقها في الوجود.

ومن أهم ما جاء في المشروع[3]:

1) لكل دولة من دول المنطقة حق أساسي في الحياة ينبغي احترامه من قبل جيرانها.
2) يجب حل قضية اللاجئين حلاً عادلاً.
3) وضع ترتيبات تعترف بالمصالح الخاصة للديانات الكبرى الثلاث في الأماكن المقدسة في القدس، بما فيها أماكن العبادة والمؤسسات الدينية التي دمرت من الاعتداءات الإسرائيلية في عام 1967م.
4) القدس مسألة ذات طابع خاص لا يجوز العودة إلى تقسيمها، كما لا يجوز لإسرائيل ضمها.

مواقف الأطراف المختلفة من مشروع ليندون جونسون:

1) **الموقف الفلسطيني:** رفضت منظمة التحرير الفلسطينية المشروع، ولم تطرح لذلك المشروع أية إجراءات عملية[4].
2) **الموقف العربي:** رفضت الدول العربية المشروع نتيجة لهزيمة العرب في حرب عام 1967م[5].

---

(1) تولى ليندون جونسون منصب نائب الرئيس الأمريكي كينيدي في عام 1960م، وأصبح رئيساً للولايات المتحدة عام 1964م، ودعم برامج الإصلاح والتطوير في الداخل والخارج.

Vincent Wilson, JR: The Book Of The Presidents, P.76.

ويُعدُ ليندون جونسون الرئيس السادس والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية، استمرت ولايته حتى عام 1969م، عُرف بسياسته المعادية للتحرر، وقد ناصب العرب العداء، وقام بتزويد (إسرائيل) من السلاح والعتاد المتقدم وشجعها على العدوان عام 1967م كوسيلة من وسائل فرض الوجود الإمبريالي في المنطقة العربية، وكتعويض عن هزائم فيتنام.

الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج2، ص120ـ121.

(2) هيئة الموسوعة الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية، ق1، مج1، ص111.

(3) انظر: ملحق رقم 1، ص109.

(4) السنوار، زكريا: مشاريع تسوية قضية فلسطين من عام 1920م حتى نهاية عام 1991م ، ص68.

(5) السنوار، زكريا: مشاريع تسوية قضية فلسطين من عام 1920م حتى نهاية عام 1991م ، ص68.

ويمكن القول إن مبدأ احترام الاستقلال السياسي لجميع دول المنطقة كما نص مشروع ليندون جونسون انطوى على مفهوم الاعتراف بإسرائيل كأمر واقع في المنطقة.

وفي تحليل لمبادئ جونسون يمكن الاستنتاج أن الولايات المتحدة الأمريكية تحمل مصر المسئولية في اندلاع الحرب، بسبب إغلاق مضايق تيران المصرية، وبدون أدنى شك فإن ذلك حق من حقوق السيادة المصرية.

2) مشروع آلون[1] 13 تموز (يوليو) عام 1967م:

طرح وزير الخارجية الإسرائيلي آلون على حكومته في 13 تموز (يوليو) عام 1967م مشروعاً يتعلق بالضفة وقطاع غزة، وهو أول وزير إسرائيلي يطرح تصوراً للتسوية في المنطقة من وجهة نظر إسرائيلية[2].

ومن أهم ما جاء في المشروع[3]:

1) تصر إسرائيل على أن حدودها الشرقية يجب أن تكون نهر الأردن، وخطاً يقطع البحر الميت.
2) تقسيم مناطق الحكم الذاتي إلى ثلاثة مناطق منفصلة وهي: السامرة، ويهودا، وغزة.
3) حل قضية اللاجئين على أساس تعاون إقليمي يتمتع بمساعدة دُولية.

الموقف الإسرائيلي من المشروع: لقي هذا المشروع قبولاً من جانب الصهاينة التقليديين الذين يرغبون في الحفاظ على "نقاء" إسرائيل[4].

ويتضح أن المشروع يهدف إلى ما عبّر عنه آلون بما يأتي: (الحد الأقصى من الأرض والحد الأدنى من العرب).

ويلاحظ أن المشروع من أكثر المشاريع تأثيراً في السياسة الإسرائيلية الخاصة بالقضية الفلسطينية منذ سنوات طويلة وليومنا هذا.

---

(1) يغال آلون لعب دوراً عسكرياً بارزاً في حرب عام 1948م كقائد للمنطقة العسكرية الجنوبية، أصبح وزيرا للعمل عام 1961م، ثم نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً لاستيعاب المهاجرين اليهود الوافدين إلى فلسطين، ثم وزيراً للتعليم والثقافة، شغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية حتى قيام حكومة بيجين في عام 1977م. **الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج1، ص274.**

(2) هيئة الموسوعة الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية، ق1، مج1، ص29.

(3) انظر: ملحق رقم 2، ص110.

(4) أبو عرفة، عبد الرحمن: الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، ص 241.

3) **قرار مجلس الأمن الدُولي رقم (242) 22 تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1967م:**

اجتمع مجلس الأمن الدُولي في 9 تشرين ثاني (نوفمبر) عام 1967م بناءً على طلب مصر النظر في الوضع الخطير في الشرق الأوسط بعد عدوان إسرائيل في 5 حزيران(يونيو) عام 1967م على الدول العربية[1]. وبناءً عليه صدر قرار مجلس الأمن الدُولي رقم 242 في 22 تشرين ثاني (نوفمبر)عام1967م.

ويُعدُ قرار مجلس الأمن الدُولي رقم 242 من أهم المشاريع التي لا تزال تستند إليها كافة مشاريع التسوية إلى الآن.

ومن أهم بنود القرار[2]:

أن مجلس الأمن إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطير في الشرق الأوسط.
وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراض بواسطة الحرب والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة أن تعيش بأمان.

1) سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضي احتلت في القتال الأخير.
2) إنهاء جميع إدعاءات أو حالات الحرب، واحترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة.
3) ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.
4) تحقيق تسوية عادلة لقضية اللاجئين.

مواقف الأطراف المختلفة من قرار مجلس الأمن الدُولي رقم 242:

1) **الموقف الفلسطيني:** رفضت منظمة التحرير الفلسطينية القرار لأنه يعني تصفية القضية الفلسطينية[3].

ولكن منظمة التحرير الفلسطينية قد غيّرت موقفها، فوافقت على القرار وذلك في دورة المجلس الوطني الفلسطيني (19) في الجزائر عام 1988م.

2) **الموقف الإسرائيلي:** رفضت إسرائيل تطبيق القرار[4].

---

(1) جبارة، تيسير: تاريخ فلسطين، ص351.
(2) انظر: ملحق رقم 3، ص111.
(3) صالح، محسن: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص449.
(4) عدوان، أكرم: مشاريع والأفكار الصهيونية تجاه تسوية القضية الفلسطينية، مجلة الجامعة الإسلامية، مج12، ع2، ص301.

ومن أبرز عيوب القرار أنه:

1) أهمل النص الإنجليزي عمداً، ولم استخدم أداة التعريف (أل) في لفظ الأراضي[1].

2) فقد جاء في (ثانياً) نقطة (ب) من القرار "تحقيق تسوية عادلة لقضية اللاجئين" دون الإشارة أن المقصود هم (الفلسطينيون)، حيث لم يتناول القرار القضية الفلسطينية كقضية سياسية[2].

3) يدعو قرار 242 إلى "حل عادل لقضية اللاجئين" دون أن يعرف من هم اللاجئون من خلال تحديد المكان الذي جاءوا منه أو تاريخ لجوئهم أو حتى انتمائهم الوطني [3].

4) القرار قضى بقبول العرب نهائياً بدولة اليهود (كما هي عشية حرب 1967م) وبالتالي التنازل عن أي مطلب عربي سابق، بما في ذلك المطالب التي أيدتها الأمم المتحدة نفسها فيما يتعلق بحقوق الفلسطينيين في العودة والتعويض.

5) أهمل القرار ذكر الشعب الفلسطيني وتجاهل وجوده وحقوقه الشرعية [4].

---

(1) شاش، طاهر: مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات، ص20.

(2) العثمان، عثمان: مأزق التسوية السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، ص32.

(3)عبد الهادي، مهدي: قضايا القدس ومفاوضات الحل النهائي، ص209

(4)الرابطة الإسلامية لطلبة فلسطين: مشاريع الحلول السلمية على الساحة الفلسطينية،ص20

4) مشروع أباإيبان[1] 8 تشرين أول(أكتوبر) عام 1968م:

طرح أباإيبان وزير الخارجية الإسرائيلي مشروعه في 8 تشرين أول (أكتوبر) 1968م[2]، وألقى أباإيبان خطاباً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حدد فيه المبادئ والأسس التي تريد الحكومة الإسرائيلية تحقيق السلام من خلالها.

ومن أهم ما ورد في المشروع[3]:

1) يجب أن يكون السلام الذي يلي وقف إطلاق النار سلاماً عادلاً ودائماً، وينبثق عن مفاوضات مباشرة، واتفاق تعاقدي بين الطرفين.
2) تستبدل حدود وقف إطلاق النار عام 1967م بحدود آمنة ومعترف بها بين إسرائيل والدول العربية.
3) إقامة حدود إقليمية متفق عليها بموجبه يتم بحث موضوع إقامة ترتيبات أمنية أخرى متفق عليها لتجنب الوضع الحساس الذي سبّب انهيار السلام في عام 1967م.

ويبدو أن أباإيبان يناقض نفسه من خلال مشروعه بخصوص القدس، حيث ذكر أن إسرائيل لا تسعى للسيطرة على الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية، وتجاهل إعلان الكنيست عن ضم القدس فعلياً في 23 حزيران (يونيو) عام 1967م.

ويمكن القول إن مشروع أباإيبان يمثل الفهم الإسرائيلي لتسوية الصراع في المنطقة بما يخدم مصالح الكيان الإسرائيلي، ويضمن أمنه واستمراره على حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

---

(1) ولد في جنوب أفريقيا عام 1915م، وشغل منصب أول سفير لإسرائيل في الأمم المتحدة والولايات المتحدة وظل حتى عام 1959م حيث عين وزيراً بلا وزارة ثم شغل وزيراً للتعليم عام 1961م ـ عام1963م، وعندما أصبح إشكول رئيساً للوزراء عينه نائباً له عام 1963م ـ عام 1966م ثم أصبح وزيراً للخارجية عام 1966م ـ عام 1974م، وقد لعب دوراً سياسياً كبيراً خلال حرب عام1967م وخاصة في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية في مساندة إسرائيل رغم أنه كان الوحيد الذي صوت في مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر ضد الحرب وكان رأيه إعطاء المزيد من الدبلوماسية، وقد شغل عام 1984م رئيس لجنة الخارجية والأمن بالكنسيت. **البابا، عبد الحميد: شخصيات إسرائيلية، ص28.**

(2) عبد ربه، صلاح: اللاجئون وحلم العودة إلى أرض البرتقال الحزين، ص81.

(3) انظر: ملحق رقم 4، ص112.

5) مشروع الملك حسين[1] 10 نيسان (أبريل) عام 1969م:

أعلن الملك حسين مشروعاً للسلام مع إسرائيل اشتهر لاحقاً باسم "مشروع النقاط الست". وقد اغتنم الملك فرصة وجوده في الولايات المتحدة الأمريكية بدعوة من الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون فاقترح أمام نادي الصحافة الوطني في واشنطن في 10نيسان (أبريل) عام 1969م مشروعاً من ست نقاط، حرص على التأكيد بأن لا يطرحها باسمه فحسب، وإنما أيضاً باسم الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة آنذاك، وبتفويض منه[2].

وتتلخص خطة السلام المقترحة في ست نقاط، ومن أهم ما ورد في المشروع[3]:

1) إنهاء جميع الأعمال العدائية.
2) ضمان حرية الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس للجميع.

مواقف الأطراف المختلفة من مشروع الملك حسين:

1) **الموقف الفلسطيني:** أعلنت المنظمات الفلسطينية معارضتها الشديدة للمشروع وهاجمته[4].
2) **الموقف الإسرائيلي:** رفضت إسرائيل المشروع على لسان رئيسة الوزراء غولدا مائير آنذاك[5].

ويتضح أن الملك حسين أكد أنّ تلك النقاط ليست مشروع سلام أردني، بل هي مشروع عالمي، يستند على قبول الأردن لقرار مجلس الأمن الدُولي رقم 242 ورغبته في تطبيقه.
ويبدو أن المشروع وباختصار يقول: (لا للحرب.. نعم للوضع القائم).

ويتضح مما سبق أن المشروع لم يتطرق مطلقاً لمدينة القدس، وكأن قضية الشعب الفلسطيني هي قضية لاجئين فقط وليست قضية مصير وتاريخ.

---

(1) الملك حسين بن طلال عام1935م ـ عام 1999م ملك المملكة الأردنية الهاشمية وحفيد الملك عبد الله بن الحسين، ولد في عمان وتلقى علومه في الإسكندرية وهارو وساندهرست العسكرية البريطانية.
كان مع جده في القدس أثناء حادثة اغتياله عام 1951م، تولى العرش بعد اضطرار والده طلال بن عبد الله التخلي عن العرش عام 1953م، تزوج قريبته الأميرة دنيا عبد الحميد عام 1955م، وطلقها بعد عامين، ثم تزوج ابنة أحد الضباط الإنجليز وأنجب منها عدة أولاد، قام بتسمية أخيه الأمير حسن بن طلال ولياً للعهد عام 1965م، وبعد وفاة الملك حسين تولى ابنه الملك عبد الله الثاني العرش في عام 1999م. **الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج2، ص541.**
(2) هيئة الموسوعة الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية، ق1، مج2، ص242.
(3) انظر: ملحق رقم 5، ص113.
(4) جبارة، تيسير: تاريخ فلسطين، ص355.
(5) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969م، ص160.

6) مشروع روجرز 25 أيار (مايو) عام 1970م:

طرح وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز في 28 تشرين الأول (أكتوبر) عام 1969م على الاتحاد السوفيتي مشروعاً يتضمن مقدمة قصيرة تدعو إلى إبرام اتفاق نهائي ومتبادل بين مصر وإسرائيل، وألحقت به عشرُ نقاط أساسية عرضها روجرز في خطاب ألقاه في 9 كانون الأول (ديسمبر) عام 1969م. وأكد الخطاب على أربع قضايا رئيسية: السلام والأمن والانسحاب والأراضي[1].

طرح المشروع في 25 أيار (مايو) عام 1970م، وقد تضمن تسوية للصراع على محورين مصري – إسرائيلي، أردني - إسرائيلي.

وكان من أهم ما ورد في المشروع[2]:

1) انسحاب إسرائيل إلى الحدود الدولية بين إسرائيل (فلسطين تحت الانتداب) ومصر، أي انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967.

حيث واصل المصريون الضغط في نقطتين رئيستين: انسحاب إسرائيل من المناطق التي احتلت في عام 1967م، وحل قضية اللاجئين.

2) توافق كل من مصر وإسرائيل على إجراء مفاوضات بين الطرفين.

3) يتم موافقة إسرائيل والدول العربية بما فيها مصر على وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر والهدف من وقف إطلاق النار واستئناف يارينغ لمهمته هو إقرار سلام دائم وعادل في المنطقة وفقاً لقرار مجلس الأمن الدُولي رقم 242.

مواقف الأطراف المختلفة من مشروع روجرز:

1) **الموقف الفلسطيني:** رفضت منظمة التحرير الفلسطينية المشروع، وجاء في بيان لحركة فتح: "... أن حركة فتح لن تتجه من قريب أو بعيد حتى ولا بمجرد التفكير بمشروع روجرز وأي مشروع تصفوي آخر"[3].

---

(1) شديد، محمد: الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ص132.

(2) انظر: ملحق رقم 6، ص114.

(3) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، ص36.

2) **الموقـــف الإســـرائيلي:** رفـــضت إســـرائيل المـــشروع[1]، وأكـــدت رئيـــسة الـــوزراء الإسرائيلي غولدا مائير أنها لن تؤيد الدعوات لانسحاب إسرائيل إلى خطوط ما قبل حرب 5 حزيران (يونيو) عام 1967م[2].

3) **الموقف المصري:** قبلت مصر المشروع[3]، إلا أن الرئيس المصري جمال عبد الناصر لم يعول على نجاح ذلك المشروع، وبقي ثابتاً في سياسته وهذا على حد تعبير وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز[4].

يلاحظ أن المشروع قد ركّز علي تجزئة القضية الفلسطينية والعربية، للانفراد بكل طرف من أطراف الصراع العربي ـ (الإسرائيلي)، ولتيسير فرض حل (إسرائيلي) ـ أمريكي للصراع.

---

(1) سعودي، هالة: السياسة الأمريكية اتجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي 1976م ـ1973م، ص270؛ رفيف، موشيه: إسرائيل في الخمسين خمسة عقود من الكفاح في سبيل السلام، ص190.

(2) Smith, Charles: Palestine And The Arab – Israeli Conflict, P.220.

(3) الأسمر، خلود: انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية ـ الإسرائيلية، ص9.

(4) Journal Of Palestine Studies: A Quarterly On Palestinian Affairs And The Arab-Israeli Conflict, P.6-7.

7) مشروع السادات (الأول)[1] 4 شباط (فبراير) عام 1971م:

في 4 شباط (فبراير) عام 1971م، أعلن الرئيس المصري محمد أنور السادات مشروعه الأول للسلام.

ومن أهم ما جاء في المشروع[2]:

1) التزام مصر مسؤوليتها في تحرير جميع الأراضي العربية المحتلة في 5 حزيران (يونيو) عام 1967م، وبذل كل التضحيات في سبيل تحقيق هذا الهدف.
2) تضمن مصر حرية الملاحة في مضائق تيران عن طريق وضع قوات طوارئ دولية في شرم الشيخ.

مواقف الأطراف المختلفة من مشروع السادات (الأول):

1) **الموقف المصري:** في 1 نيسان (أبريل) عام 1971م أكدت مصر على وقف إطلاق النار على طول قناة السويس لفترة محدودة، كما وافقت على فتح القناة للملاحة الدولية[3].
2) **الموقف الإسرائيلي:** رفضت رئيسة الوزراء الإسرائيلي غولدا مائير المشروع في 4 نيسان (أبريل) عام 1971م، وأكدت أنه غير مقبول تماماً بالنسبة لإسرائيل[4].

ويمكن القول إن المشروع كان أول جهد سياسي مصري يقوم به الرئيس المصري محمد أنور السادات، يحدد فيه ضرورة انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية ويطالب بانسحاب جزئي، تلتزم فيه إسرائيل بجدول زمني ينتهي بانسحاب كامل من كل الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، مع رفض مبدأ وقف إطلاق النار بصفة دائمة محدداً هذه الفترة بشهر كامل أي في 7 آذار (مارس) عام 1971م.

---

(1) ولد في عام 1918م، وهو ثالث رئيس لجمهورية مصر العربية، حيث تولى في الفترة من عام 1970م ـ عام 1980م، دارت في عهده حرب أكتوبر عام 1973م. مقال **ttp://ar.wikipedia.org**
وقّع اتفاق فك ارتباط القوات المصرية مع (إسرائيل) في سيناء، كما وقّع اتفاق كامب ديفيد مع (إسرائيل) في عام 1979م.
David, Ron: Arabs And Israel, P.143

(2)انظر: ملحق رقم 7، ص116.

(3)Kadi, Leila: The Arab-Israeli Conflict - The Peaceful Proposals 1948-1972, P.98-99, 198.

(4) Kadi, Leila: The Arab-Israeli Conflict - The Peaceful Proposals 1948-1972, P.98-99, 198.

8) مشروع غولدا مائير[1] 9 شباط (فبراير) عام 1971م:

طرحت رئيسة الوزراء الإسرائيلي غولدا مائير مشروعاً (إسرائيلياً) مضاداً لمشروع الرئيس المصري محمد أنور السادات عبر مقابلة نشرتها صحيفة (التايمز) اللندنية في ٢٢ آذار(مارس) عام 1971م.

وكان من أهم ما ورد في المشروع[2]:

1) جعل سيناء منطقة منزوعة السلاح لا يسمح لمصر بإدخال الدبابات أو المدفعية أو الصواريخ إليها، ويتم ضمان هذا الترتيب عن طريق قوة مشتركة يمكن أن تضم في صفوفها قوات إسرائيلية ومصرية.
2) عدم عودة قطاع غزة للإشراف المصري وستعتني إسرائيل بشؤون اللاجئين.
3) تبقى القدس موحدة وجزءاً من إسرائيل.
4) لن تتراجع إسرائيل عن مرتفعات الجولان وقطاع غزة.
5) يجب إجراء مفاوضات حول خط الحدود الغربية على أن لا تعبر قوات عربية إلى نهر الأردن.
6) معارضة إسرائيل لفكرة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة.

ويمكن القول إن المشروع أكد على أن تبقى القدس موحدة تحت سيادة إسرائيل كعاصمة أبدية لها لا تخضع للمساومة، ورفض أي مشروع عربي، يدعو إلى عودة القدس تحت السيادة العربية.

ويبدو واضحاً من خلال المشروع، بأنه لا يوجد أي نية حقيقية نحو التسوية بل كانت رئيسة الوزراء الإسرائيلي غولدا مائير صريحة في مشروعها هذا، من حيث الاحتفاظ بالأراضي المحتلة عام 1967م، ومعارضتها لقيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة، وهذا يؤكد أنها من أصحاب فكرة قيام دولة فلسطينية شرق نهر الأردن.

---

(1) ولدت في روسيا وكان اسمها غولدا مايرسون ما يوفيتش، وهاجرت مع عائلتها عام 1906م إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وانضمت إلى حزب عمال صهيون عام 1915م، وفي عام 1921م هاجرت إلى فلسطين حيث نشطت للعمل في حركة الكيبوتس، وانتخبت عام 1934م عضوا في قيادة الهستدروت، وتولت رئاسة الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية. **الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج5، 618.**
وقد ترأست حكومة (إسرائيل) لفترة طويلة نسبياً، منذ(حزيران) يونيو عام 1969م وذلك بعد وفاة إشكول.
Yonah, Michael: A History Of Israel And The Holy Land, P.346

(2)انظر: ملحق رقم 8، ص117.

9) مشروع المملكة العربية المتحدة 15 آذار (مارس) عام1972م:

أعلن الملك حسين عن مشروعه الخاص بإقامة "المملكة العربية المتحدة" يوم 15 آذار (مارس) عام 1972م.

ومن أهم ما ورد في المشروع[1]:

1) تصبح المملكة الأردنية الهاشمية "مملكة عربية متحدة" وتسمى بهذا الاسم.
2) تتكون المملكة من قطرين:
   أ) الأردن.
   ب) الضفة وأية أراضي فلسطينية أخرى يتم تحريرها.
3) يرتبط القطران بوحدة فدرالية تحت سلطة الملك،وهناك سلطة تنفيذية مركزية يتولاها الملك.

مواقف الأطراف المختلفة من مشروع المملكة العربية المتحدة:

1) **الموقف الفلسطيني:** رفضت منظمة التحرير الفلسطينية وكافة فصائلها المشروع[2].
2) **الموقف الإسرائيلي:** اعترضت رئيسة الوزراء الإسرائيلي غولدا مائير على المشروع[3].
3) **الموقف المصري:** تمثل في خطاب الرئيس المصري محمد أنور السادات في 6 نيسان (إبريل) عام 1972م، أعلن فيه قطع علاقات مصر مع الأردن رداً على المشروع.

ويتضح مما سبق أن أسلوب "المنح الملكي" الذي يمارسه الملك حسين، عبر تصريحاته ومشاريعه، أسلوب فاقد للشرعية، لأن الملك لم يكن في يوم من الأيام ملكاً على الفلسطينيين وإنما الحاكم بالأمر الواقع.

ويبدو أن المشروع فشل، ولم يتمكن الملك حسين في تلك المرحلة من إجراء مفاوضات مع إسرائيل.

---

(1) انظر: ملحق رقم 9، ص118.

(2) صالح، محسن: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص451.

(3) محسن، خالد: مذكرة تحليلية حول مشروع الملك حسين، شؤون فلسطينية، ع8، ص262.

10) **مشروع السادات (الثاني) 16تشرين أول (أكتوبر) عام1973م:**

في 16 تشرين أول (أكتوبر) عام 1973م، وجه الرئيس المصري محمد أنور السادات نداءً من أجل السلام من على منبر مجلس الأمة المصري، وقد طرح في ندائه شروطه لوقف الحرب وتحقيق السلام مع العدو الإسرائيلي.

ومن أهم ما ورد في المشروع:

1) انسحاب إسرائيل الكامل إلى خطوط ما قبل 5 حزيران (يونيو) عام 1967م وبإشراف دولي.
2) إننا لسنا على استعداد في هذا كله لقبول وعود مبهمة لا جدوى فيها، ما نريده الآن هو الوضوح في الغايات والوضوح في الوسائل[1].
3) إنّنا قاتلنا وسوف نقاتل لتحرير الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، ولإيجاد السبيل لاستعادة واحترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ونحن في هذا نلتزم بقرارات الأمم المتحدة.
4) عقد مؤتمر دُولي تحت إشراف الأمم المتحدة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، على أن يشترك في المؤتمر "ممثلو الشعب الفلسطيني"[2].
5) استعداد مصر أن تبدأ فوراً بتطهير قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية[3].

مواقف الأطراف المختلفة من مشروع السادات (الثاني):

1) **الموقف الفلسطيني:** أكد المكتب السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني على أرضه[4].
2) **الموقف العربي:** لم يلق هذا الاتجاه السلمي من الرئيس المصري محمد أنور السادات الترحيب والقبول من كثيرين في الأمة العربية، لا سيما سوريا[5].

ويمكن القول إن الرئيس المصري محمد أنور السادات أراد أن يقول: نريد (السلام) وفي يدنا السلاح، نريد السلام ونحن في وضع المنتصر.

---

(1) العطار، حسين: مصر والقضية الفلسطينية في كامب ديفيد، ص45-46.
(2) هيئة الموسوعة الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية، ق1، مج1، ص321.
(3) حجازي، يوسف: أيام فلسطينية في القرن العشرين، ج2، ص6.
(4) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام1973م، ص397،34.
(5) العطار، حسين: مصر والقضية الفلسطينية في كامب ديفيد، ص47.

11) قرار مجلس الأمن الدُولي رقم (338) 22 تشرين أول (أكتوبر) عام 1973م:

أصدر مجلس الأمن الدُولي في 22 تشرين أول (أكتوبر) عام 1973م قرار رقم 338 الذي قدمه الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية[1].

ومن أهم ما ورد في القرار:

1) وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز (12) ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار.
2) البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن الدُولي رقم 242 بجميع أجزائه.
3) البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار مفاوضات بين الأطراف المعنية بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط[2].

مواقف الأطراف المختلفة من قرار مجلس الأمن الدُولي رقم 338:

1) **الموقف الفلسطيني:** رفضت منظمة التحرير الفلسطينية القرار، مؤكدة أنها ستتابع الكفاح المسلح ضد الكيانالإسرائيلي[3].
2) **الموقف العربي:** أصدر الرئيس المصري محمد أنور السادات قراره بقبول مصر للقرار[4].

حيث قبلت سوريا القرار، وبقبولها به قبلت قرار مجلس الأمن الدُولي رقم 242 التي لم تكن قد قبلت به سابقاً[5].

---

(1)الهور، منير، الموسى، طارق: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ1947م ـ1982م، ص149؛
الحمد، جواد: المدخل في القضية الفلسطينية، ص477؛ عبد السلام، جعفر، داود، محمود: الصراع العربي ـ الإسرائيلي بين النضال المسلح والتسوية السلمية، ص74؛
Laqueur, Walter, Rubin, Barry, Editors: The Israel-Arab Reader, P.481.

(2) عبد المنعم، بكر: دولة فلسطين مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو، ص146، وردت الوثيقة في عدة مراجع:
عبد المحسن، رباب: كامب ديفيد خروج مصر إلى التيه، ص128؛ شليف، اريه: خط الدفاع في الضفة الغربية وجهة نظر إسرائيل، ص99؛ البدارين، فالح: اتفاقية السلام الأردنية مع إسرائيل، ص24؛
Covenant Marketing Associates, Inc: Facts About Israel, P.61;
نافعة، حسن: مصر والصراع العربي ـ الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة، ص146؛ كارتر، جيمي: دم إبراهام رؤية إلى الشرق الأوسط، ص200؛ اللجنة الملكية لشؤون القدس: القدس في قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، ص493؛ جابر، إبراهيم، وآخرون: قضية القدس ومستقبلها في القرن الحادي والعشرين، ص228

(3) صالح، محسن: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص451.

(4) خليل، عادل: الإعلام والرأي العام دراسة حول تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، ص146.

(5) الحسن، حسن: التفاوض والعلاقات العامة، ص61.

3) الموقف الإسرائيلي: أعلنت إسرائيل قبولها لوقف الحرب بموجب القرار[1].

رؤية نقدية للقرار:

1) لم يأتِ القرار على ذكر القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني وتعامل مع الصراع بشكل سطحي[2].
2) أكد القرار على سيادة إسرائيل كدولة معترف بها في المجتمع الدُولي[3].
3) يدعو إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن الدُولي رقم 242 وحتى الآن (2011م) لم ينفذ، وقد مضى على صدوره أربعة وأربعون عاماً[4].

ويتضح أن القرار لم يدعُ إسرائيل بشكل مباشر إلى الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، وإنما دعا إلى وقف الحرب، والدخول في محادثات مباشرة لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

ويمكن القول إن القرار أعاد التأكيد على قرار مجلس الأمن الدُولي رقم 242 ولم يأتِ بجديد سياسياً.

---

(1) عدوان، عاطف: دراسات في القضية الفلسطينية، ص213.
(2) عدوان، عاطف: دراسات في القضية الفلسطينية، ص213.
(3) السنوار، زكريا: مشاريع تسوية قضية فلسطين من عام 1921م حتى نهاية عام 1991م، ص83.
(4) عوض الله، محمد: القضية الفلسطينية دراسة واقتراحات للحل، ص135.

12) **مؤتمر جنيف21 كانون الأول (ديسمبر) عام 1973م:**

متابعةً لقرار مجلس الأمن الدُولي رقم 338 الذي اقتضى أن تستهل محادثات السلام بإشراف مناسبر، افتتح كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة المؤتمر في 21 كانون الأول (ديسمبر) عام 1973م بقصر الأمم في جنيف، وحضرته وفود من مصر والأردن إسرائيل إلى جانب الوفدين: الأمريكي والسوفيتي[1]، بينما امتنعت سوريا عن حضور المؤتمر.

وأوضحت أسباب عدم مشاركتها في بيان صدر في 21 كانون أول (ديسمبر) عام 1973م، ورغم قبول سوريا بقرار مجلس الأمن الدُولي رقم 338 ولكنها " تأبى أن تدخل في طريق يقلب مؤتمر إلى ميدان للمناورات، تركز فيه على قضايا جانبية، كي يضيع الهدف الرئيسي الذي ينعقد من أجله وهو تنفيذ قرار مجلس الأمن الدُولي رقم 242"[2].

في 21 كانون الأول (ديسمبر) عام 1973م ألقى فالدهايم الخطاب التقديمي الذي أكد فيه على ما يلي:

1) تشكيل لجنة عسكرية لدراسة مسألة الفصل بين القوات بحيث ترفع توصياتها للمؤتمر الذي يجتمع على مستوى وزراء الخارجية إذا اقتضت الضرورة لذلك[3].

والجدير بالذكر أن المؤتمر لم يدعُ للانعقاد مجدداً كما جاء في البيان، فيما أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تعمل منفردة على حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي[4].

2) إن أساس هذا المؤتمر هو قرار مجلس الأمن الدُولي رقم 338 الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار في الحرب الأخيرة وإلى إجراء مفاوضات بين الأطراف المتنازعة لإقامة سلام عادل ودائم في المنطقة على أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن الدُولي رقم 242[5].

---

(1) Cattan, Henry: The Palestine Question, P.139.

(2) العناني، جاسر: القدس بين مشاريع الحلول السياسية والقوانين الدولية، ص108.

(3) الرابطة الإسلامية لطلبة فلسطين: مشاريع الحلول السلمية على الساحة الفلسطينية في الفترة 1948. 1984م ، ص25.

(4) الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج2، ص113.

(5) س.ع (مجهول): ملحق القضية الفلسطينية عربيا، شؤون فلسطينية، ع3، ص202؛
Covenant Marketing Associates, Inc: Facts About Israel, P.61.

مواقف الأطراف المختلفة من مؤتمر جنيف:

1) **الموقف الإسرائيلي:** رفضت إسرائيل المؤتمر، كي لا تتعرض لضغوط دولية تجبرها على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام 1967م[1].
2) **الموقف المصري:** يتمثل في انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي المحتلة عام 1967م[2].
3) **الموقف الأمريكي:** أوضحه الدكتور هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي ويقوم على الأسس التالية:
   أ) الهدف النهائي للمؤتمر هو تنفيذ قرار مجلس الأمن الدُولي رقم 242 بكل أجزائه.
   ب) الفصل بين القوات المصرية ـ الإسرائيلية[3].

يتضح أن المؤتمر لم يحقق شيئاً، ولم يصدر أي قرار، حيث عقدت جلسات أولية لإلقاء الخطب والبيانات، ولم يتمخض عن هذا المؤتمر شيء عملي سوى تشكيل لجنة عسكرية، تولت فك الاشتباك بين القوات المصرية والإسرائيلية على جانبي قناة السويس.

ويمكن القول إن المؤتمر لم يتعد كونه مظلة دولية انتهت بمفاوضات مباشرة بين مصر وإسرائيل حسبما أرادت إسرائيل.

---

(1) المعايطة، سميح: في التسوية السياسية للصراع العربي الصهيوني، ص141.
(2) الهور، منير، الموسى، طارق: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ 1947م ـ1982م، ص148.
(3) العثمان، عثمان: مأزق التسوية السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، ص52.

13) البرنامج السياسي المرحلي (النقاط العشر) 1-8 حزيران (يونيو) عام 1974م:

أصدر المجلس الوطني الفلسطيني البرنامج السياسي المرحلي (المعروف ببرنامج النقاط العشر)، بموافقة التنظيمات كافة. وفي هذا الصدد، أعلن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في 18 حزيران (يونيو) عام 1973م، أن ثلاثة أعضاء فقط امتنعوا من التصويت على برنامج السياسي المرحلي[1].

أما نص البرنامج، فهو الآتي:

إن المجلس الوطني الفلسطيني، انطلاقاً من الميثاق الوطني الفلسطيني والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية المقر في الدورة الحادية عشرة، المنعقدة في الفترة ما بين 6-12 كانون الثاني (يناير) عام 1973م، ومن الإيمان باستحالة إقامة سلام دائم وعادل في المنطقة دون استعادة شعبنا الفلسطيني لكامل حقوقه الوطنية، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير مصيره على كامل ترابه الوطني، وعلى ضوء دراسة الظروف السياسية التي استجدت في الفترة ما بين الدورة السابقة والحالية للمجلس، **يقرر المجلس ما يلي**[2]:

1) تأكيد موقف منظمة التحرير السابق من قرار 242 الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية للشعب الفلسطيني، ويتعامل مع قضية فلسطين على أنها مشكلة لاجئين.

2) تناضل منظمة التحرير الفلسطينية بكافة الوسائل، وعلى رأسها الكفاح المسلح، لتحرير الأرض الفلسطينية.

3) تناضل منظمة التحرير الفلسطينية ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح، والحدود الآمنة، والتنازل عن الحق الوطني.

ويلاحظ أن منظمة التحرير الفلسطينية قد رفضت قرار 242 الذي يطمس الحقوق الوطنية الفلسطينية ويتعامل مع قضية فلسطين على أنها مشكلة لاجئين.

ويبدو أن هذا البرنامج المرحلي يركز على حق الشعب الفلسطيني في العودة وحقه في تقرير مصيره.

ويتضح مما سبق أن منظمة التحرير الفلسطينية رفضت أي مشروع يدعو إلى الاعتراف بإسرائيل.

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974م، ص24-25

(2) انظر: ملحق رقم (10)، ص119.

14) مشروع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر[1] للسلام 18 آذار (مارس) عام 1977م:

في 18 آذار (مارس) عام 1977م وزع مكتب المعلومات الأمريكي في بيروت نص التصريحات التي أدلى بها الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في بلدة كلينتون بولاية مساتشوستس والتي تضمن شروط السلام في المنطقة.

ومن أهم ما ورد في المشروع:

1) اعتراف جيران إسرائيل بها وبحق إسرائيل في الوجود، وحقها بالوجود بسلام.
2) نهاية حالة العداء سوف تصبح سارية المفعول عند التوقيع على اتفاقية سلام.
3) أن تقوم حالة من السلام بين الدول العربية وإسرائيل من خلال المفاوضات.
4) انسحاب إسرائيل إلى حدود عام 1967م مع تعديلات طفيفة فقط.
5) أن يكون وطن للاجئين الفلسطينيين الذين عانوا لسنوات عديدة[2].

كما أكد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر أن القضية الفلسطينية هي إحدى العناصر الأساسية في أزمة الشرق الأوسط[3].

الموقف الإسرائيلي من المشروع: أكدت إسرائيل أن أراء الرئيس الأمريكي جيمي كارتر تعد "تراجعاً في السياسة الأمريكية" نتيجة تأييده للانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967م وإنشاء وطن للفلسطينيين، ووصفه لحدود عام 1967م بأنها "قانونية"[4].

ويمكن القول إن المشروع ذكر اللاجئين الفلسطينيين، وتجاهل الشعب الفلسطيني، وحقوقه الوطنية.

ويبدو أن القضية الفلسطينية من وجهة نظر الرئيس الأمريكي جيمي كارتر عبارة عن "مشكلة فلسطينية".

---

(1) ولد في ولاية جورجيا، وأصبح حاكماً لولاية جورجيا منذ عام 1970م، رشح نفسه للرئاسة عن الحزب الديمقراطي، استطاع أن يحصل على تأييد قاعدة هذا الحزب ففاز بالترشيح عن الحزب. يُعدُ الرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية، تولى مهامه في 20 كانون الثاني (يناير) عام 1977م. **الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج5، ص22.**

(2) سلمان، يوسف: الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي ــ الإسرائيلي، ص48، وردت الوثيقة في عدة مراجع: الهور، منير، الموسى، طارق: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ 1947م ـ1982م، ص160ـ161؛ العثمان، عثمان: مأزق التسوية السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، ص53؛ دانيال، جان: مؤتمر مدريد سيناريو متكامل من أجل السلام في الشرق الأوسط، ج1، مج13، ص61؛ شديد، محمد: الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ص188.

(3) الحسن، حسن: التفاوض والعلاقات العامة، ص62.

(4) سيسالم، سمير: المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية من 1947م ـ1977م، ص151.

15) البيان الأمريكي ـ السوفيتي 1 تشرين أول (أكتوبر) عام 1977م:

في عهد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر قام وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس بجولات في الشرق الأوسط[1].

وفي أعقاب اجتماع عقد بمدينة نيويورك في 1 تشرين أول (أكتوبر) عام 1977م بين وزير خارجية الاتحاد السوفيتي اندريه غروميكو ووزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس صدر بيان سوفيتي ـ أمريكي يحدد شروط التسوية.

ومن أهم ما ورد في المشروع[2]:

1) أن الحكومتين مقتنعتان بأن المصالح الحيوية لشعوب المنطقة، بالإضافة إلى أهمية تقوية السلام والأمن الدولي بصفة عامة للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للصراع العربي ـ الإسرائيلي، إن هذه التسوية يجب أن تكون شاملة ومتضمنة لجميع الأطراف المعنية ولكل الموضوعات.
2) ضرورة التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة للصراع في الشرق الأوسط، وإنهاء الموقف المتفجر في تلك المنطقة من العالم، مع مراعاة كل طرف بعناية المصالح والحقوق المشروعة للطرف الآخر.

مواقف الأطراف المختلفة من البيان الأمريكي ـ السوفيتي:

1) **الموقف الفلسطيني:** أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية القبول الفوري للبيان[3].
2) **الموقف العربي:** جاء البيان مفاجأة سارة للدول العربية، بما يتضمنه من اعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[4].

ورأت حكومة الأردن في البيان تطوراً إيجابياً للتوصل إلى سلام دائم وعادل[5].

---

(1) دانيال، جان: مؤتمر مدريد سيناريو متكامل من أجل السلام في الشرق الأوسط، ج1، مج13، ص62.
(2) انظر: ملحق رقم 11، ص120.
(3) عبد المنعم، بكر: دولة فلسطين مؤتمر السلام في مدريد إلى أوسلو، ص23.
(4) جبور، جورج: البعد العربي للقضية الفلسطينية، ص982.
(5) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية 1977م، ص335.

3) **الموقف الإسرائيلي:** رفضت إسرائيل البيان بقوة، واستطاعت بالاشتراك مع اللوبي الإسرائيلي ـ الأمريكي أن تفرض على الرئيس الأمريكي جيمي كارتر التراجع عن الدعوة للمؤتمر الدُولي حتى عام 1977م[1].

4) **الموقف الأمريكي:** أعلنت الإدارة الأمريكية تخليها عن البيان في عام 1977م[2].

ويبدو أن البيان تجاهل قرارات الأمم المتحدة التي سبق أن أيدها الاتحاد السوفيتي، كما طالب بحدودٍ آمنةٍ لإسرائيل بينما لم يطلب البيان ذلك للدول العربية المجاورة، ودعا إلى إقامة علاقاتٍ طيبةٍ بين الدول العربية وإسرائيل.

ويتضح من خلال إشراك الولايات المتحدة الأمريكية للإتحاد السوفيتي في إصدار البيان المشترك أن الإدارة الأمريكية كانت تسعى لأن تتخذ موقفاً معتدلاً وداعماً للدول العربية في عدم اتخاذ موقف متشدد.

ويبدو أن البيان أكد على موافقة الحكومة الأمريكية على التحدث عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني لأول مرة، بينما كانت الإدارة الأمريكية السابقة تتحدث عن مصالح الفلسطينيين.

(1) الحسن، حسن: التفاوض والعلاقات العامة، ص62.

(2) سيسالم، سمير: مشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية من 1947م ـ1977م، ص154ـ155.

الفصل الأول

اتفاقية كامب ديفيد

(عام 1978م – عام 1979م)

- **المبحث الأول:** المفاوضات وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد.
- **المبحث الثاني:** آثار اتفاقية كامب ديفيد على القضية الفلسطينية.

الفصل الأول
اتفاقية كامب ديفيد
عام(1978م ـ 1979م)

يتضمن هذه الفصل مبحثين: يتناول المبحث الأول المفاوضات وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، أما المبحث الثاني فيتناول آثار اتفاقية كامب ديفيد على القضية الفلسطينية.

المبحث الأول
المفاوضات وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد

يتناول هذا المبحث المفاوضات وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، ويتضمن عدة نقاط وهي:
قمة كامب ديفيد، ومواقف الأطراف المختلفة من اتفاقية كامب ديفيد، ومن خلال المفاوضات بين الجانب المصري والجانب الإسرائيلي، اتفقا الطرفان على الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية.

وتنص اتفاقية كامب ديفيد على جزئين رئيسين[1]:

أولاً: الضفة وقطاع غزة:

1) ينبغي أن تشترك مصر وإسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل القضية الفلسطينية لذلك فإن المفاوضات ينبغي أن تتم على ثلاث مراحل:

أ) تتفق مصر وإسرائيل على أنه من أجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة، أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة وقطاع غزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات، ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة وقطاع غزة.

ب) أن تتفق مصر وإسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة وقطاع غزة.

ت) يتم إنشاء الحكم الذاتي (وهو المجلس الإداري) في الضفة وقطاع غزة وتباشر هذه السلطة أعمالها، مدة خمس سنوات.

وستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة وقطاع غزة وعلاقاتها بجيرانها، وسترتكز المفاوضات على أساس قرار مجلس الأمن الدُولي رقم 242.

---

(1) انظر: ملحق رقم 12، ص122.

وسيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم من خلال:

2) أن يتم الاتفاق في المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي السكان في الضفة وقطاع غزة على الوضع النهائي للضفة.
3) إتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة وقطاع غزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها أنفسهم تمشياً مع نصوص الاتفاق.
4) أن يعرضوا اتفاقهم على ممثلي سكان الضفة وقطاع غزة للتصويت عليه.

وأكدت الاتفاقية على تجميد الاستيطان خلال فترة خمس سنوات انتقالية[1].

ويمكن القول إن الاتفاقية لم تحدد أو تُعِّرف من هم الفلسطينيون الذي سيمنحون الحقوق، واكتفت الاتفاقية بتوجيه هذه الحقوق إلى ممثلي سكان الضفة وقطاع غزة وفيهم الإسرائيليون ومنهم الفلسطينيون.

ويتضح أن القضية الفلسطينية قد تُركت عمداً في اتفاقية كامب ديفيد، لكنها لم تكن غائبة عن مرحلة من الأحداث السياسية.

جاء الحديث عن القضية الفلسطينية ضمن "خطاب متبادل بين مصر وإسرائيل حول الحكم الذاتي" ولم يتضمن الخطاب الإشارة صراحةً إلى موضوع اللاجئين الفلسطينيين[2].

ويلاحظ أن الرئيس المصري محمد أنور السادات أصر دائماً في المفاوضات مع إسرائيل على أن الأولوية الأولى يجب أن تكون:
1) الالتزام بقرار مجلس الأمن الدُولي رقم 242.
2) تقرير مصير للفلسطينيين.

وكانت النتيجة المخطط لها من اتفاقية السلام المصرية ــ الإسرائيلية أن تجرى بشكل مستقل تماماً عن الاتفاقات حول مستقبل الأراضي العربية المحتلة عام 1967م[3].
فقد وجهت الاتهامات ضد الرئيس المصري محمد أنور السادات أنه تخلى عن الفلسطينيين[4].

---

(1)Silver, Eric: Begin The Haunted Prophet, P.199.

(2) بدير، شريف: اللاجئون الفلسطينيون من كامب ديفيد إلى مفاوضات الوضع النهائي، ص106.

(3)Metzger, Jan, Orth, Martin, Sterzing, Christian: The West Bank Under Israeli Occupation, P.207.

(4)Smith,Charles: Palestine And The Arab – Israeli Conflict, P.258.

ويتمثل موقف الولايات المتحدة الأمريكية في أن قرار مجلس الأمن الدُولي رقم 242 ينطبق على جميع الجبهات، بما فيها الضفة وقطاع غزة، وهو لا يزال حجر الأساس لإقامة السلام في الشرق الأوسط[1].

ويتضح أن الاتفاق المصري ـ الإسرائيلي أكد على حل القضايا الجزئية، ولم يركز على حل شامل للصراع في منطقة الشرق الأوسط[2].

ثانياً: الرسائل المتبادلة بين أرباب كامب ديفيد حول عدد من الموضوعات في 22 أيلول (سبتمبر) عام 1978م[3]:

في 22 أيلول (سبتمبر) عام 1978م وزع البيت الأبيض نسخاً من الرسائل الجانبية المرفقة باتفاقية كامب ديفيد وعددها تسع رسائل، تناولت مواضيع القدس، والمستوطنات الإسرائيلية في سيناء، والضفة وقطاع غزة، هذه الرسائل أكدت وجود خلاف كامل بين مصر وإسرائيل.

ومن أهم النقاط الرئيسة الواردة في تلك الرسائل ما يلي:

أولاً: القدس:

الرئيس المصري محمد أنور السادات: أكد أن القدس جزءٌ لا يتجزأ من الضفة[4]، حيث يجب تطبيق قرارات مجلس الأمن الدُولي ذات الصلة، ولا سيما القرارات رقم 242 و267 بشأنها. بينما قال رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيجين: "إن القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، وهي غير قابلة للتقسيم".

ويمكن القول إن ما ورد في رسالة الرئيس المصري محمد أنور السادات إلى الرئيس الأمريكي جيمي كارتر هو تحصيل حاصل، وكان في استطاعة الرئيس المصري محمد أنور السادات اتخاذ نفس الموقف الذي اتخذه من مستوطنات سيناء (أي وقف المفاوضات وانسحاب الوفد المصري).

(1)Carter, Jimmy: Palestine Peace Not Apartheid, P.104-105.

(2)Text And Selected Documents: The Egyptian – Israel Treaty, P.44.

(3) انظر: ملحق رقم 13، ص128.

(4) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979م، ص178.

ثانياً: حول الضفة وقطاع غزة:

أكد الرئيس المصري محمد أنور السادات: أنه من أجل ضمان تنفيذ البنود المتعلقة بالضفة وقطاع غزة فإن مصر ستكون على استعداد للاطلاع بالدور العربي وذلك بعد المشاورات مع الأردن وممثلي الشعب الفلسطيني.

بينما قال رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيجين: "أن الحكومة الإسرائيلية تفهم وستفهم تعبير الضفة في أي فقرة يرد فيها من وثيقة إطار التسوية على أنه يعني يهودا والسامرة".

أما الرئيس الأمريكي جيمي كارتر فقال: عبارات "الفلسطينيين" أو "الشعب الفلسطيني" ستشير النصوص إلى الفلسطينيين العرب، وأن عبارة "الضفة" ستعني بحسب المفهوم الإسرائيلي "يهودا والسامرة".

بعد إعلان هذه الرسائل اكتملت خيوط اتفاقية كامب ديفيد، وازداد المراقبون إمعاناً في تحليل النتائج، فأكدوا أن اتفاقية كامب ديفيد كرست الاتفاق المنفصل المصري ــ الإسرائيلي، وشهدت ولادة محور جديد مرشح لأن يلعب دوراً خطراً في المنطقة، وأن الموقف السعودي ـ الأردني يؤدي إلى "تجميد" تنفيذ الاتفاق المتعلق بالضفة والفلسطينيين، ولا يؤدي إلى عرقلة تنفيذ اتفاق سيناء المنفصل[1].

مواقف الأطراف المختلفة من اتفاقية كامب ديفيد:

1) **الموقف الفلسطيني:** أكدت منظمة التحرير الفلسطينية أن اتفاقية كامب ديفيد تمثل استسلاماً كاملاً من جانب الرئيس المصري محمد أنور السادات لمشروع رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيجين[2].

وقد أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية، رفضِها لنتائج اتفاقية كامب ديفيد فيما يتعلق بالجزء الذي يتناول "الضفة وقطاع غزة"[3]، لأنه لا يتضمن حق الفلسطينيين في تقرير المصير، ولا إقامة دولة فلسطينية[4].

---

(1) طوق، جوزيف: الاتفاقات العربية ـ الإسرائيلية، ج2، مج2، ص85.

(2) الهور، منير، الموسى، طارق: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ 1947م ـ 1982م، ص191.

(3) بدير، شريف: اللاجئون الفلسطينيون من كامب ديفيد إلى مفاوضات الوضع النهائي، ص106.

(4) شديد، محمد: الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ص203.

2) **الموقف العربي الرسمي:** رفضت غالبية الدول العربية ما ورد باتفاقية كامب ديفيد[1]، لأنها بمثابة صدمة للدول العربية[2].

وقرر مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية إثر مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب والذي عقد في بغداد في الفترة من 27 آذار (مارس) عام 1979م إلى 31 آذار (مارس) عام 1979م على:

أ) سحب سفراء الدول العربية من مصر فوراً.

ب)استمرار التعاون مع شعب مصر الشقيق ورفض الإضرار به أو عزله[3].

ت) نقل مقر الجامعة العربية فوراً.

ث) طرد مصر من عضوية الجامعة العربية.

ج) مقاطعة النظام بمؤسساته: اقتصادياً وسياسياً ودبلوماسيا ً وتجارياً ونقدياً[4].

ح) إنشاء صندوق لمساندة دول المواجهة اشتركت فيه السعودية والكويت وليبيا والجزائر والعراق[5].

وتعد اتفاقية كامب ديفيد أول اتفاقية في تاريخ الصراع العربي ــ الإسرائيلي، توقع فيها دولة عربية اتفاقاً تعاقدياً مع إسرائيل[6]، تعترف به بشرعية وجوده، وتتنازل عن عروبة فلسطين[7].

ومما تجدر الإشارة إليه أن موضوع القدس استبعد من المباحثات المصرية ـ الإسرائيلية[8].

---

(1) Said, Edward: The Question Of Palestine,P.192.

(2) Quandt, William: The Middle East Ten Years After Camp David, P.28.

(3) الرابطة الإسلامية لطبلة فلسطين: مشاريع الحلول السلمية على الساحة الفلسطينية في الفترة 1948ـ 1984م، ص41ـ42.

(4) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية، ص137؛ مقال (مجهول): فلسطين في مؤتمر القمة، مجلة المجتمع، ع420، ص12.

(5) علي، كمال: محاربون ومفاوضون، ص78.

(6) دويدار، جلال: عدو السلام، ص110ـ111.

(7) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: فلسطين تاريخها وقضيتها، ص185.

(8) مقال (مجهول): خطاب الرئيس المصري إلى شعبه من واشنطن، الدعوة، ع669، ص9.

ومن خلال العرض السابق قد تم التوصل إلى عدة استنتاجات:

- معظم هذه القرارات سطحية وغير عميقة، وهذه القرارات لا تمثل إلا الحد الأدنى لما يمكن عمله للتصدي للأخطار التي تهدد المنطقة العربية في اتفاقية كامب ديفيد.
- اعترض معظم العرب على اتفاقية كامب ديفيد، إذ أكدوا على معالجة القضية الفلسطينية، حيث أعطى الرئيس المصري محمد أنور السادات لنفسه دوراً في التفاوض نيابة عن الفلسطينيين دون موافقتهم[1].
- إن اتفاقية كامب ديفيد من أخطر حلقات المؤامرة المعادية منذ عام 1948م وأنها تمثل استسلاماً كاملاً من جانب الرئيس المصري محمد أنور السادات حيث وافق على شروطهم لتصفية القضية الفلسطينية أرضاً وشعباً وثورةً تحت إشراف وتخطيط الإمبريالية الأمريكية.
- يُعدُّ توقيع الرئيس المصري محمد أنور السادات على اتفاقية كامب ديفيد خروجاً على الإجماع العربي، حيث لم يتطرق إلى إقامة دولة فلسطينية، أو الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967.
- تمزق عربي يحرم الأمة العربية من أهم أسلحتها، وعزل مصر عن الأمة العربية لإضعاف مصر والأمة العربية معاً لتقع بين براثن الاستعمار الإسرائيلي للمنطقة العربية، كما يعني الاتفاق تصفية القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني لصالح إسرائيل.
- حمل الرئيس المصري محمد أنور السادات فكرة ربط مصير بلده مصر بمصيره الشخصي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ يتصرف في قمة كامب ديفيد بطريقة فردية متخذاً القرارات المصيرية من دون الرجوع إلى أي من أعضاء الوفد المرافق له كما كان يتصرف بعصبيةٍ حادةٍ مع مرافقيه، مذكراً إياهم بأنه صاحب القرار النهائي.
- عانت مصر من التقلبات ارتفاعاً وهبوطاً في خلال سعيها لاستعادة دورها القيادي التقليدي لتوقيعها اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م.

(1)Quant, William: The Middle East Ten Years After Camp David, P.3.

المبحث الثاني
آثار اتفاقية كامب ديفيد على القضية الفلسطينية

يتناول هذا المبحث آثار اتفاقية كامب ديفيد على القضية الفلسطينية، ويتضمن جملة من الآثار أهمها:

الآثار السياسية، الآثار العسكرية والأمنية، الآثار الاقتصادية، الآثار الاجتماعية والثقافية والتربوية والدينية، فقد ركزت اتفاقية كامب ديفيد على شق الصف العربي وإضعافه، وعزل مصر عن الأمة العربية لإضعاف مصر والأمة العربية، وإلغاء الخيار العسكري على الجبهة العربية، وتقوية الاقتصاد الإسرائيلي.

أولا: الآثار السياسية:

يمكن إدراك خطورة الآثار السياسية الناجمة عن هذه الاتفاقيات سواء على الصعيد الفلسطيني أو العربي أو الدُولي، وكذلك على صعيد الكيان الإسرائيلي نفسه.

ومن أهم الآثار السياسية:

1) استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من أي دور في التسوية، ومن معظم دول العالم ومنظمة الأمم المتحدة[1].
2) استبعاد أي ذكر للمستعمرات أو محاولة تجميدها في الضفة وقطاع غزة[2].
3) منح الشرعية للكيان الإسرائيلي وفرض وجوده في المنطقة ككيان سياسي يشارك في رسم مستقبل المنطقة السياسي.
4) لقد رسم الرئيس المصري محمد أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيجين والرئيس الأمريكي جيمي كارتر سقفاً لحقوق الشعب الفلسطيني يحدد أن الحقوق الفلسطينية عبارة عن الحكم الذاتي في الضفة وقطاع غزة، والحكم الذاتي يعني الإدارة المدنية للسكان (دون الأرض) في الضفة وقطاع غزة[3].

---

(1) هيئة الموسوعة الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية، ق1، مج3، ص631.

(2) البدارين، فالح: اتفاقية السلام الأردنية مع إسرائيل بين الخيار الاستراتيجي العربي والمسار الدستوري الأردني، ص30-31.

(3) الرابطة الإسلامية لطلبة فلسطين: مشاريع الحلول السلمية على الساحة الفلسطينية في الفترة 1948م - 1984، ص55.

5) الاحتفاظ بوحدة إسرائيل التي تضم القدس والضفة وقطاع غزة بحسب مشروع رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيجين[1].

6) اتفاقية كامب ديفيد وضعت سوابق وقواعد خطيرة بهدف الابتزاز والحصول على تنازلات لصالح إسرائيل ومنها: التفاوض المباشر والاعتراف بوجود إسرائيل[2].

7) التضييق على المنظمات الفلسطينية في بعض البلاد العربية، أو مناطق الحكم الذاتي، والضغط عليها لتتحول إلى أحزاب سياسية[3].

8) ضمت إسرائيل القدس الشرقية في 30 تموز (يوليو) عام 1980م، واتخذت من مدينة القدس الموحدة عاصمة لها[4].

9) شطب كلمة الشعب الفلسطيني من قاموس السياسة العربية والدولية واستبداله باصطلاح الفلسطينيين، لإفقاد هذا المصطلح أي مدلولات سياسية، ولكي ينسجم هذا الواقع مع نصوص الاتفاقيات المبرمة[5].

10) رفض إسرائيل التراجع إلى حدود ما قبل الخامس من حزيران (يونيو) عام 1967م كما لن تسمح بإقامة دولة فلسطينية في الضفة وقطاع غزة.

11) إنشاء نظام سياسي إقليمي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية، يستند لاعتبارات المصالح الاقتصادية والاعتبارات الإقليمية بعيداً عن أي أسس فكرية قومية كانت أو إسلامية، كما قال شمعون بيريس: "إن السلام في الشرق الأوسط يشكل بناء شرق أوسط جديد متحرر من صراعات الماضي ومستعد لأخذ مكانه في العصر الجديد"[6].

12) إحداث صدع عميق في صرح العلاقات العربية والتضامن العربي: وقد ظلت عوامل التمزق تنهش الجسد العربي، وقد عدت الدول العربية القضية الفلسطينية وعلاقة أي بلد عربي

---

(1) سويد، محمود: من كامب ديفيد إلى أين؟، شؤون فلسطينية، ع84، ص5.

(2) الرابطة الإسلامية لطلبة فلسطين: مشاريع الحلول السلمية على الساحة الفلسطينية في الفترة 1948م ـ 1984، ص56.

(3) الحمد، جواد: مستقبل السلام في الشرق الأوسط، ص101.

(4) السيد، عاطف: من سيناء إلى كامب ديفيد، ص208.

(5) الحمد، جواد: مستقبل السلام في الشرق الأوسط، ص101.

(6) شريف، حسين: المفهوم السياسي والاجتماعي لليهود عبر التاريخ، ج3، ص222.

بإسرائيل هما من قبيل القضية القومية التي لا يجوز لأي بلد عربي أن يتصرف فيها على نحو منفرد، وخروج مصر على هذا الإجماع يضر بالوطن العربي ومصالحه[1].

13) أغفلت اتفاقية كامب ديفيد مسألة السيادة على المناطق العربية المحتلة عام 1967م وما يعني بقاء سلطات الاحتلال الإسرائيلي بأشكال مختلفة[2].

14) إن اتفاقية كامب ديفيد لا تضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ولا حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني[3].

15) بنيت اتفاقية كامب ديفيد تواطؤ الرئيس المصري محمد أنور السادات التام مع الأهداف الإسرائيلية في إنكار الحقوق الوطنية الفلسطينية (تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية)، وفي الاستعداد المشترك لضرب القضية الفلسطينية أرضاً وشعباً وثورةً تحت إشراف وتخطيط الإمبريالية الأمريكية[4].

16) لم يرد في اتفاقية كامب ديفيد أية إشارة لموضوع القدس[5]، وجرى عوضاً عن ذلك تبادل رسائل أخذت صيغة الخطابات دون أية قيمة قانونية[6].

17) أصبحت سياسات إسرائيل وممارساتها بعد اتفاقية كامب ديفيد تقوم على اغتصاب أراضي أكثر على حساب العرب، فقررت إسرائيل ضم مرتفعات الجولان والقدس[7].

18) إن اتفاقية كامب ديفيد وملحقاتها فتحت الباب على مصراعيه أمام وجود أمريكي مباشر في المنطقة، بحيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية شريكاً تاماً في أية تسوية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وليس مجرد وسيط بين الأطراف المتنازعة[8]

---

(1) السيد، عاطف: من سيناء إلى كامب ديفيد، ص207.

(2) الرابطة الإسلامية لطلبة فلسطين: مشاريع الحلول السلمية على الساحة الفلسطينية في الفترة 1948م ـ 1984،ص56.

(3) أرونسون، جيفري: سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، ص196.

(4) وثيقة: بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول اتفاقية كامب ديفيد، ص227.

(5) الهزايمة، محمد: القدس في الصراع العربي ـ الصهيوني، ص439.

(6) العناني، جاسر: القدس بين مشاريع الحلول السياسية والقوانين الدولية، ص111ـ112.

(7) كتن، هنري: قضية فلسطين، ص161.

(8) عبد المحسن، رباب: كامب ديفيد خروج مصر إلى التيه، ص119.

ثانياً: الآثار العسكرية والأمنية:

1) اختلال التوازن العسكري العربي: إن اتفاقية كامب ديفيد جعلت إسرائيل مقدمة على الدول العربية فكل اتفاق عقدته مصر أو ستعقده لا يجوز أن يخل بحقوق إسرائيل المضمونة في الاتفاقية وخاصة (ميثاق الدفاع العربي المشترك) [1].

2) انتهاء المواجهة المصرية ــ الإسرائيلية في البحر الأحمر: بدأ انحسار المواجهة المصرية ـ الإسرائيلية في البحر الأحمر إثر توقيع اتفاقية فض الاشتباك الثانية في سيناء في أيلول (سبتمبر) عام 1975م، إذ ورد بالمادة السابعة بها أنه "سيسمح بمرور الشحنات غير العسكرية المتجهة إلى إسرائيل ومنها بالمرور في قناة السويس"[2].

3) أدت سياسة الابتعاد عن الاتحاد السوفيتي واللجوء إلى مصادر غربية للتسلح إلى إضعاف الجيش المصري عسكرياً، خصوصاً وأن عملية التحول من أنظمة السلاح الشرقي إلى أنظمة السلاح الغربي واستيعابه تستغرق وقتاً، بالإضافة إلى المماطلة الأمريكية في تسليم شحنات الأسلحة المتفق عليها بين الطرفين[3].

4) إن حدود مصر العسكرية سوف تقف فعلياً عند قناة السويس، ولأول مرة في التاريخ أصبح لها حدود عسكرية معزولة وبعيدة تماماً عن حدودها السياسية الدولية، وليس هذا الوضع مؤقتاً محدداً بأجل بل إنه يتسم بصفة الدوام وهو وضع لا ينطبق على إسرائيل بنص الاتفاقية ذاتها، ومن ثم فهو إخلال بالأمن المصري لحساب أمن إسرائيل.

5) إن اتفاقية كامب ديفيد لم تقضِ على مخاوف إسرائيل الأمنية، وبحلول أوائل الثمانينيات كانت سوريا قد أصبحت أهم خصم خارجي يواجه إسرائيل.

كما وُجِّه مزيدٌ من الاهتمام إلى "العدو الداخلي" إذ أصبح الفلسطينيون ـ ولا سيما منظمة التحرير الفلسطينية ـ هم المحور الأساسي لاهتمامات إسرائيل الأمنية[4].

---

(1) الرابطة الإسلامية لطلبة فلسطين: مشاريع الحلول السلمية على الساحة الفلسطينية في الفترة 1948م ـ 1984م، ص46.

(2) السيد، عاطف: من سيناء إلى كامب ديفيد، ص212.

(3) عبد المحسن، رباب: كامب ديفيد خروج مصر إلى التيه، ص119.

(4) شريف، حسين: المفهوم السياسي والاجتماعي لليهود عبر التاريخ، ج3، ص320.

6) كان الرئيس المصري محمد أنور السادات يريد استرجاع سيناء وترسيم الحدود مع إسرائيل وكانت إسرائيل لا تمانع في هذا، فهي على استعداد للانسحاب من سيناء بشرط أن تكون منزوعة السلاح، وخالية من الوجود العسكري المصري، وأن تقام فيها نقاط مراقبة ترصد أي تحرك مصري يخل بشروط الاتفاق[1].

7) التعاون العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ومصر لمجابهة تزايد النفوذ السوفيتي في المنطقة المحيطة بالخليج العربي أو في مواقع أخرى من الشرق الأوسط[2].

8) تجريد الحكم الذاتي الفلسطيني من السلاح الفعال، مع استلام القوات الإسرائيلية مسؤوليات الدفاع والأمن الرئيسية يجعل من المستوطنين المسلحين مصدر خطر أمني دائم على الفلسطينيين العُزل، حيث سيكون ضحايا ممارساتها الإرهابية المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة وغزة[3].

9) ضمنت إسرائيل تجميد مهمتها الجنوبية مع مصر، وإلغاء الخيار العسكري على تلك الجبهة، وبالتالي إطلاق الجيش الإسرائيلي للعمل بحرية تامة على الجبهتين الشمالية والشرقية وضد السكان العرب تحت الاحتلال الإسرائيلي[4].

10) إن خروج مصر من دائرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي وتحييد الجيش المصري، أحدث اختلالاً بالتوازن العسكري الاستراتيجي في المنطقة لصالح إسرائيل.

وقد وصل التوازن بين سوريا وإسرائيل إلى نسبة 1ـ5 لصالح العدو الإسرائيلي.

11) "وافق الرئيس المصري محمد أنور السادات على خفض عدد قواته المسلحة من (650) ألف إلى (450) ألف جندي بما في ذلك الاحتياطي، وعلى خفض عدد أفراد الجيش النظامي من (350) ألف إلى (250) ألف، وذلك خلال العامين القادمين من توقيع اتفاقية كامب ديفيد ضمن إطار الحالة السلمية التي نشأت مع إسرائيل"[5].

---

(1) علي، محمد، الفرا، عمر: السلام الخادع من مؤتمر مدريد إلى انتفاضة الأقصى من 1991م ـ 2000م، ص268.

(2) الهور، منير، الموسى، طارق: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ 1947م ـ 1982م، ص181.

(3) الحمد، جواد: مستقبل السلام في الشرق الأوسط، ص94ـ95.

(4) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: فلسطين تاريخيها وقضيتها، ص191.

(5) الرابطة الإسلامية لطلبة فلسطين: مشاريع الحلول السلمية على الساحة الفلسطينية في الفترة 1948م ـ 1984م، ص47.

12) قيام الطائرات الإسرائيلية بقصف المفاعل النووي العراقي ثم قامت بقصف مقرات قيادات الفصائل الفلسطينية في بيروت في 17 تموز (يوليو) عام 1981م[1].

13) ضمان أمن إسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها، وللمساعدة على توفير مثل هذا الأمر ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة أمن من الشرطة المحلية وتشكل هذه القوة من سكان الضفة وقطاع غزة، وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر بالضباط الإسرائيليين والأردنيين والمصريين المعنيين لبحث الأمور المتعلقة بالأمن الداخلي[2].

ثالثاً: الآثار الاقتصادية:

1) زيادة حصة إسرائيل من المياه العربية السطحية المحيطة إضافة إلى المياه الجوفية في الضفة وقطاع غزة، ومياه الأمطار على السفوح الغربية الفلسطينية وهضبة الجولان السورية، هذا الأمر لذي ستلحظ آثاره على تراجع الدخل القومي العربي من الزراعة، إضافة إلى صعوبة التطور الصناعي، إضافة إلى مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني[3].

2) تقوية الاقتصاد الإسرائيلي: أعلنت إسرائيل أنها وضعت مشروعاً للتبادل التجاري مع مصر بحيث تبيع إلى مصر ما قيمته مائة مليون دولار، وتستورد من مصر ما قيمته ثلاثون مليون دولار، يعني أن إسرائيل تستورد المادة الخام من مصر وتبيع إنتاجها الصناعي لمصر بأسعار مضاعفة، وبذلك تجد أسواقاً قريبة لتسويق منتجاتها بدلاً من الأسواق الأوروبية البعيدة حيث تكون تكاليف النقل والموصلات أكبر، وهذا يعني إنقاذ اقتصادها المتدهور[4].

3) فك أقوى حلقات الحصار العربي لإسرائيل وإنهاء مقاطعة إسرائيل عملياً، وذلك بإقامة مصر علاقات طبيعية معها[5].

---

(1) شريف، حسين: المفهوم السياسي والاجتماعي لليهود عبر التاريخ، ج3، ص320.

(2) الهور، منير، الموسى، طارق: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ 1947م ـ 1982م، ص178؛
كاتس، شموئيل: لا حصن ولا وقار، ص246. (مرجع عبري).

(3) الحمد، جواد: مستقبل السلام في الشرق الأوسط، ص95ـ96.

(4) الرابطة الإسلامية لطلبة فلسطين: مشاريع الحلول السلمية على الساحة الفلسطينية في القترة 1948م ـ 1984م، ص54.

(5) حجازي، محمد: كامب ديفيد جذورها وتداعياتها، مجلة كنعان، ع401، ص17.

4) عرقلة قيام أي بنية اقتصادية مستقلة تحت الإدارة للحكم الذاتي الفلسطيني المؤقت، وذلك عبر استيعاب العمالة العربية في الكيان الإسرائيلي، بسبب الانفتاح التجاري للسوق الفلسطينية على الكيان الإسرائيلي، وتحكم إسرائيل بموانئ التصدير الفلسطينية[1].

5) إيقاف المساعدات العربية: كانت مصر تأخذ من الدول العربية النفطية ما معدله ثلاثة مليارات ونصف المليار دولار سنوياً منذ عام 1973م، لكن هذه الأموال انقطعت بقرار من مؤتمر وزراء الخارجية والمال العرب في 27 آذار (مارس) عام 1979م.

6) ازدادت الأوضاع الاقتصادية المصرية سوءاً بعد فرض العقوبات الاقتصادية عليها من العرب، وأصبحت مصر سوقاً استهلاكياً للمنتجات الإسرائيلية[2].

رابعاً: الآثار الاجتماعية والثقافية والتربوية والدينية:

من خلال سياق نصوص الاتفاقيات المتوقعة، يمكن ملاحظة خطورة الآثار التي قد تنجم عن تطبيقها على منطقة الشرق الأوسط وعلى الأخص على البنية الاجتماعية والتربوية والدينية للمنطقة العربية عامةً والدولة الفلسطينية خاصةً، ويظهر ذلك من خلال استقراء أهم هذه الآثار كما يلي:

1) إن تواجد المستوطنين الإسرائيليين المسلحين بين الفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة تحت الحكم الذاتي الفلسطيني سينعكس سلباً على نفسية الشارع الفلسطيني الذي ربما يجد نفسه مقيداً ولا يستطيع مقاومة استفزاز المستوطنين، وما يعكسه ذلك من آثارٍ اجتماعيةٍ ونفسيةٍ تؤثر سلبياً على حياة الفلسطينيين.

2) إن حركة التجارة المتبادلة بين العرب وإسرائيل حيث توفر البضائع الإسرائيلية في الأسواق العربية قد يعمل على كسر الحاجز النفسي بين إسرائيل والعرب، لكنه في نفس الوقت سيوجد تناقضات حقيقية في الشارع العربي كما حصل في مصر، وهو أمر ينعكس سلبياً على البنية الاجتماعية للمجتمع العربي[3].

---

(1) الحمد، جواد: مستقبل السلام في الشرق الأوسط، ص97.

(2) السنوار، زكريا: مشاريع تسوية قضية فلسطين من عام 1920 حتى نهاية عام 1991م، ص93.

(3) الحمد، جواد: مستقبل السلام في الشرق الأوسط، ص99.

3) إن اتفاقية كامب ديفيد تعطي إسرائيل الرعاية في الشئون السياحية والاقتصادية، وتفرض على مصر تغيير مناهجها التعليمية والثقافية والإعلامية وحتى الفنية بما يتفق مع عدم الإضرار المادي والمعنوي باليهود، وما يعنيه ذلك من اختراق واضح لثقافتنا الأصلية وعقول الجماهير المسلمة لإرضاء إسرائيل[1].

4) العمل على إخراج المفهوم الديني من الحياة العامة وحصره في زوايا المساجد والكنائس، والتوجه نحو علمنة التربية والعلاقات الاجتماعية، وربما رفض دور الإسلام خصوصاً في فلسطين المحتلة، وما يعنيه ذلك من إفقاد المجتمع أساس تطوره الحضاري الرئيسي.

5) ازدياد التحلل الاجتماعي والأسرى وضيق مصادر الرزق، وتردد اليهود على المجتمع العربي مما قد يؤدي إلى ازدياد معدل الجريمة في المجتمع وذلك قياساً لما هو قائم الآن، ويمكن استيعاب ذلك من خلال الازدياد في مصر بعد اتفاقية كامب ديفيد، وتفاقمها في الغرب نتيجة التحلل الاجتماعي وانتشار المخدرات بل حتى في المجتمع الإسرائيلي نفسه[2].

6) إنهاء إستراتيجية العمل العربي المشترك والتي كانت تقوم على تطويق إسرائيل وحصارها ومقاطعتها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وثقافياً[3].

محاولة تفكيك المجتمع الفلسطيني بصورة دائمة: حيث تتعامل اتفاقية كامب ديفيد مع المجتمع الفلسطيني بتقسيمه إلى ثلاث فئات: سكان الضفة وقطاع غزة وأولئك الذين شُرِدُوا في عام 1967م. وتشير إلى ما تسميه "بقضية اللاجئين". الاتفاقية إذن تستثنى الذين شُرِدُوا وأُبْعِدُوا منذ عام 1967م والذين شُرِدُوا عام 1948م أو الفلسطينيون داخل ما يسمى بالخط الأخضر[4].

---

(1) الرابطة الإسلامية لطلبة فلسطين: مشاريع الحلول السلمية على الساحة الفلسطينية في الفترة 1948م ـ 1984م، ص51.

(2) الحمد، جواد: مستقبل السلام في الشرق الأوسط، ص100.

(3) حجازي، محمد: كامب ديفيد جذورها وتداعياتها، ص17.

(4) النيرب، محمد: أي حكم ذاتي وإلى أين؟!، ص29ـ30.

ومن خلال العرض السابق قد تم التوصل إلى عدة استنتاجات:

- بنيت اتفاقية كامب ديفيد تواطؤ الرئيس المصري محمد أنور السادات التام مع الأهداف الإسرائيلية في إنكار الحقوق الوطنية الفلسطينية
- نمو ترسانة الأسلحة الإسرائيلية وتطورها التكنولوجي يجعل من إسرائيل مع مرور الأيام قوة عظمى ضاربة في الشرق الأوسط.
- إن الاحتلال الأجنبي لسيناء لم ينته مع الانسحاب الإسرائيلي، وإنما اتخذ شكلاً جديداً ضمن إطار قوة المراقبة.
- لم يرد في اتفاقية كامب ديفيد أية إشارة لموضوع القدس.
- إن اتفاقية كامب ديفيد وملحقاتها فتحت الباب على مصراعيه أمام وجود أمريكي مباشر في المنطقة، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية شريكاً تاماً في أية تسوية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وليس مجرد وسيط بين الأطراف المتنازعة.
- إن المكاسب العربية محدودة، بينما تزداد المكاسب الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة العربية خصوصاً من خلال "الشرق الأوسط الجديد"

الفصل الثاني
مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية عام 1982م

- **المبحث الأول:** مشروع الرئيس الأمريكي رونالد ريجان عام 1982م.
- **المبحث الثاني:** مشروع السلام العربي (مشروع فاس) عام 1982م.
- **المبحث الثالث:** مشروع الرئيس السوفيتي ليونيد بريجينيف عام 1982م.

الفصل الثاني
مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية
عام 1982م

يتناول هذا الفصل مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية عام 1982م، وقسم الفصل الثاني إلى ثلاثة مباحث: تناول المبحث الأول مشروع الرئيس الأمريكي رونالد ريجان عام 1982م، ودرس المبحث الثاني مشروع السلام العربي (مشروع فاس)عام 1982م، وعرض المبحث الثالث مشروع الرئيس السوفيتي ليونيد بريجينيف عام 1982.

المبحث الأول
مشروع الرئيس الأمريكي رونالد ريجان[1]
2 أيلول (سبتمبر) 1982م:

تضمن مشروع الرئيس الأمريكي رونالد ريجان عدة نقاط منها:

الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الضفة وقطاع غزة والقدس الشرقية، وقف ضم إسرائيل للأراضي العربية المحتلة، وإقرار سلام راسخ وعادل ودائم يتم التوصل إليه عن طريق الأخذ والعطاء في المفاوضات، واعتبار كاف لمبدأ الحكم الذاتي لسكان الأراضي المحتلة وللمطالب الأمنية المشروعة، وتجميد بناء المستوطنات، وإجراء مفاوضات حول الوضع النهائي لمدينة القدس التي يجب أن تظل وحدة واحدة لا تتجزأ، ورفض قيام دولة فلسطينية في هذه الأراضي.

قامت القوات الإسرائيلية بقيادة أرييل شارون باجتياح لبنان عام 1982م، لإخراج قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان[2]، وتدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت عام 1982م[3]، لقد هدفت إسرائيل إلى تحقيق العزلة في صفوف الفلسطينيين[4].

---

(1) ولد عام 1911م، جرى انتخابه في 4 تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1980م ضد منافسه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، وفاز بفارق كبير من الأصوات (9 ملايين صوت)، وينتمي إلى الحزب الجمهوري، وهو الرئيس الأربعون للولايات المتحدة الأمريكية، عرف رونالد ريجان بتعلقه بالقيم التقليدية، وبتشدده في السياسة الخارجية، خاصة إزاء الكتلة الشيوعية، وبدعمه الانتخابي للكيان الإسرائيلي في فلسطين. **الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج2، ص873.**

(2)The Research Group: Bad News From Israel, P.54.

Wallach, Janet, Wallach, John: Arafat In The Eyes of the Beholder, P.164.

(3)Rigby, Andrew: Living The Intifada, P.8.

(4)Quandt, William: The Middle East Ten Years after Camp David, P.273.

فقد صدر مشروع الرئيس الأمريكي رونالد ريجان، وعملت الإدارة الأمريكية ما بوسعها للضغط على هذه القيادة كي تتخلى عن معظم أوراقها التفاوضية، في مرحلة ما قبل التفاوض، معتمدة أساليب ترهيب وترغيب[1].

ويقوم المشروع على منطلقين استخلصهما الرئيس الأمريكي رونالد ريجان من النتائج التي ترتبت على اجتياح إسرائيل للبنان عام 1982م.

المنطلق الأول: هو أن منظمة التحرير الفلسطينية تكبدت خسائر عسكرية في هذا الاجتياح، ولكن هذه الخسائر "لم تقض على تطلع الشعب الفلسطيني إلى حل عادل لمطالبه".

المنطلق الثاني: هو أن إسرائيل أحرزت انتصاراً عسكرياً دل على أن قواتها المسلحة هي أقدر قوات في المنطقة، ولكن القوة وحدها لا تكفي لتحقيق السلام المنشود، فلا بد إذن من إيجاد طريقة للتوفيق بين المطالب الأمنية "المشروعة لإسرائيل" والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ولن يستقيم هذا التوفيق إلا على مائدة المفاوضات، ولكن هذه المفاوضات لا يمكن أن تجري مع منظمة التحرير الفلسطينية، لأن إسرائيل ترفض ذلك، فكانت المفاوضات مع الأردن التي تهدف إلى انسحاب إسرائيل من الضفة وقطاع غزة، وإلى تحقيق اتحاد بين أبناء هذا القطاع وبين الأردن[2].

ويبدو أن المشروع كان مقدمة لاستثمار الظروف السياسية التي نتجت عن الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982م، وهو لا يختلف كثيراً عن الشق الفلسطيني في اتفاقية كامب ديفيد.

وقدم الرئيس الأمريكي رونالد ريجان مشروعه والذي تضمن البنود التالية[3]:

1) لا يحق لإسرائيل ضم الأراضي العربية المحتلة عام 1967م. ومما قاله الرئيس الأمريكي رونالد ريجان: "عندما نتطلع إلى مستقبل الضفة يبدو واضحاً أن السلام لا يتحقق بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة في تلك المناطق، كما أنه غير قابل للتحقيق على أساس سيادة إسرائيل أو سيطرتها الدائمة على الضفة وقطاع غزة".
2) يجب أن يعطي اعتبار كاف لمبدأ الحكم الذاتي لسكان الأراضي العربية المحتلة وللمطالب الأمنية المشروعة لهم، وهدف الفترة الانتقالية التي تستمر لخمس سنوات والتي ستبدأ بعد إجراء

(1) الدجاني، أحمد: قضية القدس والتسوية السياسية وطريق التحرير، ص245.
(2) هيئة الموسوعة الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية، ق2، مج5، ص984.
(3) أنظر: ملحق رقم 14، ص137.

انتخابات حرة لاختيار سلطة فلسطينية للحكم الذاتي هو إثبات كون الفلسطينيين قادرين على حكم أنفسهم وكون مثل هذا الحكم الذاتي لا يشكل تهديداً لأمن إسرائيل.

3) إن ممارسة فرصة لإقرار سلام راسخ وعادل ودائم، يتم التوصل إليه عن طريق الأخذ والعطاء في المفاوضات.

4) تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بعدم قيام إسرائيل بإنشاء مستوطنات خلال الفترة الانتقالية. وأن يجري خلال الفترة الانتقالية النقل السلمي والنظامي للسلطة المحلية من إسرائيل على السكان الفلسطينيين للضفة وقطاع غزة، كما دعا المشروع إلى تجميد بناء المستوطنات.

5) إجراء مفاوضات حول الوضع النهائي لمدينة القدس التي يجب أن تظل وحدة واحدة لا تتجزأ.

6) رفض قيام دولة فلسطينية في تلك الأراضي[1].

حيث أعلن الرئيس الأمريكي رونالد ريجان في خطاب له في 5 أيلول (سبتمبر) عام 1982م عن معارضته لإقامة دولة فلسطينية في الضفة وقطاع غزة[2].

ويبدو أن المشروع تجاهل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، كما يرفض بشكل قاطع فكرة قيام دولة فلسطينية مستقلة، الأمر الذي يتضمن إنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

وتجاهل المشروع مصير الفلسطينيين في الدول العربية، وأغفل الإشارة إلى حقهم في العودة أو التعويض، ورفض المطالبة بإزالة المستوطنات القائمة بالفعل في الضفة، كما رفض أن تكون مدينة القدس عاصمة لإسرائيل[3].

7) تعهد الرئيس الأمريكي رونالد ريجان بضمان أمن إسرائيل[4].

فقد أعلن في 9 أيلول (سبتمبر) عام 1982م إن أمن إسرائيل هو أحد أهداف السياسة

---

(1) الهور، منير، الموسى، وطارق: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ عام 1948م ـ 1982م، ص209، ووردت الوثيقة في عدة مراجع: كارتر، جيمي: دم إبراهام رؤية إلى الشرق الأوسط، ص213؛ الحمد، جواد: المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص480؛ الراوي، جابر: القضية الفلسطينية في القانون الدولي والوضع الراهن، ص97؛ تشومسكي، ناعوم: الثالوث الخطر والمصير المحتوم، ص313؛

Khawas, Mohamed: American Aid To Israel, P95;

جريدة القدس: العدد (4779)، (13 أيلول (سبتمبر) عام 1982م)، ص7؛ جابر، إبراهيم، وآخرون: قضية القدس ومستقبلها في القرن الحادي والعشرين، ص253؛ الرابطة الإسلامية لطلبة فلسطين: مشاريع الحلول السلمية على الساحة الفلسطينية في الفترة 1948. 1984م ، ص61؛

Wallach, Janet, Wallach, John: Arafat In The Eyes Of The Beholder, P.377.

(2) العضايلة، عادل: القدس بوابة الشرق الأوسط للسلام، ص171.

(3) سلمان، يوسف: الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي ـ الإسرائيلي، ص71.

(4) هيكل، محمد: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ص173.

الأمريكية تجاه الأخطار في المنطقة العربية، وأن إسرائيل هي حليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية[1].

8) الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الضفة وقطاع غزة والقدس الشرقية مرتبط بالسلام الكامل الذي يشمل تطبيع العلاقات والحدود المفتوحة[2].

9) رفض التعامل مع مبدأ حق تقرير المصير[3]، لأن الطريقة التي يفهم فيها هذا المبدأ في الشرق الأوسط تنحصر في أنه يعني الوصول إلى دولة فلسطينية مستقلة.

10) إن أساس السلام وإطاره وهدفه هو سلام عربي ـ إسرائيلي والفلسطينيون جزء منه[4].

مواقف الأطراف المختلفة:

1) **الموقف الفلسطيني:** رفضت منظمة التحرير الفلسطينية المشروع لأنه يتجاهلها[5].

ونقلاً عن أحد المسئولين الأساسيين في منظمة التحرير الفلسطينية كما ذكرت مجلة النيوزويك عن موقف المجلس الوطني الفلسطيني قال: "إن المجلس يقول نعم ولا في نفس الوقت" للمشروع[6].

2) **الموقف الإسرائيلي:** رفضت الحكومة الإسرائيلية بالإجماع مقترحات الرئيس الأمريكي رونالد ريجان للسلام وقال راديو إسرائيل في أول تعليق له على المشروع بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيجين غاضب جداً من المشروع حيث أنه عدّ كل من يقبل به خائن[7].

أكثر من ذلك فإن إسرائيل تحركت لتعبئة التأييد الدولي لها في الولايات المتحدة الأمريكية بأن تؤكد على الدور الإسرائيلي في حماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط[8].

وأعلنت إسرائيل عن بناء عدة مستوطنات جديدة لتوحي بأن المشروع يفتقر إلى قوة التنفيذ.

3) **الموقف المصري:** أعلنت مصر رأيها بوضوح حيث أن المشروع يحتوي على عناصر إيجابية في صالح القضية الفلسطينية.

---

(1) أبو حليوة، إبراهيم: القدس في السياسة الأمريكية 1947م . 2000م، ص72ـ73

(2)Passia Palestinian Academic Society For The Study Of International Affairs: Documents On Jerusalem, P.180.

(3)Laqueur, Walter, Rubin, Barry, Editors: The Israel-Arab Reader, P.683.

(4) الحسن، خالد: قراءة سياسية في مبادرة ريجان، ص21

(5) السنوار، زكريا: مشاريع تسوية القضية الفلسطينية من عام 1921م حتى نهاية عام 1991م، ص99.

(6) تشومسكي، ناعوم: الثالوث الخطر والمصير المحتوم، ص315.

(7) الهور، منير، الموسى، وطارق: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ عام 1948م ـ 1982م، ص210.

(8) سعيد، عبد المنعم: الإدارة الأمريكية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، السياسية الدولية، ص110.

وتحفظت الكويت على رأيها وأعلنت أنها ستتبنى موقف منظمة التحرير الفلسطينية[1].

4) **الموقف السوفيتي:** انتقد راديو موسكو المشروع في تعليق له، وحذر من تجاهل حقوق الفلسطينيين الوطنية على المستوى الدُولي حيث ستؤدي بصورة حتمية إلى اضطهاد الشعب الفلسطيني، وهذا ما يهدف إليه المشروع.

وأشار التعليق السوفيتي إلى أن جوهر مشروع الرئيس الأمريكي رونالد ريجان الخاص بتسوية أزمة الشرق الأوسط سلمياً يعني عملياً تصفية الفلسطينيين والقضاء عليهم كشعب مستقل[2].

ويمكن القول إن المشروع لم يكن سوى شعار براق يحاول تبرير الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة عام 1967م، فلا يمكن أن تكون هناك ظروف معيشية قابلة لتحسين المستوى الاقتصادي للشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي الذي يحاول إخضاع إرادة وسيطرة المحتل.

من العرض السابق، يمكن التوصل إلى عدة استنتاجات منها:

- إن المشروع يعطي القيادة السياسية والوحيدة للشعب الفلسطيني في مباحثات أو مفاوضات السلام للأردن، ويجعل الموقف الفلسطيني مشمولاً بالموقف الأردني، فضلاً عن حصر الموقف الفلسطيني بفلسطيني الضفة وقطاع غزة، وحصر المباحثات من منطلق مستقبل الضفة وقطاع غزة، والإجابة على ذلك بأنه حكم ذاتي كامل السيادة الداخلية مرتبط بالأردن.
- إن المشروع لم يكن سوى صورة منقحة أو معدلة عن كامب ديفيد والحكم الذاتي، ولقد جاء المشروع في خطوطه العريضة ليؤكد على الالتزام بإطار اتفاقية كامب ديفيد كطريق وحيد للسلام، والدعوة إلى المفاوضات وقبول العرب بوجود إسرائيل ضمن شرعية معترف بها تحت شعار "مبادلة الأرض بالسلام" على أساس قرار مجلس الأمن الدُولي رقم 242.
- إن إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريجان ليس لديها منهجاً لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وإنما تدير الصراع لكي تحقق أهدافاً قومية.
- إن استقرار الشرق الأوسط ليس ضرورياً أن يكون أحد أهداف الإدارة الأمريكية إذ كان عدم استقراره من خلال الأفعال الإسرائيلية يمكن أن يُبقي السوفييت خارج المنطقة العربية، ويجعل الدول العربية أكثر اعتماداً على الولايات المتحدة الأمريكية.
- أكد المشروع على عدم أحقية إسرائيل في ضم الأراضي العربية المحتلة عام 1967م.

---

(1) مقال (مجهول): الفرس الإسرائيلي في معسكر الرفض المطلوب، روز اليوسف، ع2831، ص11.

(2) الهور، منير، الموسى، وطارق: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ عام 1948م ـ 1982م، ص211.

- كما أكد المشروع على أن مدينة القدس يجب أن تظل وحدة واحدة لا تتجزأ، ودعا المشروع إلى تجميد بناء المستوطنات.
- ركز المشروع على إعطاء الحكم الذاتي لسكان الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، وإقرار سلام راسخ وعادل ودائم عن طريق المفاوضات.
- وخلاصة القول إن رؤية الرئيس الأمريكي رونالد ريجان للتسوية النهائية لمسألة الأراضي العربية المحتلة عام 1967م يتفق مع مشروع آلون، والتي كانت موضوعاً لأكثر من جولة محادثات سرية بين الأردن و إسرائيل في عهد رئيسة الوزراء الإسرائيلي غولدا مائير.

المبحث الثاني
مشروع فاس[1] (السلام العربي)
6-9 أيلول (سبتمبر) 1982م.

تضمن مشروع فاس (السلام العربي) عدة نقاط منها:

انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، وإزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967م، وضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتعويض من لا يرغب في العودة.

جاء مشروع فاس (السلام العربي) بعد أيام من المشروع الذي طرحه الرئيس الأمريكي رونالد ريجان.

ولعل أهم الظروف التي سبقت قمة فاس (السلام العربي): خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982م، وهو الأمر الذي أدى إلى فقدان منظمة التحرير الفلسطينية لتواجدها في لبنان وما نتج عنه من تراجع التأثير العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولعل قبول منظمة التحرير الفلسطينية لمشروع فاس (السلام العربي) بالرغم من رفضها لمشروع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة[2]، ومشروع الأمير فهد طرح عام1981م قبل الحرب على لبنان عام 1982م[3].

ويمكن القول إن مشروع فاس (السلام العربي) هو أول مشروع عربي يطرح كأساس لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

---

(1) مدينة فاس هي ثاني أكبر مدن المملكة المغربية، يزيد عدد سكانها عن 1.9 مليون نسمة وأكثر من المليونين مع حساب المناطق المجاورة (زواغة، بنسودة، عين الله) حسب (إحصائيات عام 2010 م)، تأسست مدينة فاس منذ عام 182هـ/عام 808م على يد إدريس الثاني الذي جعلها عاصمة الدولة الإدريسية بالمغرب، حيث احتفلت المدينة عام 2008م بعيد ميلادها ال1200. وتنقسم فاس إلى 3 أقسام، فاس البالي وهي المدينة القديمة، وفاس الجديد وقد بنيت في القرن الثالث عشر الميلادي، والمدينة الجديدة التي بناها الفرنسيون إبان فترة الاستعمار الفرنسي. مقال: **http://ar.wikipedia.org**

(2) ولد الحبيب بورقيبة في مناستير في منطقة الساحل التونسي في 3 آب (أغسطس) عام 1903م، وهو من عائلة متواضعة، تلقى العلم في تونس وفرنسا حيث نال شهادته الثانوية وإجازة الحقوق من جامعة باريس.
عاد إلى تونس عام 1927م ليمارس مهنة المحاماة، حيث أسس مع مجموعة من الشباب حزب الدستور الجديد، وانتخب أميناً عاماً له في عام 1934م، أمضى من عام 1934م ـ وعام 1955م 11 عاماً في السجون الفرنسية، أصبح رئيساً لجمهورية تونس منذ عام 1957م. **الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج2، ص157**

(3) المعايطة، سميح: في التسوية السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، ص182.

ومن أهم البنود التي تضمنها مشروع فاس (السلام العربي)[1]:

في البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الذي عقد في مدينة فاس المغربية في الفترة ما بين 6-9 أيلول (سبتمبر) عام 1982م، الذي تلاه السيد محمد بوسته الناطق الرسمي باسم مؤتمر القمة العربية ، جاء فيه: أنه اعتباراً للظرف الخطير والدقيق الذي تمر به الأمة العربية، وبشعور من المسئولية القومية التاريخية درس الملوك والرؤساء العرب المجتمعين في فاس القضايا الهامة المطروحة على المؤتمر، واتخذوا بشأنها القرارات التالية:

1) انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، بما فيها مدينة القدس العربية.
2) إزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967م.
3) ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

قصد بهذا الشرط حماية المسلمين والمسيحيين الذين يتعرضون للاعتداءات والمضايقات من الفئات المتطرفة من اليهود ومن السلطات الإسرائيلية.

4) تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتعويض من لا يرغب في العودة.
5) إخضاع الضفة وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.
6) قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.
7) يضع مجلس الأمن الدُولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.
8) يقوم مجلس الأمن الدُولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ[2].

---

(1) أنظر: ملحق رقم 15، ص139.

(2) الهور، منير، الموسى، طارق: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ 1947م ـ 1982م، ص211، ووردت الوثيقة في عدة مراجع: طوق، جوزيف: الاتفاقات العربية الإسرائيلية، ج3، مج3، ص106؛ عباس، محمود: طريق أوسلو، ص39 ؛ عبد المنعم، بكر: دولة فلسطين مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو، ص23؛ شريف، حسين: المفهوم السياسي والاجتماعي لليهود عبر التاريخ، ج3، ص294 ؛ جباي، موشيه: تصريحات وقرارات في الشأن الفلسطيني 1950م ـ 1989م، ص148.(مرجع عبري)؛ حكيم، سامي: القدس والتسوية، ص265؛ صالح، محسن: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص462؛ الراوي، جابر، القضية الفلسطينية في القانون الدولي والوضع الراهن، ص101ـ102؛ جريدة القدس: العدد (4793)، (17 أيلول (سبتمبر) 1982م)، ص1؛ الحمد، جواد: المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص481؛ طوق،جوزيف: الاتفاقات العربية الإسرائيلية من قمة أنشاص إلى قمة فاس، ص238؛ المعايطة، سميح: في التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، ص180؛ ساوندرز، هارولد: الجدران الأخرى سياسة عملية السلام العربي ـ الإسرائيلي، ص37؛ هيكل، محمد: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ص137؛ الرابطة الإسلامية لطلبة فلسطين: مشاريع الحلول السلمية على الساحة الفلسطينية في الفترة 1948م ـ 1984م، ص63.

وقد مثل مشروع فاس (السلام العربي) الخط السياسي العربي العام الذي ساد حقبة الثمانينات، والذي يجمع بين الاعتراف الضمني بالكيان الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية على الضفة وقطاع غزة.

فشلت القمة العربية في مدينة فاس المغربية، ولم ينجح وزراء الخارجية العرب في الاتفاق على حد أدنى من جدول الأعمال أو التوصيات المقبولة عربياً، فاقتصرت جلسات مؤتمر القمة العربية على جلسة استمرت أربع ساعات.

وقد امتنع عن الاشتراك في المؤتمر رؤساء عدد من الدول العربية هي: العراق وسوريا وليبيا وتونس والجزائر والسودان وموريتانيا وسلطنة عمان[1].

مواقف الأطراف المختلفة:

1) **الموقف الإسرائيلي:** رفضت إسرائيل المشروع لأنه سيؤدي إلى تدمير إسرائيل، ودعت الحكومة الإسرائيلية إلى إجراء محادثات سلام مباشرة مع إسرائيل، وأعلنت رفضها لأي مشروع يدعو إلى إقامة دولة فلسطينية لأنها سوف تشكل تهديداً لوجودها، ووصف وزير خارجية إسرائيل إسحاق شامير آنذاك قمة فاس: بأنها إعلان لحرب جديدة على إسرائيل وقال في خطاب أمام مؤيديه السياسيين: "إن الخطة العربية الجديدة للسلام لا تضم شيئاً عن السلام سواءً في مادتها أو شكلها، ووصف الخطة بأنها خطة أخرى لتصفية إسرائيل بمرحلة أو مرحلتين"[2].

لذلك قامت سياسة إسرائيل على التوسع عن طريق بناء المستوطنات وغزو الدول العربية المجاورة لإرغامها على الاستجابة لطلباتها[3].

وأكدت إسرائيل أن المشروع يدعو إلى الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، وإزالة جميع المستوطنات التي أقامتها فيها وإقامة دولة فلسطينية تكون القدس الشرقية عاصمة لها[4].

---

(1) عبد الرحمن، أسعد: النضال الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، ص237.

(2) المعايطة، سميح: في التسوية السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، ص180ـ181.

(3) الراوي، جابر: القضية الفلسطينية في القانون الدولي والوضع الراهن، ص104.

(4) حكيم، سامي: القدس والتسوية، ص264.

ورغم هذا التنازل العربي والإجماع على ذلك إلا أن إسرائيل رفضت هذا المشروع واعتبرته خطراً على أمنها[1].

2) **الموقف الفلسطيني:** أكد المجلس الوطني الفلسطيني أن المشروع يمثل الحد الأدنى للتحركات السياسية من جانب الدول العربية، والتحركات التي يجب أن يتبناها العمل العسكري مع تعديل ميزان القوى لصالح النضال والحقوق الفلسطينية والعربية[2].

3) **الموقف العربي:** كان مشروع الرئيس الأمريكي رونالد ريجان واضحاً في مشروع فاس (السلام العربي)، إذ يظهر البيان الصادر عن ذلك المشروع أن الحكام العرب قد طلقوا الخيار العسكري واعتمدوا الخيار السياسي والدبلوماسي وحده، فالبيان لم يشر إلى إمكانية اللجوء للقوة وإلى ضرورة حشد الطاقات العربية وتأمين التوازن الاستراتيجي مع العدو الإسرائيلي، ولم يشر إلى ضرورة دعم منظمة التحرير الفلسطينية[3].

4) **الموقف الأمريكي:** رفضت الإدارة الأمريكية المشروع لأنه من ناحية جوهرية يمثل مشروع فهد. إن موقف الإدارة الأمريكية هذا يعطي شواهد على أنها لن تتوانى عن وضع حد لمثل هذه الخطوات من خلال استخدامها حق نقض "الفيتو"[4].

5) **الموقف السوفيتي:** لم يرفض السوفييت المشروع الأخير بشأن الشرق الأوسط[5].

---

(1) الرابطة الإسلامية لطلبة فلسطين: مشاريع الحلول السلمية على الساحة الفلسطينية في الفترة 1948م ـ 1984م، ص64ـ65.

(2) سلمان، يوسف: الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي ـ الإسرائيلي، ص73.

(3) سلمان، يوسف: الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي ـ الإسرائيلي، ص73.

(4) جريدة القدس: العدد (4790)، (14 أيلول (سبتمبر) عام 1982م)، ص8.

(5) الهور، منير، الموسى، طارق: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ 1947م ـ 1982م، ص223.

ومن خلال العرض السابق تم التوصل إلى عدة استنتاجات:

- تم المشروع بموافقة وحضور القيادة الفلسطينية، وهو حصيلة مشروع فهد.
- مشروع فهد ومشروع فاس (السلام العربي) وجهان لعملة واحدة جاء كلاهما لتجاوز اتفاقية (كامب ديفيد).
- يُعدُّ مشروع فاس (السلام العربي) صورة من صور محاربة الدول العربية لاتفاقية كامب ديفيد.
- ركز المشروع على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، بما فيها مدينة القدس العربية، وإزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإخضاع الضفة وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة.
- أكد مشروع فاس (السلام العربي) لأول مرة على قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

المبحث الثالث

مشروع الرئيس السوفيتي ليونيد بريجينيف[1]

15 أيلول (سبتمبر) عام 1982م.

يتناول هذا المبحث مشروع بريجينيف وقد تضمن عدة أمور منها:

انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام1967م، وتأمين الحق الثابت للشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وتمكين اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة من العودة إلى ديارهم أو الحصول على تعويض مناسب لممتلكاتهم المتروكة، وإعادة الجزء الشرقي من مدينة القدس إلى العرب الذي احتلته إسرائيل عام 1967م والذي ينبغي أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية.

دوافع مشروع الرئيس السوفيتي ليونيد بريجينيف:

(1) ما تعرضت له المقاومة الفلسطينية من تصفية في لبنان.

(2) خطاب الرئيس الأمريكي رونالد ريجان وصدور مشروعه.

(3) صدور مشروع القمة العربية في مدينة فاس المغربية.

(4) رغبة الاتحاد السوفيتي في الحفاظ على موقفه العالمي[2].

في ظل هذه الحقائق وأمثالها طرح الاتحاد السوفيتي مشروعه والذي بدأه باقتراح الرئيس السوفييتي ليونيد بريجينيف عقد مؤتمر دولي لبحث تسوية الصراع في الشرق الأوسط، تحضره بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتي كل من الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة والدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.

وجاء هذا الاقتراح في تقرير الرئيس السوفييتي ليونيد بريجينيف الذي قدمه إلى المؤتمر في السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي في أوائل عام 1981م[3].

---

(1) ولد ليونيد بريجينيف في بلدة تامنسكوي الأوكرانية عام 1906م، لأب يعمل في التعدين، انتسب ليونيد بريجينيف إلى الحزب الشيوعي عام 1931م في موسكو، وفي عام 1937م عمل مساعداً مباشراً لخروشوف، شغل من عام 1964 ـ عام 1966م منصب سكرتير أول الحزب الشيوعي السوفييتي، وفي عام 1966م شغل منصب أمين عام الحزب، كما أصبح عام 1977م على رأس كل من الحزب والدولة في إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، وفي آيار(مايو) عام 1976م، حصل على رتبة مارشال الاتحاد السوفييتي. **الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج1، ص538**

(2) السنوار، زكريا: مشاريع تسوية القضية الفلسطينية من عام 1921م حتى نهاية عام 1991م، ص100.

(3) الرابطة الإسلامية لطلبة فلسطين: مشاريع الحلول السلمية على الساحة الفلسطينية في الفترة 1948م ـ 1984م، ص66.

وفي خطاب له في 15 أيلول (سبتمبر) عام 1982م في لبنان، حدد الرئيس السوفييتي ليونيد بريجينيف "أن قرار الأمم المتحدة رقم 181 لعام 1947م نص على تأسيس دولتين ذات سيادة عربية ويهودية على أراضي فلسطين، ومن التهور الاعتقاد بأنه يمكن تنفيذ الجزء المتعلق بإقامة دولة يهودية، وتجاهل الجزء الآخر الذي ينص على إقامة دولة فلسطينية تجاهلاً تاماً أبدياً"[1].

ومما قاله الرئيس السوفييتي ليونيد بريجينيف: "إننا على يقين راسخ من أن السلام العادل والوطيد في الشرق الأوسط يمكن بل ويجب أن يقوم على المبادئ المنسجمة سواء مع القواعد العامة للقانون الدُولي أو القرار الملموس لمجلس الأمن الدُولي والجمعية العامة للأمم المتحدة بتلك القضية"[2].

كما أكد الرئيس السوفييتي ليونيد بريجينيف قوله: "إن إسرائيل ملزمة بإنهاء احتلالها لكافة الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، ونحن ملزمون بتأمين كافة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ومن بينها حقه في إقامة دولة خاصة به، ومن الضروري الحفاظ على سيادة وأمن الدول العربية، ومنها إسرائيل"[3].

من أهم المبادئ التي تضمنها مشروع الرئيس السوفييتي ليونيد بريجينيف[4]:

1) يستند المشروع إلى موقف الاتحاد السوفيتي المؤيد لانسحاب إسرائيل عن الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، أي مرتفعات الجولان والضفة وقطاع غزة والأراضي اللبنانية.
كما يجب أن تعلن حدود بين إسرائيل والدول العربية ثابتة وغير قابلة للتغيير.
2) وجوب تأمين الحق الثابت للشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة. خاصة به عملياً في الأراضي الفلسطينية التي سوف يتم تحريرها من الاحتلال الإسرائيلي أي الضفة وقطاع غزة.
كما يجب تمكين اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة من العودة إلى ديارهم أو الحصول على تعويض مناسب لممتلكاتهم المتروكة.
3) وجوب تأمين حق جميع دول المنطقة في الوجود، بشرط مراعاة مبدأ التعامل بالمثل لأنه لا يمكن ضمان أمن البعض بانتهاك أمن الآخرين.
4) يجب أن يعاد إلى العرب الجزء الشرقي من مدينة القدس الذي احتلته إسرائيل عام 1967م

---

(1) الحمد، جواد: المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص481-482.
(2) الهور، منير، موسى، طارق: مشاريع التسوية القضية الفلسطينية منذ عام 1947م ـ 1982م، ص213.
(3) جباي، موشيه: تصريحات وقرارات في الشأن الفلسطيني 1950م ـ 1989م، ص150. (مرجع عبري).
(4) أنظر: ملحق رقم 16، ص141.

والذي توجد فيه إحدى المقدسات الإسلامية والذي ينبغي أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية.

5) إنهاء حالة الحرب وإحلال السلام بين الدول العربية وإسرائيل، وهذا يعني أن على جميع الأطراف المشاركة في النزاع ومن ضمنها إسرائيل والدولة الفلسطينية أن يلتزما بالاحترام المتبادل لسيادة واستقلال ووحدة أراضي بعضهما البعض وبحل الصراعات الناشئة فيما بينها بوسائل سلمية وعن طريق المفاوضات.

6) إقرار ضمانات دولية للتسوية، ويمكن أن يقوم بدور الضامنين للتسوية مثلاً الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الدُولي[1].

وقال الرئيس السوفييتي ليونيد بريجينيف: "هذا الاتفاق يمكن التوصل إليه من خلال جهد جماعي لكافة الأطراف، ومن بينهم منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. لذلك يجب الدخول فوراً في إجراءات تسوية عبر انعقاد مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط، وأنا أود التأكيد أن الوضع الراهن يفرض على الدول العربية الوحدة، ضد المعتدين الإسرائيليين، أكثر من أي وقت مضى، إن العرب يحتاجون إلى الوحدة أكثر من حاجتهم إلى الماء والهواء وحدة قوية وذلك لإفشال كافة المخططات الإمبريالية في الشرق الأوسط"[2].

كما أكد الرئيس السوفييتي ليونيد بريجينيف في ختام خطابه: "إن هذه التسوية الشاملة والعادلة فعلا والثابتة حقاً لا يمكن إعدادها وتحقيقها إلا بواسطة الجهود الجماعية بمشاركة جميع الأطراف ذات الشأن، ومنها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني"[3].

وقد أكد المشروع على تأمين الحق الثابت للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولة مستقلة خاصة في الضفة وقطاع غزة[4].

---

(1) هيئة الموسوعة الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية، ق2، مج5، ص984-985، وردت الوثيقة في عدة مصادر ومراجع: الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج6، ص189؛ جباي، موشيه: تصريحات وقرارات في الشأن الفلسطيني 1950م - 1989م، ص151(مرجع عبري)؛ السنوار، زكريا: مشاريع تسوية القضية الفلسطينية من عام 1921م حتى نهاية عام 1991م، ص101؛ الحمد، جواد: المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص482؛ الهور، منير، موسى، طارق: مشاريع التسوية القضية الفلسطينية منذ عام 1947م - 1982، ص214.

(2) الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج6، ص190.

(3) الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج6، ص190.

(4) جباي، موشيه: تصريحات وقرارات في الشأن الفلسطيني 1950م - 1989م، ص151(مرجع عبري).

مواقف الأطراف المختلفة:

1) **الموقف الفلسطيني:** رحبت منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية بالمشروع الذي لا يختلف في جوهره عن مشروع فاس (السلام العربي).

وقد أيد المجلس الوطني الفلسطيني السادس عشر المنعقد في الجزائر في 22 شباط (فبراير) عام 1983م المشروع[1].

2) **الموقف العربي:** أعلنت بعض الدول العربية ترحيبها بالمشروع من خلال تصريحات أدلى بها بعض المسئولين وأشاروا فيها إلى ما في المشروع من مبادئ إيجابية[2].

3) **الموقف الأمريكي:** رفضت الولايات المتحدة الأمريكية المشروع حيث فضلت بقاء الاتحاد السوفيتي بعيداً عن المشاركة في أية تسوية لأزمة الشرق الأوسط.

4) **الموقف الإسرائيلي:** اتفق الرفض الإسرائيلي مع الرفض الأمريكي لأية مشاركة سوفيتية، ما لم يستأنف الاتحاد السوفيتي علاقاته الدبلوماسية التي قطعها مع إسرائيل، بعد حرب 5 حزيران عام 1967م، وما لم يسمح بهجرة اليهود من الاتحاد السوفيتي إلى إسرائيل[3].

ويمكن القول إن إسرائيل قد رفضت مشروع الرئيس السوفييتي ليونيد بريجينيف.

ويلاحظ أن مشروع الرئيس السوفييتي ليونيد بريجينيف أظهر تنازلات تمثلت في الاعتراف العربي بحق إسرائيل في الوجود كدولة ذات سيادة، والسماح لليهود بزيارة الأماكن المقدسة في القدس التي ستكون ضمن الدولة الفلسطينية المقترحة.

ومن خلال العرض السابق تم التوصل إلى عدة استنتاجات:

- أيد الاتحاد السوفيتي الانسحاب الإسرائيلي عن الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، بما فيها الضفة وقطاع غزة.
- اتفق المشروع مع مشروع فهد ومشروع فاس (السلام العربي) في معظم بنوده، وذلك تأكيداً لرغبة الاتحاد السوفيتي في الحفاظ على مركزه في المنطقة العربية.
- طالب المشروع بتمكين اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة من العودة إلى ديارهم أو الحصول على تعويض مناسب لممتلكاتهم المتروكة.
- ركز المشروع على إعادة الجزء الشرقي من مدينة القدس للعرب الذي احتلته إسرائيل عام

---

(1) صالح، محسن: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص463.

(2) الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج6، ص190.

(3) هيئة الموسوعة الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية، ق2، مج5، ص985.

1967م، والذي ينبغي أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية.

- يمثل المشروع التصور السوفيتي للتسوية، وقد ركز على إنهاء حالة الحرب، وإحلال السلام بين الدول العربية وإسرائيل.
- أكد المشروع على إعداد وإقرار ضمانات دولية للتسوية، حيث يمكن أن يقوم بدور الضامن للتسوية مثلاً الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الدُولي.

الفصل الثالث

مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية

(عام 1985م ـ عام 1989م)

- **المبحث الأول:** مشروع الكونفدرالية الأردنية ـ الفلسطينية (عام 1984م ـ 1985م).
- **المبحث الثاني:** مشروع منظمة التحرير الفلسطينية عام 1988م.
- **المبحث الثالث:** مشروع شامير عام 1989م.
- **المبحث الرابع:** نقاط مبارك العشر عام 1989م.
- **المبحث الخامس:** نقاط بيكر الخمس عام 1989م.

الفصل الثالث

مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية

(عام 1985م ـ عام 1989م)

يتناول هذا الفصل مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية (عام 1985م ـ عام 1989م)، تضمن الفصل خمسة مباحث: المبحث الأول مشروع الكونفدرالية الأردنية ــ الفلسطينية (عام 1984م ــ عام 1985م)، والمبحث الثاني مشروع منظمة التحرير الفلسطينية عام 1988م، والمبحث الثالث مشروع شامير عام 1989م، والمبحث الرابع نقاط مبارك العشر عام 1989م، أما المبحث الخامس من هذه الدراسة فتضمن نقاط بيكر الخمس عام1989م.

المبحث الأول

مشروع الكونفدرالية الأردنية ـ الفلسطينية

22 تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1984م-11 شباط (فبراير) عام1985م.

يتناول هذا المبحث مشروع الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية (عام 1984م ـ عام 1985م) حيث تضمن المشروع عدة نقاط منها:

الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني مع مراعاة قرارات رقم 242 و 338، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والاعتماد على مقررات الرباط وفاس، ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أي مفاوضات، وقيام دولة فلسطينية مستقلة في إطار اتحاد كونفدرالي مع المملكة الأردنية الهاشمية.

هناك معالم لهذا الاتفاق وهي: إن هذا الاتفاق كان أحد أهم الخطوات السياسية التي قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية بعد خروجها من لبنان وتجاوزها للأحداث التي تلت ذلك، ويُعدُ مؤشراً قوياً على تزايد نفوذ (المعتدلين) أو (الواقعيين) في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية لكنه لم يصل إلى حد التبني الكامل للخط السياسي العربي في تعامله مع معطيات الصراع العربي ــ الإسرائيلي، لذا يلاحظ التعامل مع قرارات الأمم المتحدة بتردد وعلى استحياء، لذلك يتضمن نص الاتفاق الموافقة على مبدأ (الأرض مقابل السلام) كما ورد في قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن[1].

(1) المعايطة، سميح: في التسوية السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، ص183.

طرح الملك حسين لدى افتتاحه الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في عمان في 22 تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1984م الخطوط العريضة لمشروع أردني ــ فلسطيني مشترك يقوم على تطبيق قرار رقم 242 كأساس للتسوية، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام، في إطار مؤتمر دُولي تحت إشراف الأمم المتحدة. وقد جرت مباحثات أردنية ــ فلسطينية مشتركة تم في ختامها إقرار الاتفاق الأردني ــ الفلسطيني في 11 شباط (فبراير) عام1985م[1].

وكان من أبرز أفكاره[2]:

1) يتم التحرك الأردني ـ الفلسطيني على أسس الشرعية الدُولية التي تمثلها قرارات الأمم المتحدة، والتي تنص على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني مع مراعاة قرارات مجلس الأمن الدُولي رقم 242 و338.
2) الأرض مقابل السلام وهو المبدأ الذي ينبغي أن تستند إليه أي تسوية سلمية عادلة ودائمة ومتوازنة، وهو غير قابل للتفاوض، وليس شرطاً مسبقاً كما تدعي إسرائيل، وإلا أصبح قابلاً للمساومة عليه، ولأن هذا المبدأ منصوص عليه في قرار مجلس الأمن الدُولي رقم 242 فإن التمسك بهذا القرار يصبح أمراً ضرورياً.
3) مفاوضات السلام تجري حول الوسائل والأساليب والالتزامات التي تحقق هذا المبدأ وتثبته.
4) يعتمد الطرفان مقررات الرباط وفاس وجميع قرارات القمة العربية الخاصة بالقضية الفلسطينية كأساس للمسعى المشترك.
5) مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أية مفاوضات تجري على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.
6) الأردن لن يكون بديلاً عن الفلسطينيين في أية مفاوضات لكنه مستعد لأن يكون شريكاً مع منظمة التحرير الفلسطينية في أي مشروع سلام أو مسعى سلمي لحل القضية الفلسطينية.
7) الإصرار على تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين أي حق العودة.
8) العمل على قيام دولة فلسطينية مستقلة في إطار اتحاد كونفدرالي مع المملكة الأردنية الهاشمية.
9) حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، حيث يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون و الفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن إطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوي إنشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين.

---

(1) صالح، محسن: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص463ـ464.
(2) أنظر: ملحق رقم 17، ص142.

10) تجري مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دُولي تحضره الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدُولي وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد مشترك[1].

عكس هذا الاتفاق تحسن العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن، والتي شابها التوتر الحاد معظم فترة السبعينيات، كما عكس استجابة أكثر من منظمة التحرير الفلسطينية للتعامل مع الضغوط الدُولية (الأمريكية والإسرائيلية) بالذات التي تفضل التعامل مع قضية فلسطين من خلال البوابة الأردنية، فضلاً عن تراجع منظمة التحرير الفلسطينية عن إصرارها على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وعلى أي حال، فلم يكتب لهذا المشروع النجاح إذ لقي معارضة فلسطينية داخلية من بعض الفصائل، وقام الملك حسين بإيقاف المشروع في 19 شباط (فبراير) عام 1986م[2].

مواقف الأطراف المختلفة من الاتفاق الأردني ــ الفلسطيني:

1) **الموقف الفلسطيني:** قال رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات: إن الحوار مع الأردن لم يتوقف وإنه تعهد ببذل كل جهد لتشجيع هذا الحوار، وإن المجلس الوطني الفلسطيني أقر في آخر اجتماع له متابعة الحوار مع الأردن من أجل إنشاء كونفدرالية فلسطينية ـ أردنية.

حيث تشتد الحاجة للعمل على حماية الشرعية في منظمة التحرير الفلسطينية، لأن أي مساس بهذه الشرعية يجعل الأمور تتفاقم إلى درجة يصعب معها الإمساك بها[3].

ووصف رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني بأنه تتويج للمسيرة الطويلة التي بدأناها معاً والتي رعاها الملك حسين بجهوده ووجدانه والتي اتفقنا على السير فيها معاً وأكدتها ودعمتها اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني الأخيرة[4].

---

(1) صالح، محسن: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص463ــ464، وردت الوثيقة في عدة مراجع: جباي، موشيه: تصريحات وقرارات في الشأن الفلسطيني 1950م ــ 1989م، ص170.(مرجع عبري)؛ الهور، منير، الموسى، طارق: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ 1947م ــ 1985، ص230ــ231؛ جريدة القدس: العدد (5560)، (14 شباط (فبراير) عام 1985م)، ص1؛ المعايطة، سميح: في التسوية السياسية للصراع العربي ــ الإسرائيلي، ص184.

(2) صالح، محسن: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص464.

(3) مقال (مجهول): الحوار الأردني الفلسطيني بالوثائق، روز اليوسف، ع2901، ص21.

(4) جريدة القدس: العدد (5559)، (13 شباط (فبراير) عام 1985م)، ص1.

وفي بيان لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) ــ إقليم الكويت حول الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني، دعت إلى العمل على بلورة موقف عربي موحد يضمن تحرير الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن اتحاد كونفدرالي بين الدولتين الأردنية والفلسطينية[1].

2) **الموقف الإسرائيلي:** كان زعيم حزب العمل ورئيس الحكومة شمعون بيريس من أوائل المتحدثين، وإن لم يكن من أكثرهم وضوحاً، إذ أجاب على الاقتراحات بما يمكن وصفه بـ"نعم، ولكن....".

فقد أعلن رئيس الحكومة شمعون بيريس أن إسرائيل تحبذ إجراء مفاوضات مع وفد أردني ــ فلسطيني مشترك، ولكن ينبغي ألا يضم مثل هذا الوفد ممثلين من منظمة التحرير الفلسطينية، دون أن يوضح ما يقصده بكلمة "ممثلين"[2].

3) **الموقف المصري:** طالب الرئيس المصري محمد حسني مبارك إسرائيل بإزالة العقبات التي تعترض طريق السلام واتخاذ الخطوات الضرورية لبدء الحوار دون شروط مسبقة وبعيداً عن منطق الأمر الواقع المناقض للشرعية الدُولية[3].

والمعروف أن الموقف المصري يساند الشرعية الفلسطينية من خلال المحافظة على حرية القرار الفلسطيني داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وأنه لابد من حوار أردني ـ فلسطيني، لأن مستقبل التسوية يتوقف على هذا الحوار، حيث تم تمثيل الفلسطينيين على اتساعهم بواسطتها، وأكد الموقف المصري أنه لا خلاف بين مشروع الرئيس الأمريكي رونالد ريجان وبين قرار الدول العربية ممثلاً في قمة فاس.

من خلال العرض السابق تم التوصل إلى عدة استنتاجات:

- ركز مشروع الكونفدرالية الأردنية ـ الفلسطينية على الأرض مقابل السلام، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة، وحل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.
- أكد مشروع الكونفدرالية الأردنية ـ الفلسطينية على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني مع مراعاة قرارات مجلس الأمن الدُولي رقم 242 و 338 كأساس لعملية التسوية.
- تم التركيز على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وقيام دولة فلسطينية مستقلة في إطار اتحاد كونفدرالي مع الأردن.

---

(1) المعايطة، سميح: في التسوية السياسية للصراع العربي ــ الإسرائيلي، ص185.

(2) إسرائيليات: ردود الفعل الإسرائيلية على الاتفاق الأردني ــ الفلسطيني، شؤون فلسطينية، ع144ـ 145، ص151.

(3) جريدة القدس: العدد (5557)، (11 شباط (فبراير) عام 1985م)، ص1.

المبحث الثاني
مشروع منظمة التحرير الفلسطينية
10 ـ 15 تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1988م.

تضمن مشروع منظمة التحرير الفلسطينية عدة أمور منها:

تسوية شاملة للصراع العربي ــ الإسرائيلي، وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ عام 1967م بما فيها القدس، وإزالة المستعمرات الإسرائيلية، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، ورفض وإدانة الإرهاب في كافة أشكاله، واحترام حق إسرائيل في الوجود في سلام، وحل قضية اللاجئين.

انعقد المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر في الجزائر خلال الفترة من 10ـ15 تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1988م، واتخذ قرارات مهمة تتعلق بالهدف السياسي للانتفاضة على محوري قبول قرارات الشرعية الدُولية، وإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وسُمي المشروع فيما بعد بمشروع السلام الفلسطيني[1].

وقد أشار رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات خلال مداخلاته في المجلس الوطني الفلسطيني إلى أن هذا التوجه يأتي انسجاماً مع نصائح سوفيتية وعربية، وتوجهات من داخل قيادة الانتفاضة، إضافة إلى عروض أمريكية بتطوير واقع منظمة التحرير الفلسطينية في الخارطة السياسية للصراع في المنطقة[2].

وتحركت السويد من خلال وزير خارجيتها وبموافقة من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، باتجاه وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز، لرفع الحظر الأمريكي عن الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، ولتشجيع الحوار معها باعتبار ذلك مدخلاً لدخولها في مفاوضات مع إسرائيل للبحث في تسوية تضمن كياناً سياسياً للفلسطينيين[3].

---

(1) الحمد، جواد: المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص 482.

(2) الحمد، جواد: المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص 482ـ483.

(3) العثمان، عثمان: مأزق التسوية السياسية للصراع العربي ــ الإسرائيلي، ص111.

وفيما يلي توضيحات قدمها ممثلو منظمة التحرير الفلسطينية لبعض النقاط الواردة في إعلان الاستقلال الفلسطيني في الجزائر[1].

1) أكدت منظمة التحرير الفلسطينية عزمها على التوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربي – الإسرائيلي، وفي القلب منه القضية الفلسطينية، في إطار من ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الشرعية الدُولية وشروطها، والقوانين والأعراف الدُولية، وكافة قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية بما فيها قرارات مجلس الأمن الدُولي 181، 242، 338، تلك القرارات والمبادئ والأعراف التي تضمن حقوق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وفي تقرير مصيره وإقامة دولته الفلسطينية.
2) دولة فلسطين تؤمن بتسوية المشاكل الدُولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.
3) انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ عام 1967م بما فيها القدس.
4) إلغاء جميع إجراءات الإلحاق والضم للأراضي الفلسطينية، وإزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية منذ عام 1967م.
5) يعلن إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ويوافق على وجود إسرائيل كدولة في المنطقة.
6) يعلن رفضه وإدانته للإرهاب بكافة أشكاله بما في ذلك إرهاب الدولة.
7) تتعهد بالعيش في سلام مع إسرائيل وجيرانها الآخرين وأن تحترم حقهم في الوجود في سلام، وداخل حدود آمنة ومعترف بها دُولياً، مثلها مثل دولة فلسطين الديمقراطية التي تسعى لإقامتها في الضفة وقطاع غزة.
8) استعدادها لوقف كل أشكال العنف على أساس متبادل بمجرد بدء المفاوضات.
9) حل قضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن.
10) السعي لوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة لحماية شعبنا ولتوفير مناخ مناسب لإنجاح أعمال المؤتمر الدُولي، والوصول إلى تسوية سياسية شاملة، وتحقيق الأمن والسلام للجميع بقبول ورضا متبادلين، ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطاتها الفعلية على تلك الأراضي.
11) الدعوة إلى عقد مؤتمر دُولي تحت إشراف الأمم المتحدة، بمشاركة القوى الكبرى، وجميع أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وعلى قاعدة قراري مجلس الأمن الدُولي رقم 242 و338 والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير.

---

(1) أنظر: ملحق رقم 18، ص144.

12) يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني أن العلاقة المستقبلية بين دولتي الأردن وفلسطين ستكون على أساس كونفدرالية.

13) تعلن إسرائيل عن اعترافها بحق الشعب الفلسطيني في إقامة إطار سياسي مستقل في قطاع غزة والضفة ويكون ضمن كونفدرالية سياسية واقتصادية مع إسرائيل والأردن.

14) الكونفدرالية الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة ستكون بمثابة دولة، وتكون هاتان المنطقتان مجردتان من السلاح[1].

لقد كان هذا المشروع مجرد اقتراب فلسطيني أكثر من مربع الشروط الإسرائيلية، وهو اقتراب لم يجابه بأي اقتراب إسرائيلي من المطالب الفلسطينية، لكن الولايات المتحدة الأمريكية كانت معنية بالظهور كطرف وسيط وبإغراء الطرف الفلسطيني لتقديم المزيد من التنازلات، فعدّت هذا المشروع بادرة إيجابية غير كافية.

واستفادت الولايات المتحدة الأمريكية من مجمل الحالة العربية والدُولية التي ترى أن أوراق حل القضية الفلسطينية بيدها، والتي دفعت منظمة التحرير الفلسطينية لإيجاد السبل لفتح البوابة الأمريكية لها[2].

ويُظهِر المشروع مدى استعداد منظمة التحرير الفلسطينية لتقديم حلول وسط من أجل السلام، فهي قد قبلت إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967م أي القدس الشرقية والضفة وقطاع غزة التي لا تمثل سوى 22% من فلسطين أي أنها تتنازل عن 78% من فلسطين. ومنذ إعلان الاستقلال اعترفت 119 دولة من دول العالم بدولة فلسطين، وأقام معظمها علاقات دبلوماسية كاملة، قد لا يعرف الكثيرون أن هذا العدد يفوق كثيراً عدد الدول المعترفة بإسرائيل[3].

---

(1) عبد المنعم، بكر: دولة فلسطين مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو، ص24، وردت الوثيقة في عدة مراجع: السنوار، زكريا: مشاريع تسوية قضية فلسطين من عام 1921م حتى نهاية عام 1991م، ص 114؛ المعايطة ، سميح: في التسوية السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، ص 206؛ عباس، محمود: طريق أوسلو، ص45؛

Elon, Amos: A blood Dimmed Tide, Dispatches From The Middle East, P.161;

Wright, Clifford: Facts and Fables: The Arab – Israel Conflict, P.109;

العثمان، عثمان: مأزق التسوية السياسية للصراع العربي ــ الإسرائيلي، ص112؛ الحمد، جواد: المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص483؛ مقال (مجهول) : أبو عمار يعلن في جنيف عن المشروع الفلسطيني للسلام، الأسبوع الجديد، ع3، ص6؛ هيس، اريه: اقتراح لمذكرة تفاهم بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، البيادر السياسي، ع288، ص47.

(2) صالح، محسن: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص467ـ468.

(3) عبد المنعم، بكر: دولة فلسطين مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو، ص24.

مواقف الأطراف المختلفة:

1) **الموقف الفلسطيني:** انقسم الفلسطينيون قسمان: مؤيد ومعارض:

أ) **المؤيد:** واشتمل على فصائل منظمة التحرير الفلسطينية (حركة فتح، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية) التي شاركت في المجلس الوطني الفلسطيني يومها.

ب) **المعارض:** واشتمل على قسمين:

الأول: وهو الذي يؤيد مواقف دُول عربية معارضة مثل سورية، وهي الفصائل الموجودة في سورية الآن، (حركة المقاومة الإسلامية حماس، وحركة الجهاد الإسلامي).

الثاني: وهو التيارات الإسلامية التي تعارض السلام مع اليهود وتعتبر أن أي تنازل يعني التفريط في أرض فلسطين المقدسة، وهي تؤكد على ضرورة إقامة دولة إسلامية على كامل أراضي فلسطين[1].

2) **الموقف الإسرائيلي:** رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير مشروع منظمة التحرير الفلسطينية، وأكد أن الموافقة على هذا المشروع بأنه كارثة كبرى رغم أنه تحدث بوضوح وبشكل لا يقبل التأويل عن حق إسرائيل في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها[2].

وفي الحقيقة إن منظمة التحرير الفلسطينية كَانتْ تهديداً رئيسياً بالنسبة للمدنيين الإسرائيليين[3].

3) **الموقف العربي:** صرح الرئيس المصري محمد حسني مبارك أن مصر تؤيد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة[4].

حيث رفضت سوريا قرارات المجلس الوطني الفلسطيني واعتبرتها استسلاماً[5].

4) **الموقف الأمريكي:** أكدت الإدارة الأمريكيةأن الاعتراف بقرارات الأمم المتحدة يُعدُ تقدماً إيجابياً نحو السلام إلا أن الموقف الأمريكي من إعلان دولة فلسطينية اتسم بالرفض[6].

5) **الموقف الدُولي:** رحبت دول العالم بمشروع منظمة التحرير الفلسطينية، فقد أعرب الاتحاد السوفيتي عن دعمه للمشروع.

---

(1) السنوار، زكريا: مشاريع تسوية قضية فلسطين من عام 1921م حتى نهاية عام 1991م، ص 115.

(2) مقال (مجهول): السلام على طريقة شامير، الأسبوع الجديد، ع33، ص26.

(3) Avi-Yonah, Michael: A History Of Israel And The Holy Land, P.346.

(4) جريدة القدس: العدد (6909)، (20 تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1988م)، ص1.

(5) السنوار، زكريا: مشاريع تسوية قضية فلسطين من عام 1921م حتى نهاية عام 1991م، ص115- 116.

(6) السنوار، زكريا: مشاريع تسوية قضية فلسطين من عام 1921م حتى نهاية عام 1991م، ص115- 116.

وأعربت دول المجموعة الأوروبية أن خطاب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات يشكل توجهاً جوهرياً نحو السلام[1].

من خلال العرض السابق تم التوصل إلى عدة استنتاجات:

- أكد المشروع على حقوق الشعب الفلسطيني من أجل إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.
- أقرت منظمة التحرير الفلسطينية من خلال هذا المشروع رسمياً برمي السلاح، وترك الخيار العسكري وسيلة لحل قضية فلسطين.
- ركز المشروع على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967م.
- يُظهر المشروع الاهتمام بحل قضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة.

(1) مقال: أبو عمار يعلن في جنيف عن المشروع الفلسطيني للسلام، ص6.

المبحث الثالث

مشروع شامير [1]

عام 14 آيار (مايو) عام 1989م:

تضمن مشروع شامير عام 1989م عدة نقاط منها:

اعتبار اتفاقيات كامب ديفيد أساساً لأية عملية سلام، وتسوية قضية اللاجئين في الضفة وغزة، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية وحالة الحرب القائمة مع إسرائيل، وقيام المفاوضات على أساس "السلام مقابل السلام" وليس على أساس الأرض مقابل السلام، وإجراء انتخابات ديمقراطية حرة بين العرب الفلسطينيين سكان (يهودا والسامرة) وقطاع غزة في جو خال من العنف والتهديد والإرهاب.

وقد طرح رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير بأن يتم عقد مؤتمر دُولي لتوفير ميزانية قيمتها 2 مليار دولار لتوطين اللاجئين وتحسين معيشتهم، على أن يتم توفير هذا المبلغ من الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدُولي، وتقدم إسرائيل من جانبها الأفكار والخبرة[2].

وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير خلال لقاء له عقده مع مجموعة خبراء أمن من الولايات المتحدة الأمريكية: "مستعدون لعمل الكثير من أجل اللاجئين الفلسطينيين القاطنين في المخيمات، وبالمعرفة والخطط لتلبية احتياجاتهم..."[3].

---

(1) ولد عام 1915م في بولندا، اسمه الحقيقي إسحاق يرزنسكي، هاجر لفلسطين عام 1935م، والتحق بالجامعة العبرية ودرس الأدب والتاريخ، التحق بالهاجاناه عام 1935م، وفي عام 1937م انضم لمنظمة الأرجون الإرهابية التي كانت تقوم بأعمال إرهابية ضد العرب والإنجليز، **البابا، عبد الحميد: شخصيات إسرائيلية، ص141ـ 142**

وقد عمل في قيادة جهاز الموساد الإسرائيلي، ثم تسلم رئاسة الحكومة (الإسرائيلية) لمرحلتين الأولى في تشرين أول (أكتوبر) عام 1983م ـ عام 1984م، وترأس الحكومة (الإسرائيلية) الرابعة والعشرين في المرحلة الثانية حتى حزيران (يونيو) عام 1992م.**اللداوي، مصطفى: الإرهاب الصهيوني عقيدة مجتمع وتاريخ دولة، ص309.**

(2) سالم، وليد: حق العودة البدائل الفلسطينية، ص123؛ عودة، زينب: اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة ، ص113.

(3) عبد ربه، صلاح: اللاجئون وحلم العودة إلى أرض البرتقال الحزين، ص 82.

وكانت الأسس والمقترحات التي طرحها رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير في نيسان (إبريل) عام 1989م لدخول إسرائيل في تسوية سياسية مع الأطراف العربية، قد تضمنت النقاط الأربع التالية[1]:

1) تكون اتفاقيات كامب ديفيد أساساً لأية عملية سلام.
2) العمل على تسوية قضية اللاجئين في الضفة وغزة وإنشاء صندوق للتعويضات لهم.
3) إن الدول العربية مدعوة إلى إنهاء المقاطعة الاقتصادية وحالة الحرب القائمة مع إسرائيل، وإلى الدخول في مفاوضات مباشرة وثنائية تقوم على أساس "السلام مقابل السلام" وليس على أساس الأرض مقابل السلام.
4) إجراء انتخابات ديمقراطية حرة بين العرب الفلسطينيين سكان (يهودا والسامرة) وقطاع غزة.

في جو خال من العنف والتهديد والإرهاب، حيث سيتم انتخاب ممثلين للمفاوضات حول الفترة الانتقالية لحكم ذاتي...." [2].

كان أساس المشروع محور العملية السلمية، خصوصاً مع مصر، ومع ممثلين عرب عن السكان المحليين الفلسطينيين للبدء في مباحثات سلام مع حكومة إسرائيل، حيث تشارك مصر والأردن في هذه المباحثات[3].

وفي 14 أيار(مايو) عام 1989م أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن اقتراح متابعة لمشروعها الخاص بالانتخابات.

---

(1) أنظر: ملحق رقم 19، ص147.

(2) أبو لبدة، نظمي: التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي، ص241، وردت الوثيقة في عدة مراجع: جباي، موشيه: تصريحات وقرارات في الشأن الفلسطيني 1950م ـ 1989م، ص267. (مرجع عبري)؛ هربون، ألوف: حرب أخرى أو طريق إلى السلام، ص217.(مرجع عبري)؛ الحمد، جواد: المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص484؛ روبنبرغ، تشريل: إدارة بوش والفلسطينيون، ص279؛
The Research Group: Bad Bews From Israel, P.66; Rigby, Andrew: Living the Intifada, P.11;
السنوار، زكريا: مشاريع تسوية قضية فلسطين من عام 1921م حتى نهاية عام 1991، ص123.

(3) هربون، ألوف: حرب أخرى أو طريق إلى السلام، ص217. (مرجع عبري).

كان هذا المخطط يحتوي على عشرين نقطة، ويقوم على الشروط التالية:

- لا مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، لا دولة فلسطينية، انتخابات حرة في الأراضي المحتلة لغرض تأليف وفد يفاوض "على مرحلة انتقالية لحكم ذاتي" تتبعها مفاوضات بين إسرائيل والأردن من أجل عقد اتفاقية سلام[1].
- لم يكن مشروع شامير يمثل أي تغييرات تذكر في الموقف الإسرائيلي الذي تسانده الولايات المتحدة الأمريكية منذ أعقاب حرب عام 1967م، فقد تضمن رفض إقامة دولة فلسطينية وتسوية القضية الفلسطينية على مراحل وفقاً لصيغة كامب ديفيد وعدم إحداث تغييرات في وضع "يهودا والسامرة.." و قطاع غزة وفقاً لسياسة إسرائيل[2].
- ومثل مشروع شامير في جوهره الشق الفلسطيني من اتفاقية كامب ديفيد مع مصر، فدعا إلى انتخابات في الضفة وقطاع غزة (ما عدا القدس الشرقية) [3]، لاختيار فلسطينيين من غير أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية، ليتفاوض معهم الكيان الإسرائيلي حول إقامة حكم ذاتي في مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات، يتم بعدها الاتفاق على الوضع النهائي[4].

ويتضح من ذلك أن إسرائيل تعارض إقامة دولة فلسطينية مستقلة في قطاع غزة والضفة، كما تعارض أي تفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية.

مواقف الأطراف المختلفة:

1) **الموقف الفلسطيني:** رفضت منظمة التحرير الفلسطينية المشروع، كما رفضه الشعب الفلسطيني بكامله[5].

وأصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية يوم 15 آيار (مايو) عام 1989م بياناً قالت فيه: "إن هذا المشروع لا يعني الشعب الفلسطيني لأنه لا يعترف بوجوده الوطني ولا يتعامل من قريب ولا من بعيد مع قضيته وحقوقه الوطنية المشروعة، كما إنه يتجاهل جميع القرارات الدُولية بما فيها القرارين رقم 242 و 338، إن هذا التضليل لن ينطوي على الرأي العام العالمي والقوى السياسية المؤثرة في العالم"[6].

2) **الموقف العربي:** رفضت الدول العربية المشروع ووصفته بأنه خديعة ترمي إلى إحياء تسوية

---

(1) روبنبرغ، تشريل: إدارة بوش والفلسطينيون ، ص279.

(2) شاش، السفير: مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات، ص43.

(3)The Research Group: Bad News From Israel, P.66.

(4) صالح، محسن: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص469.

(5) السنوار، زكريا: مشاريع تسوية قضية فلسطين من عام 1921م حتى نهاية عام 1991، ص124.

(6) مقال (مجهول): اقتراحات شامير والموقف الفلسطيني، البيادر السياسي، ع344، ص17.

محتضرة مؤكدة أن إجراء الانتخابات في ظل قسوة الاحتلال تشكل بوضوح محاولة مقصودة لتجميد كل خيار للسلام يمكن تحقيقه والوثوق به[1].

3) **موقف الاتحاد السوفيتي:** رأى الاتحاد السوفيتي في تطبيق فكرة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير خطأً جسيماً لأنه يهدف إلى استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من عملية السلام في الشرق الأوسط[2].

4) **الموقف الأمريكي:** رحب الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب باقتراح رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير الذي يدعو إلى إجراء انتخابات في الضفة وقطاع غزة مؤكداً في الوقت ذاته معارضته لإقامة دولة فلسطينية.

وقد دعا الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في رسالة بعث بها إلى ملك المغرب الحسن الثاني في 24 آيار(مايو) عام 1989م إلى الرؤساء العرب المجتمعين في قمة كازابلانكا[3] إلى القبول بمشروع شامير التي تدعو إلى إجراء انتخابات في الأراضي المحتلة[4].

وأكد الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب معارضته لإقامة دولة فلسطينية، وفي نفس الوقت كان الاحتلال الإسرائيلي للضفة وقطاع غزة مستمراً[5].

أما وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر[6] فقال: "إن الشروط الصارمة التي وضعها شامير في مشروعه لإجراء انتخابات في الضفة وقطاع غزة ستجعل التحرك نحو السلام في الشرق الأوسط أكثر صعوبة"[7].

---

(1) مقال (مجهول): اقتراحات شامير والموقف الفلسطيني، البيادر السياسي، ع344، ص17.

(2) مقال (مجهول): اقتراحات شامير والموقف الفلسطيني، البيادر السياسي، ع344، ص17.

(3) يسميها المغاربة كازا وهي الدار البيضاء العاصمة الاقتصادية للمغرب، وهي تقع على بعد حوالي 80 كلم جنوب العاصمة الإدارية الرباط، يبلغ عدد سكانها حوالي 4 مليون نسمة، كانت عبارة عن مجموعة من الأسوار تحيط بمدينة الدار البيضاء القديمة لم يتبقى منها إلا جزءاً يحد الساحل على مسافة كيلومتر وسط المدينة، تهدم جزء منها إثر زلزال عام 1755م، وتحتضن المدينة مسجد الحسن الثاني ذات التحفة الأندلسية، وهو ثاني أكبر مسجد في العالم. مقال: **www.alwatanvoice.com**

(4) المعايطة، سميح: في التسوية السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، ص165.

(5) مقال (مجهول): اقتراحات شامير والموقف الفلسطيني، البيادر السياسي، ع344، ص17.

(6) ولد في 28 نيسان (أبريل) عام 1930م، شغل عضو في الحزب الجمهوري في عام 1978م، وفي عام 1979م عمل جيمس بيكر بنجاح على حشد تأييد الحزب الجمهوري، لاختيار جورج بوش نائباً للرئيس الأمريكي لرونالد ريجان في انتخابات الرئاسة، وقد تميز جيمس بيكر بالحنكة والمهارة السياسية. مقال: **http://www.moqatel.com**

كما شغل وظيفة رئيس طاقم البيت الأبيض في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في دورته الأولى ثم عمل وزيراً للخزينة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغان من عام1985م ـ وعام1988م، ثم عمل وزيراً للخارجية في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب. مقال: **http://ar.wikipedia.org**

(7) أبو عفيفة، طلال: الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية 1879م ـ1997م، ص465.

5) **الموقف الأوروبي:** الرأي الأوروبي غير موحد ويصر على أنه عاجز عن التأثير على الموقف الإسرائيلي، واكتفت هذه الدول بإعلان الترحيب بالتغيير الفلسطيني، ولم تقرر المجموعة الأوروبية الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية إلا بعد قرار الإدارة الأمريكية فتح حوار معها[1].

وفي خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير قال: "لقد قصد من المشروع إنهاء الصراع العربي ــ الإسرائيلي ككل، لا لإمكانية إجراء انتخابات أو منح الحكم الذاتي للسكان العرب في يهودا والسامرة وغزة، فحسب"[2].

من خلال العرض السابق تم التوصل إلى عدة استنتاجات:

- لم يذكر مشروع شامير قرار مجلس الأمن الدُولي رقم 242، ولم يكن هناك أي إشارة إلى مبدأ الأرض مقابل السلام، وأنه لا يزال غير محدد لكيفية إجراء الانتخابات[3].
- كانت القدس غائبة عن المشروع، إذ أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير أن قضية القدس ليست جزءاً من المشروع، وأن القدس هي العاصمة الأبدية لإسرائيل.
- تجاهل المشروع منظمة التحرير الفلسطينية، حيث رفض قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة وقطاع غزة، فهو ينسف قرار المجلس الوطني الفلسطيني بإعلان قيام دولة فلسطين، كما تجاهل المشروع حق العودة أو التعويض.
- القبول بالمشروع يعني (السلام مقابل السلام) فالأرض لليهود والسلام للشعب الفلسطيني، أو بمعنى أدق لسكان الضفة وقطاع غزة من أهل فلسطين.

---

(1) مقال (مجهول): برنامج م.ت.ف وأفاق التسوية، فلسطين المسلمة، ع1، ص9.

(2) وثيقة إسرائيلية: خطاب إسحاق شامير أمام اجتماع اللجنة المركزية لليكود 12 شباط (فبراير) عام 1990، الدراسات الفلسطينية، ع2، ص172-173.

(3)Rigby, Andrew: Living The Intifada, P.11.

المبحث الرابع

المبادرة السياسية المصرية: نقاط مبارك[1] العشر

11أيلول (سبتمبر) عام1989.

يتناول هذا المبحث نقاط مبارك العشر عام 1989م، والتي تضمنت عدة نقاط منها:

تعهد إسرائيل بقبول كل نتائج الانتخابات في الأراضي المحتلة، ووضع مراقبين دُوليين للإشراف على الانتخابات، ووقف كافة عمليات الاستيطان، والحكم الذاتي الكامل للفلسطينيين الذي يعقبه الحل الدائم، والتركيز على قراري مجلس الأمن الدُولي رقم 242، 338، ومبادلة الأرض بالسلام، وضمان الأمن لجميع دول المنطقة، وإقرار الحقوق السياسية للفلسطينيين.

بعد الرفض الفلسطيني التام لمشروع شامير الذي صدر في 14 آيار(مايو) عام 1989م أطلق الرئيس المصري محمد حسني مبارك مشروعه وذلك في 11 أيلول (سبتمبر) عام 1989م[2].

وعلى أثر الاتصالات الفلسطينية ـــ المصرية الواسعة بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات والرئيس المصري محمد حسني مبارك من أجل التنسيق العربي المشترك واستمرار الحصار الفلسطيني والعربي والدُولي على إسرائيل، إضافةً إلى استمرار حسن النوايا الفلسطينية ــ العربية من أجل إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط.

---

(1) ولد في عام 1929م، رجل دولة وعسكري مصري. تخرج من الكلية الحربية عام 1949م ومن كلية الطيران عام 1952م، برز في القوات الجوية باعتباره من أكفأ الطيارين المصريين، وفي عام 1967م عينة الرئيس جمال عبد الناصر مديراً لكلية الطيران وتخرج على يديه عدد كبير من الطيارين الممتازين الذي برزوا في حرب تشرين الأول (أكتوبر) عام 1973م، عين في عام 1969م رئيساً لأركان حرب القوات الجوية المصرية، وقد شغل هذا المنصب حتى عام 1972م، وعينه الرئيس محمد أنور السادات قائداً عاماً القوات الجوية، واستمر في هذا المنصب إلى عام 1975م كما عينه الرئيس أنور السادات نائباً لرئيس الجمهورية، وهو رابع رئيس لجمهورية مصر العربية حيث تولى منذ (عام1981م ـ عام2011م).
الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج2، ص539.540.

(2) السنوار، زكريا: مشاريع تسوية قضية فلسطين من عام 1921م حتى نهاية عام 1991، ص127.

قدمت مصر مشروعاً سياسياً في11 أيلول (سبتمبر) عام 1989م من عشر نقاط في محاولة لتقريب وجهات النظر بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وهذه النقاط العشر هي[1]:

1) تتعهد إسرائيل بقبول كل نتائج الانتخابات في الأراضي المحتلة.
2) للسكان الفلسطينيين في الضفة بما في ذلك القدس الشرقية وفي قطاع غزة الحق في أن يكون ناخبين ومنتخبين.
3) وضع مراقبين دُوليين للإشراف على الانتخابات.
4) منح حصانة كاملة للممثلين المنتخبين.
5) انسحاب القوات الإسرائيلية من مناطق الاقتراع أثناء الانتخابات.
6) وقف كافة عمليات الاستيطان.
7) إتاحة الفرصة الكاملة للناخبين والمرشحين في تنظيم عمليات الدعاية الانتخابية شريطة ضمان عدم قيام الأطراف العربية بأية أعمال من شأنها أن تؤثر على الأمن الإسرائيلي الداخلي.
8) القضية الفلسطينية تحل على مرحلتين هما: التسوية المرحلية التي يحظى فيها الفلسطينيون بحكم ذاتي كامل، يعقبه الحل الدائم.
9) ألا تزيد فترة الإعداد للانتخابات عن مدة شهرين وذلك لإحراز تقدم سريع في عملية السلام، حيث تقترح مصر أن تكون هناك لجنة إسرائيلية ــ فلسطينية مشتركة تتولى عملية الإعداد لهذه الانتخابات، يمكن أن يشارك في أعمالها وفد أمريكي، وآخر مصري لتسهيل مهمتها، وبهدف التوصل إلى نقاط التقاء لازمة، تجري على أساسها العملية الانتخابية.
10) يتعين على إسرائيل أن تقبل المبادئ الأربعة الأساسية الأمريكية في الشرق الأوسط وهي:

أن يرتكز الحل على قراري مجلس الأمن الدُولي رقم 242، 338، ومبادلة الأرض بالسلام، وضمان الأمن لجميع دول المنطقة، وإقرار الحقوق السياسية للفلسطينيين[2].

---

(1) أنظر: ملحق 20، ص154.

(2) أبو عفيفة، طلال: الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية 1879م ــ1997م، ص 466، وردت الوثيقة في عدة مراجع: دانيال، جان: مؤتمر مدريد سيناريو متكامل من أجل السلام في الشرق الأوسط، ج1، مج13، ص77؛ كمحي، دافيد: الخيار الآخر ـ الصراع من أجل السلام في الشرق الأوسط، ص308. (مرجع عبري)؛ جريدة القدس: العدد (7200)، (11 أيلول (سبتمبر) عام 1989م)، ص1؛ جريدة القدس: العدد (7199)، (10أيلول (سبتمبر) عام 1989)، ص1؛ البرغول، عبد الجبار: النقاط العشر ليست هدفا بل وسيلة لتحريك الجمود الفلسطيني، الأسبوع الجديد، ع17، ص1؛ إبراهيم، علي: عرفات ــ مبارك والتنسيق المصري ــ الفلسطيني، البيادر السياسي، ع365، ص31؛ رميح، طلعت: مبادرة مبارك هل جاءت في موعدها؟!، البيادر السياسي، ع288، ص29؛ مقال (مجهول): النقاط المصرية العشر محاولة لنفخ الروح في خطة شامير، فلسطين المسلمة، ع4، ص4؛ المعايطة، سميح: في التسوية السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، ص191.

والحقيقة أن نقاط مبارك العشر ليست بحد ذاتها هدفاً للحل ولكن الهدف هو التوصل لحل عادل للقضية الفلسطينية، وقد تضمنت نقاط مبارك العشر نقاطاً إيجابية من وجهة النظر الفلسطينية من أجل التحرك لتحقيق السلام الشامل والعادل.

مواقف الأطراف المختلفة:

1) **الموقف الفلسطيني:** أما الموقف الفلسطيني فقد كان متناقضاً فقد انتقدها سليمان النجاب[1] وأبو علي مصطفى[2] فيما امتدحها عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس ـ (أبو مازن) آنذاك موجهاً هجوماً عنيفاً على الجبهة الشعبية التي انتقدت تلك النقاط.

وقد تجنب بيان اللجنة التنفيذية الصادر في 14 أيلول (سبتمبر) عام 1989م وكذلك بيانات القيادة الوطنية الموحدة التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية رفض النقاط بشكل قاطع أو توجيه أي نقد لمصر لطرحها رغم تجاهل تلك النقاط لدور منظمة التحرير الفلسطينية وتنكرها للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة[3].

2) **الموقف الإسرائيلي:** صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير في 11 أيلول (سبتمبر) عام 1989م: (إن حكومة إسرائيل تقف وراء مشروع السلام الإسرائيلي كما أقرت دون أي زيادة أو نقصان ولا شيء ملزم بالنسبة للحكومة سوى المشروع الذي أُقر في الحكومة والكينست).

---

(1) عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأحد أبرز قادة حزب الشعب، وأحد أبرز المناضلين الفلسطينيين خلال العقود الأربعة الماضية، وفي عام 1973م كلف بقيادة التنظيم المسلح للحزب الشيوعي الفلسطيني الذي عمل في الضفة كفرع للحزب الشيوعي ـ الأردني، أبعد عام 1975م من السجن إلى جنوب لبنان، حيث انضم إلى قيادات منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج، وتنقل معها في منفاها إلى تونس ليعود بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م إلى مسقط رأسه قرية جبيبيا الواقعة في قضاء رام الله، توفي عن عمر يناهز 67 عاما في أحد المستشفيات في الولايات المتحدة.

مقال:**http://www.aawsat.com**

(2) هو مصطفى علي العلي الزيري، ولد في عام 1938م بعرابة قضاء جنين، وفي أعقاب حرب حزيران عام 1967م قام وعدد من رفاقه في الحركة بالاتصال مع الدكتور جورج حبش لاستعادة العمل والبدء بالتأسيس لمرحلة الكفاح المسلح، وهو عضو في المجلس الوطني منذ عام 1968م، تولى مسؤولية الداخل في قيادة الجبهة الشعبية، كما كان قائدها في أحداث أيلول (سبتمبر) الأسود 1970 وحرب جرش في تموز(يوليو) عام 1971م، شغل عضو اللجنة التنفيذية ما بين عام 1987م – عام 1991م. عاد إلى الضفة في أيلول (سبتمبر) عام 1999م، تولى مسؤولياته كاملة كنائب للأمين العام حتى عام 2000م، وانتخب في المؤتمر الوطني السادس أمين عام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تم اغتياله من قبل (إسرائيل) خلال انتفاضة الأقصى في عام 2001م. **مقال: http://ar.wikipedia.org**

(3) المعايطة، سميح: في التسوية السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، ص196.

ثم عاد رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير ليؤكد رفضه القاطع لنقاط مبارك العشر قائلاً: (أعارض خطة مبارك لأنها لا تذكر التسوية المرحلية كما إنها تشكل انتصاراً لقاذفي الزجاجات الحارقة ويجب احترام المشروع السياسي الإسرائيلي كما أقرتها الحكومة في 14 آيار (مايو) عام 1989م ولا أرى أي طريق آخر) [1].

3) **الموقف الأمريكي:** قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية مارغريت توتويلر: "أننا نواصل تشجيع جميع الأطراف على إيجاد وسائل لإطلاق حوار إسرائيلي ـ فلسطيني حول المشروع الإسرائيلي الخاص بالانتخابات في الأراضي المحتلة".

وأضافت: "وبمقدار ما تستطيع نقاط مبارك العشر المساعدة على المضي قدماً في هذا الاتجاه فإننا نرحب بالجهود المصرية"[2].

إذن واشنطن تساند أي مشروع من شأنه أن يضفي جواً من الدينامكية أو توهم بأن هناك تحركات، مع أنه يبدو أحياناً أن هذه الحركة غامضة الاتجاه وهي أكثر تخبطاً من التقدم في اتجاه واضح الرؤيا بهدف الوصول إلى غاية محددة[3].

وأوضحت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها توافق على نقاط مبارك العشر كأساس لإجراء مداولات بين وفدين فلسطيني وإسرائيلي حول مشروع رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير.[4]

4) **الموقف السوفيتي:** اقترح الاتحاد السوفيتي عقد لقاء فلسطيني ـ إسرائيلي على أراضيه بهدف دفع الجهود السلمية إلى الأمام، كما اقترحت مصر استضافة لقاء فلسطيني ـ إسرائيلي في القاهرة، إلا أن إسرائيل رفضت ذلك[5].

قال المهندس إبراهيم شكري، زعيم المعارضة المصرية ورئيس حزب العمل:
"أن العيب الأساسي في المشروع أنه يطلب من الفلسطينيين أصحاب الحق وقف نضالهم في مقابل وعود غير مضمونة"[6].

---

(1) المعايطة، سميح: في التسوية السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، ص192.
(2) جريدة القدس: العدد (7203)، (14أيلول (سبتمبر) عام 1989)، ص1.
(3) مقال (مجهول): ماذا بعد قرار (إسرائيل) رفض خطة مبارك؟!، البيادر السياسي، ع369، ص14.
(4) جريدة القدس: العدد (7194)، (5 أيلول (سبتمبر) عام 1989م)، ص1.
(5) أبو عفيفة، طلال: الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية 1879م ـ1997م، ص467.
(6) رميح، طلعت: مبادرة مبارك هل جاءت في موعدها؟!، ص30.

ومن العرض السابق يمكن التوصل إلى عدة استنتاجات:

- إن نقاط مبارك العشر تناولت قضية الانتخابات، وكأن قضية (فلسطين) تكمن في كيفية سير الانتخابات.
- تجاهلت نقاط مبارك العشر منظمة التحرير الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وحق العودة.
- تُعدُّ نقاط مبارك العشر إعادة جديدة لاتفاقية كامب ديفيد باسم جديد.
- في الحقيقة إن نقاط مبارك العشر جاءت لترضية الفلسطينيين ليقبلوا بالمشروع، حيث أكد على حق سكان شرقي القدس في الانتخابات، وطالب بوجود رعاية انتخابية، وبالضمان الأمريكي للانتخابات، كما وطالب بالالتزام الإسرائيلي بنتائج تلك الانتخابات.
- إن وقف الاستيطان في الأراضي المحتلة قضية يكتنفها الغموض، فهل الوقف لفترة الانتخابات؟ أم في المرحلة الأولى؟ أم في النهائية؟ أم فيها جميعاً؟ وهذا عودة على التحايل عبر المفردات.
- لم تكن نقاط مبارك العشر إلا محاولة لردم الهوة بين الجمود السياسي والتحرك المطلوب، حيث تمثل استجابة لضغوط أمريكية تهدف إلى تحريك العملية السياسية إلى حين إطلاق مشروع أمريكي جديد، وتهدف إلى إخماد جذوة الانتفاضة.
- لم يتطرق المشروع إلى القدس، حيث تم إسقاطها، وركز المشروع على الحكم الذاتي للفلسطينيين.

المبحث الخامس

نقاط بيكر الأمريكية الخمس

6 كانون أول (ديسمبر) عام 1989م.

يتناول هذا المبحث نقاط بيكر الخمس عام 1989م، والتي تضمنت عدة أمور منها:

قيام مصر وإسرائيل بفتح حوار مع وفد فلسطيني في القاهرة، وأن لإسرائيل الحق في تحديد من ستتفاوض معهم، ليتم إجراء المفاوضات حسب المشروع الإسرائيلي، حيث يأتي الفلسطينيون وهم مستعدون لمناقشة الانتخابات، مع عقد لقاء بين وزراء خارجية مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لتسهيل عملية اللقاء والاتفاق على أعضاء الوفد.

أصبح وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر مقتنعاً أن ثمة أساساً من أجل المزيد من التقدم، وأنه من الضروري أيضاً تعزيز الجهود الدبلوماسية الأمريكية.

وقد كان دنيس روس[1] يعتقد أن هناك وسيلة لردم الهوة بين مشروع شامير ذات النقاط الأربع ونقاط مبارك العشر، فكلا الطرفين أصبح مستعداً للمضي قدماً في المفاوضات[2].

وامتداداً لموقف الإدارات الأمريكية السابقة، واصلت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب جهودها للتوصل إلى تسوية، فطرحت في عام 1989م مشروع وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر، وهو مرتكز على مشروع كان قد طرحه رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير بطلب من الإدارة الأمريكية[3].

---

(1) ولد في 26 نوفمبر 1948 في سان فرانسيسكو ونشأ في مقاطعة مارين، تخرج من جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس في عام 1970م، وهو دبلوماسي أميركي وكاتب، عمل روس تحت نائب مساعد وزير الدفاع بول وولفوفيتز في البنتاغون أثناء إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، وخلال إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان شغل منصب مدير قسم الشرق الأدنى وجنوب آسيا في شؤون مجلس الأمن القومي ونائب مدير مكتب وزارة الدفاع عام 1982م ـ عام1984م، وفي عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب كان مديراً لوزارة الخارجية، حيث عمل مع وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر على إقناع القادة العرب و(الإسرائيليين) في عام 1991م لحضور مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، كما شغل منصب مدير تخطيط السياسات في وزارة الخارجية تحت رئاسة جورج بوش الأب، وعمل منسق الشرق الأوسط في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، ويعمل حالياً مستشاراً خاصاً للخليج الفارسي وجنوب غرب آسيا (التي تشمل إيران).**مقال: http://en.wikipedia.org**

(2) أبراش، إبراهيم: القضية الفلسطينية والشرعية الدولية، ص41؛ روبنبرغ، تشريل: إدارة بوش والفلسطينيون ، ص282.

(3) أبو حليوة، إبراهيم: القدس في السياسة الأمريكية 1947م ـ 2000م، ص83.

حيث اقترح وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر اجتماعاً مع وزيري خارجية مصر وإسرائيل، بعد أن تقدمت مصر بنقاط مبارك العشر لضمان حرية انتخاب الممثلين الفلسطينيين، ولكن رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير ظل على تعنته إلى ما بعد حرب الخليج الثانية[1].

وقد أوردت صحيفة (الجروزالم بوست) الإسرائيلية نص وثيقة النقاط الخمس الأمريكية وهي[2]:

1) إن الولايات المتحدة الأمريكية تتفهم أن مصر وإسرائيل تعملان بشكل شاق وأن هناك اتفاقاً بأن يقوم وفد إسرائيل بفتح حوار مع وفد فلسطيني في القاهرة.
2) تدرك الولايات المتحدة الأمريكية بأن مصر لا تستطيع أن تحل محل الفلسطينيين في ذلك الحوار، وأن مصر سوف تتشاور مع الفلسطينيين، وحول هذا الشأن سوف تقوم إسرائيل بالتشاور مع كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية.
3) أن إسرائيل سوف تشارك في حوار مع الفلسطينيين بعد أن تشعر بارتياحها للقائمة التي تضم أسماء الوفد، بمعنى أن لإسرائيل الحق في تحديد من ستتفاوض معهم.
4) تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أن حكومة إسرائيل ستأتي للحوار على أساس مشروع الذي صدر في 14 آيار(مايو) عام 1989م كما تدرك أن الفلسطينيين سيأتون وهم مستعدون لمناقشة الانتخابات، وإجراء المفاوضات، وتدرك الولايات المتحدة الأمريكية أنه سيكون للفلسطينيين الحرية في إثارة مسائل تتعلق بأفكارهم عن كيفية إنجاح الانتخابات وإجراء المفاوضات المختلفة.
5) تقترح لقاء بين وزراء خارجية مصر و إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لتسهيل عملية اللقاء والاتفاق على أعضاء الوفد، وأن يعقد الاجتماع خلال أسبوعين فقط[3].

---

(1) شاش، السفير: مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات، ص44.

(2) أنظر: ملحق رقم 21، ص155.

(3) المعايطة، سميح: في التسوية السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، ص221، وردت الوثيقة في عدة مراجع: أبو عفيفة، طلال: الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية 1879م ـ1997م،ص467؛ كمحي، دافيد: الخيار الآخر ـ الصراع من أجل السلام في الشرق الأوسط، ص305. (مرجع عبري)؛ دانيال، جان: مؤتمر مدريد سناريو متكامل من أجل السلام في الشرق الأوسط، ج1، مج13، ص79؛ عبد المنعم، بكر: دولة فلسطين مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو، ص24؛ السنوار، زكريا: مشاريع تسوية قضية فلسطين من عام 1921م حتى نهاية عام 1991م، ص130؛ مقال (مجهول): نقاط بيكر أمام اختبار التطبيق، البيادر السياسي، ع378، ص11؛ كمحي، دافيد: الخيار الآخر ـ الصراع من أجل السلام في الشرق الأوسط، ص305. (مرجع عبري).

ورغم تلك الحقيقة: فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير اعتبرها بالغة التطرف ونسف النقطة الإجرائية الهامشية التي تتضمنها والتي تدعو إلى إجراء حوار إسرائيلي ـ فلسطيني في القاهرة قائلاً: (لماذا الاجتماع في القاهرة؟ لماذا لا يكون في القدس؟)[1].

ففي نيسان (إبريل) عام 1989م قال وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر: "إذا لم توافق إسرائيل سلفاً على مبدأ السلام مقابل الأرض، فإنه لن تكون هناك مسيرة سلام حقيقية، ولن يكون هناك سلام، لقد حان الوقت الذي يجب أن تكون هناك مسيرة سلام حقيقية، لقد حان الوقت الذي يجب أن تتخلى فيه إسرائيل نهائياً عن حلمها غير الواقعي في إسرائيل الكبرى"[2].

كانت مكوكيات وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في المنطقة تصطدم بالتعنت الإسرائيلي مع العلم بأن معظم الحديث الذي دار فيها لم يتعرض لجوهر القضية الفلسطينية بل اقتصر تقريباً على النواحي الإجرائية من حيث نوع المؤتمر دُولي أو إقليمي والمشاركون في حفلة الافتتاح وتحديد هوية الوفد الفلسطيني وتحديد انتماءاته[3].

مواقف الأطراف المختلفة:

1) **الموقف الفلسطيني:** ردّت منظمة التحرير الفلسطينية على نقاط بيكر الخمس بتصريح عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس ـ (أبو مازن) آنذاك الذي أكد فيه أن يكون جدول أعمال اللقاء مفتوحاً دون شروط مسبقة، وأن الوفد الفلسطيني لهذا الحوار ملتزم بمشروع منظمة التحرير الفلسطينية المرتكز على الشرعية الدُولية ويحتفظ بحق مناقشتها، وأن لقاء من هذا النوع يُعدُ حواراً تمهيدياً بين الطرفين ومرحلة نحو عقد مؤتمر دُولي للسلام.

وفي 17 تشرين الأول (أكتوبر) عام 1989م أعلن المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية رفضه نقاط بيكر الخمس التي تنص على إجراء انتخابات في الأراضي المحتلة على المقاس الإسرائيلي[4].

2) **الموقف الإسرائيلي:** لم يمضِ وقت طويل حتى أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير رفضه نقاط بيكر الخمس على الفور، قائلاً في مقابلة صحفية أنه: "غير مستعد لحل وسط مع الفلسطينيين حتى لو كان ذلك معناه انهيار حكومته ونشوب نزاع حاد مع الولايات المتحدة الأمريكية"[5].

---

(1) المعايطة، سميح: في التسوية السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، ص222.

(2) البدارين، فالح: اتفاقية السلام الأردنية مع إسرائيل، ص55.

(3) الملقي، بدري: تداعيات وأفكار مستوحاة من أزمة الخليج ومضاعفاتها وسلام مدريد وأوسلو، ص50.

(4) أبو عفيفة، طلال: الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية 1879م .1997م،ص 468.

(5) دانيال، جان: مؤتمر مدريد سيناريو متكامل من أجل السلام في الشرق الأوسط، ج1، مج13، ص79.

وقد صرح وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريس في خطابه أمام منظمة (إيباك) في 22 آيار(مايو) عام 1989م، جاء فيه: "إن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب يعتقد، كما أعتقد أنا، أنه لا يوجد عن هذه القضايا سوى سياسة واحدة ألا وهي الاستمرارية والدعم الأمريكي لإسرائيل". كما قال أيضاً: "إن الولايات المتحدة الأمريكية تؤمن بسلام يقوم على قراري مجلس الأمن الدُولي رقم 242 و 338".

ظلت إسرائيل متمسكة بآرائها القطعية بشأن "السلام" وهي: لا مفاوضات مع منظمة التحرير، لا دولة فلسطينية، لا لحق الفلسطينيين في العودة، لا بحث في أمر القدس، وكذلك انتخابات لاختيار أفراد يشاركون في مفاوضات عن حكم ذاتي، وكانت هذه الآراء هي النقاط الأساسية لمشروع السلام الإسرائيلي[1].

3) **الموقف الأمريكي:** جاءت استجابة إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب إيجابية جداً، وغدت هذه المقترحات أساساً للسياسة الأمريكية في السنوات الأربع التالية.

وقد أفصح وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر عن الموقف الأمريكي في السنوات الأربع التالية.

حيث طالب الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب بتجميد المناطق السكنية الاستيطانية التي يجري بناؤها أو التخطيط لها، وخاصة مجمع كبير بين القدس وبيت لحم[2].

وقال وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر، وبحدة بلاغية بارزة، أنه : "لم يكن هناك شيء يجعل من مهمتي لمحاولة إيجاد شركاء عرب وفلسطينيين لإسرائيل، أكثر صعوبة من تقديم التحية لي بمستوطنة جديدة، في كل مرة أصل إلى هناك".

كما تحدث الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عن الموضوع ذاته، مدعماً شهادة وزيره، ومؤكداً على أن حكومة إسرائيل لم تستجب لنداءاته "التي تنطوي على مشاعر القلق بالنسبة إلى إقامة مستوطنات جديدة" في الأراضي المحتلة[3].

وفي آيار(مايو) عام 1990م دعا وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر إسرائيل لوقف الاستيطان، وأكد على تطبيق الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني[4].

---

(1) روبنبرغ، تشريل: إدارة بوش والفلسطينيون، ص280ـ282.

(2)Cattan, Henry: The Palestine Question, P.165.

(3) مقال (مجهول) : شهادة بيكر بانتظار جولته القادمة بين البلاغة البيانية وحقيقة السياسة الأمريكية، الأسبوع الجديد، ع57 ص2.

(4) Carter, Jimmy: Palestine Peace Not Apartheid, P.130.

ويبدو أنه بالرغم من الموافقة المصرية والإسرائيلية على نقاط بيكر الخمس إلا أن هناك عوائق عديدة أمام تطبيق هذا المشروع ومن أهمها:

- اللقاء الثلاثي بين وزراء الخارجية قد لا يتوصل إلى أي اتفاق وقد يحتاج إلى أسابيع وربما أشهر للتوصل إلى أي اتفاق.
- موضوع تركيبة الوفد الفلسطيني هو أيضاً من المصاعب والعوائق الهامة، فستوضع أسماء وسيكون هناك "أخذ ورد" وستكون مشاورات واتصالات، وهل سيضم الوفد أناسا من الخارج أم من الدخل؟ وهل يجب أن يقبل بكل ما تطرحه إسرائيل من أسماء؟ هذه مشكلة صعبة وليست سهلة.
- من سيترأس الوفد الإسرائيلي بعد تجاوز كل الأمور الصعبة والاتفاق على كل شيء؟ هل هو وزير أم عضو كنيست أم موظف عادي؟[1].

وها هو وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر يعود إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد زيارته الثالثة خالي الوفاض وليس في جيبه إلا تنازلات العرب والقبول بما رفضوه في السابق.

من خلال العرض السابق تم التوصل إلى عدة استنتاجات:

- إن تلك الاقتراحات الأمريكية إنما جاءت لتعزيز الموقف الإسرائيلي القائل: بأنه لا يوجد خيار آخر في منطقة الشرق الأوسط سوى الخيار الإسرائيلي المتمثل بمشروع شامير في 14 آيار(مايو) عام 1989م.
- هدف المشروع هو التوصل إلى حوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول مشروع رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير.
- الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الفاعلة في المفاوضات، حيث اللاءات المعروفة، لا ذكر لحقوق الشعب الفلسطيني، ولا للدولة الفلسطينية، ولا لمدينة القدس، ولا لقرارات الأمم المتحدة.
- نقاط بيكر الخمس تطرح قضية الانتخابات فقط، وكأن كل قضية فلسطين تقتصر على الانتخابات فقط.

(1) مقال: نقاط بيكر أمام اختبار التطبيق، ص11.

الفصل الرابع
مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية عام 1991م.

- **المبحث الأول:** مشروع الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عام 1991م
- **المبحث الثاني:** ورقة التأكيدات (الضمانات) الأمريكية عام 1991م
- **المبحث الثالث:** مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م

الفصل الرابع
مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية
عام 1991م.

يتناول هذا الفصل مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية عام 1991م، وتضمن الفصل ثلاثة مباحث:

تناول المبحث الأول مشروع الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب ، وعرض المبحث الثاني ورقة التأكيدات (الضمانات) الأمريكية ، أما المبحث الثالث مؤتمر مدريد.

المبحث الأول
مشروع الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب[1]
6 آذار (مارس) عام 1991م

يتناول هذا المبحث مشروع الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عام 1991م، ويتضمن عدة نقاط منها:

تطبيق قراري مجلس الأمن الدُولي رقم 242 و 338 الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والأمن والسلام لإسرائيل، ورفض مبدأ فكرة الدولة الفلسطينية، والدعوة إلى اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل.

---

(1) ولد في عام 1914م، وهو دبلوماسي ورجل دولة أمريكي، درس في بال ثم التحق بطيران البحرية الأمريكية، أسس شركة زاباتا للبترول عام 1953م وانتخب في مجلس نواب ولاية تكساس وأصبح مندوب الولايات المتحدة الدائم في الأمم المتحدة (عام 1970م – عام 1973م) ورئيس اللجنة القومية للحزب الجمهوري الأمريكي (عام 1973م ـ عام 1975م) وبعدها سمي رئيس مكتب الاتصال سفير في بكين (عام 1974م ـ عام 1975م) وعاد إلى الولايات المتحدة ليترأس وكالة الاستخبارات المركزية (عام 1975م ـ عام 1976م)، وتولى رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية منذ (عام 1989م ـ عام 1993م). **الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج1، ص604.**

دوافع مشروع الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عام 1991م:

1) انتهاء حرب الخليج الثانية والظهور الأمريكي.
2) إشعار العالم برغبة الولايات المتحدة الأمريكية بأن يسود السلام في كل العالم[1].

والثماني رحلات الشاقة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر للشرق الأوسط منذ انتهاء حرب الخليج الثانية تشير إلى تصميم الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب على بدء المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية المتعثرة منذ زمن طويل.

3) اغتنام فرصة الهزيمة النفسية للشعوب العربية المساندة للعراق في حربها و تشمل منظمة التحرير الفلسطينية و الأردن وهم أساس المفاوضات[2].

حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على استغلال حالة الضياع والتشرذم العربي التي أعقبت هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية في محاولة لفرض تصوراتها ومشاريعها السلمية على العالم العربي[3].

أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب يوم 6 آذار (مارس) عام 1991م "إن الولايات المتحدة الأمريكية عازمة وبحزم على تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي"[4].

كما أعلن ضمن الخطاب أن وزير خارجيته جيمس بيكر سوف يتوجه إلى منطقة الشرق الأوسط لوضع خطوط التسوية وتهيئة الأجواء لمفاوضات تتوصل إلى اتفاقيات سلام نهائية بين العرب وإسرائيل[5].

وأطلق في 6 آذار (مارس) عام 1991م مشروعه ذات النقاط الأربع لحل أزمة الشرق الأوسط وهي[6]:

1) تطبيق قراري مجلس الأمن الدُولي رقم 242 و 338.
2) الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.
3) مبدأ الأرض مقابل السلام.

---

(1)Passia Palestinian Academic Society For The Study Of International Affairs: Documents On Jerusalem, P.182.

(2) السنوار، زكريا: مشاريع تسوية قضية فلسطين من عام 1921م حتى نهاية عام 1991م، ص122.

(3) الحمد، جواد: المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص491.

(4) أبو غربية، بهجت: من مذكرات المناضل بهجت أبو غربية من النكبة إلى الانتفاضة 1949 ــ 2000، ص534.

(5) هيكل، محمد: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ص234.

(6) أنظر: ملحق رقم 22، ص156.

لقد تم تضمين هذا الشعار في وثائق أمريكية رسمية متعددة، كما تم تضمينه في رسالة التأكيدات (الضمانات) التي أرسلت لإسرائيل، ولكن الرسالتين المرسلتين للجانب الفلسطيني تقدمان تفسيراً قريباً جداً من مفهوم حق تقرير المصير.

4) الأمن والسلام لإسرائيل[1].

ورغم غموض ما قاله الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب واحتماله لأكثر من تفسير، فهو لم يحدد أي أرض التي ستكون مقابل السلام ولم يتحدث عن حق تقرير المصير للفلسطينيين أو حق العودة للاجئين منهم، وإنما عن حقوق سياسية لها أكثر من معنى، ورغم كل ذلك فإن مجرد الإشارة إلى مجلس الأمن الدُولي وقراراته تعد جريمة في نظر حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير.

المواقف المختلفة من مشروع الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب:

1) **الموقف الإسرائيلي:** إن حكومة إسرائيل لا تفكر في مؤتمر دُولي يملك سلطة أو صلاحية فرض آرائه، ولا تفكر في أية آلية للتدخل بأي شكل في المفاوضات" وكان هذا بالضبط ما تريده إسرائيل، وهو في طياته تراجع أو شبه اعتذار عما قاله الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في خطابه أمام الكونغرس 6 آذار (مارس) عام 1991م[2].

2) **الموقف الفلسطيني:** رحبت منظمة التحرير الفلسطينية بالعناصر الإيجابية التي وردت في المشروع ، ورأت أن نجاح المساعي لعقد مؤتمر مدريد يتطلب مواصلة العمل مع الأطراف الأخرى لتحقيق الأسس التالية:

الاستناد إلى الشرعية الدُولية بما فيها قراري مجلس الأمن الدُولي رقم 242 و 338، والتزام تطبيقها بما يكفل الانسحاب الشامل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967م مقابل السلام، والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني[3].

---

(1) أبو عفيفة، طلال: الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية 1879م ــ1997م،ص 502، وردت الوثيقة في عدة مراجع:

Andrew Rigby: Living the Intifada, P.14;

أبو لبدة، نظمي: التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي، ص239؛ الأسمر، خلود: انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية ـ الإسرائيلية، ص44؛ عبد المنعم، بكر: دولة فلسطين مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو، ص34؛ عباس، محمود: طريق أوسلو، ص131؛ الهيئة العامة للاستعلامات: السلام المغدور الرواية الفلسطينية لأحداث عملية السلام واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ص12.

(2) البدارين، فالح: اتفاقية السلام الأردنية مع (إسرائيل) بين الخيار الاستراتيجي العربي والمسار الدستوري الأردني، ص54.

(3) السنوار، زكريا: مشاريع تسوية قضية فلسطين من عام 1921م حتى نهاية عام 1991م، ص123.

وعندما قررت الإدارة الأمريكية أن تبعث بوزير خارجيتها جيمس بيكر إلى منطقة الشرق الأوسط تبين أنها مستعدة للتعامل مع الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على أن هذا التعامل والتمثيل من خلال وفد أردني ــ فلسطيني مشترك، وقد ظهرت مشكلتان أثارت غضب القيادة الفلسطينية:

المشكلة الأولى: رفضها لأن يكون تمثيل الفلسطينيين في مؤتمر مدريد من داخل الأراضي المحتلة مع استبعاد القدس.

أما المشكلة الثانية فهي: رفض القيادة الفلسطينية لأن يكون التمثيل من خلال وفد أردني ــ فلسطيني[1].

3) **الموقف الأمريكي:** تمثلت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط في رفض فكرة قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة وقطاع غزة.

فقد أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في حملته الانتخابية عن معارضته لمثل هذه الفكرة، لأن قيام هذه الدولة سيعمل على زعزعة النظام الإقليمي[2].

إن إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب معنية بصورة جدية في التوصل إلى تسوية الصراع في الشرق الأوسط، بعد قبول الدول العربية عموماً صيغة المشروع لحل القضية الفلسطينية، كما جاءت في إعلان يوم 6 آذار (مارس) عام 1991م[3].

وأكد في خطابه على إسرائيل أن تقبل مبدأ الأرض مقابل السلام كأساس للمفاوضات، ويندرج تحت هذا البند:

أ) إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة عام 1967م.

ب) والاعتراف بالحقوق السياسية للفلسطينيين ضمن معادلة ثنائية.

ت) أمن إسرائيل مقابل الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني.

لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت على إيمانها الثابت بأن السلام الشامل يجب أن يقوم على أساس قراري مجلس الأمن الدُولي رقم 242 و 338، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام[4].

---

(1) عباس، محمود: طريق أوسلو، ص131-132.

(2) نائور، آريه: بوش ليس ريجان وبيكر ليس شولتز، مجلة المصدر، ص243.

(3) حجازي، حسين: لماذا اندعلت معركة التحدي بين بوش وشامير، ص21.

(4) دانيال، جان: مؤتمر مدريد سيناريو متكامل من أجل السلام في الشرق الأوسط، ج1، مج13، ص116،76.

وجاء ذلك في خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، حيث قال: "أن أفضل ما يجدر بإسرائيل أن تفعله هو الوفاء بالتزامها، الذي قطعته في مرحلة معينة، تجاه عدم المضي في إنشاء المزيد من المستوطنات ذلك بأن إنشاءها يضر بعملية السلام"[1].
وقد أكد أنه لا يؤيد بناء مستوطنات جديدة في الضفة وفي القدس الشرقية[2].

وبالرغم من تلك التصريحات التي تعكس السياسية الأمريكية اتجاه إسرائيل، نجد أن هناك تناقض في تلك السياسية، فقد زاد الدعم الأمريكي لتأمين إسرائيل كدولة قوية وآمنة، وهذا أمراً معروفاً وقيمةً ثابتةً في الدبلوماسية الأمريكية ويتجلى في المساعدات العسكرية والاقتصادية التي تقدمها لإسرائيل[3].

ويتضح أن الإدارة الأمريكية الحالية لا تختلف في سياستها تجاه القضية الفلسطينية عن الإدارات التي سبقتها بل أكثر من ذلك فإن هناك نقاط تشابه كثيرة منها:

1) رفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.
2) رفض إقامة دولة فلسطينية مستقلة.
3) الوقوف ضد أي قرار يصدر عن المنظمة الدُولية أو أي من تفرعاتها يكون مؤيداً للقضية الفلسطينية.
4) السعي المستمر للبحث عن قيادة فلسطينية محلية تكون بديلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية.
5) العمل على استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد السوفيتي عن المؤتمر الدُولي للسلام.[4]

وقد أكد الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في خطابه :"علينا أن نعمل معا لإنشاء ترتيبات أمنية في المنطقة، إن أصدقاءنا وحلفاءنا في الشرق الأوسط يقرون بأن عليهم تحمل القسط الأكبر من المسؤولية عن الأمن الإقليمي، لكن نريدهم أن يعلموا أنه مثلما وقفت الولايات المتحدة الأمريكية معهم لدحر العدوان، فإنها مستعدة الآن للعمل معهم من أجل ضمانة السلام."

---

(1) وثيقة: مؤتمر صحافي للرئيس جورج بوش بشان الاستيطان وعملية السلام كينبنكبورت ـ ماين 1991/7/1م، الدراسات الفلسطينية، ع8، ص273.

(2)Passia Palestinian Academic Society For The Study Of International Affairs: Documents On Jerusalem, P.183.

(3) نائور، آريه: بوش ليس ريجان وبيكر ليس شولتز، ص243.

(4) عويضة، نبيه: من ريغان إلى بوش، الأسبوع الجديد، ع24، ص12ـ13.

إذن فهو يقر أن مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية ضمان الأمن والسلام لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط[1].

حيث كان الوفد الفلسطيني المفاوض من فلسطيني الداخل من خلال وفد أردني ـ فلسطيني مشترك ويأخذ بعين الاعتبار عند تشكيله التحفظات الإسرائيلية من ناحية عدم ارتباطه بمنظمة التحرير الفلسطينية، وعدم تمثيل القدس فيه، وتكون المفاوضات المتعلقة بالشق الفلسطيني منفصلة عن تلك المتعلقة بالأطراف العربية، فيما يتعلق بالقدس فالأفضل أن تبقى موحدة[2].

ومن خلال العرض السابق قد تم التوصل إلى عدة استنتاجات:

- إن الشروط الأمريكية رفضت من ناحية المبدأ فكرة الدولة الفلسطينية، ورفضت تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية لفلسطيني الداخل فقط، ودعت الفلسطينيون إلى الاعتراف بإسرائيل، ورفض التفسير الفلسطيني لقرارات الأمم المتحدة.
- حذرت الولايات المتحدة الأمريكية منظمة التحرير الفلسطينية من "ضرورة شجب المقاومة والقبول بمواقف سياسية أكثر اعتدالاً" إذا رغبت في نجاح المفاوضات.
- إن أفق الحل فيما يتعلق بالشق الفلسطيني كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالدولة الأردنية.
- كان الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب يعتقد أن اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل هما الحل المثالي للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وذلك عن طريق إجراء مفاوضات مباشرة بين أطراف الصراع بمساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية.
- لوحظ أنه للمرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية تتوفر الأرضية الداعمة داخلها لسياسة الضغط ضد إسرائيل، حيث تشترط الولايات المتحدة الأمريكية على إسرائيل وقف بناء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة عام 1967م قبل حصولها على قروض مالية.

---

(1) وثيقة دولية: خطاب الرئيس جورج بوش أمام جلسة الكونغرس المشتركة في شأن الشرق الأوسط واشنطن 1991/3/6م، الدراسات الفلسطينية، ع7، ص185.

(2) السنوار، زكريا: مشاريع تسوية قضية فلسطين من عام 1921م حتى نهاية عام 1991م، ص125ـ126.

المبحث الثاني

ورقة التأكيدات (الضمانات) الأمريكية

16 أيلول (سبتمبر)، 15 تشرين أول (أكتوبر) عام 1991م.

يتناول هذا المبحث ورقة التأكيدات (الضمانات) الأمريكية عام 1991م. ويتضمن جزأين رئيسين: رسالة التأكيدات (الضمانات) الأمريكية الفلسطينية، ورسالة التأكيدات (الضمانات) الأمريكية الإسرائيلية، وأكد المبحث على عدة أمور منها:

الاعتراف بالحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، ومعارضة الاستيطان، والاعتراف بضم إسرائيل للقدس الشرقية، وعدم تأييد ضم إسرائيل للضفة وقطاع غزة، ورفض فكرة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة.

ورسائل التأكيدات (الضمانات) الأمريكية هذه هي نوع من الالتزام من الولايات المتحدة الأمريكية وليست التزاماً من الأطراف المشاركة، بعبارة أخرى يمكن عد رسائل التأكيدات (الضمانات) الأمريكية أدوات لممارسة الضغط من الجانب الأمريكي عندما يحدث جمود وتوقف في المفاوضات، وذلك بهدف حل ذلك الجمود بين الأطراف المتصارعة، وكمثال على ذلك فقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية في رسالة التأكيدات (الضمانات) الأمريكية سيادة إسرائيل على القدس، ولكن في نفس الوقت أكدت أن كافة الأراضي العربية المحتلة عام 1967م موضوعات مطروحة للتفاوض[1].

ومن أهم نقاط ورقة التأكيدات (الضمانات) الأمريكية ــ الفلسطينية 16 أيلول (سبتمبر) عام 1991م[2]:

1) تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بالحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.
2) يتطلع الأمريكيون إلى شبكة جديدة من العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيون ترتكز على الاحترام المتبادل والحقوق السياسية والحقوق الأمنية.
3) يعارض الطرفان الاستيطان الذي يشكل عقبة أمام السلام.
4) لن يكون لإسرائيل حق الاعتراض (الفيتو) على أعضاء الوفد الفلسطيني.
5) الفلسطينيون فقط هم الذين بإمكانهم أن يختاروا أعضاء وفدهم، في الوقت الذي يعتبر فيه الوفد الأردني ــ الفلسطيني هو الخيار المفضل.
6) سيتم تمثيل شرقي القدس من خلال فلسطيني من الأردن.

---

(1) عبد المنعم، بكر: دولة فلسطين مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو، ص34.

(2) أنظر: ملحق رقم 23، ص157.

7) توضيح الموقف الأمريكي من القدس، والمتمثل بعدم الاعتراف بضم إسرائيل للقدس الشرقية أو توسيع حدودها.
8) الموقف الثابت للولايات المتحدة الأمريكية متمثلاً في أنه لا يجب أن تعود مدينة القدس مقسمة مرة أخرى، وأن وضعها النهائي يجب أن يتم تحديده في المفاوضات.
9) تطمئن الفلسطينيون بأنها لا تؤيد ضم إسرائيل للضفة وقطاع غزة أو استمرار حكمها لهما.
10) إن الغرض من هذه المرحلة هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة علاقات متبادلة على أساس احترام الأمن والهوية، والحقوق السياسية للشعب الفلسطيني.
11) إقامة كونفدرالية في التسوية النهائية.
12) تؤكد على حق مواطني الشطر الشرقي من القدس في المشاركة بانتخابات سلطة الحكم الذاتي.
13) الفلسطينيون أحرار بإعلان حزنهم واستيائهم من الوفد المشترك، وبتقديم بيان افتتاحي خلال المؤتمر، ويمكنهم أيضاً أن يثيروا أي قضية تتعلق بجوهر المفاوضات.
14) رفض الإدارة الأمريكية اختيار أحد مواطني القدس للمشاركة في الفريق الفلسطيني باختيار شخص فلسطيني من سكان الأردن في الجانب الأردني من الوفد المشترك واقترحت كذلك بمشاركة مقدسيين في وفد استشاري فلسطيني يرافق الوفد الرسمي.
15) سوف تسير العملية بمسارين من خلال المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والدول العربية، وإسرائيل والفلسطينيين.
16) سيكون المؤتمر برعاية مشتركة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وستكون المجموعة الأوروبية مشاركة في المؤتمر إلى جانبهما.
17) عارضت الولايات المتحدة الأمريكية وستواصل معارضتها النشاط الاستيطاني في المناطق العربية المحتلة عام 1967م والذي يبقى عقبة في طريق السلام[1].

---

(1) السنوار، زكريا: مشاريع تسوية القضية الفلسطينية من عام 1921م حتى نهاية عام 1991م، ص136، وردت الوثيقة في عدة مراجع:
Laqueur, Walter, Rubin, Barry, Editors: The Israel – Arab Reader, P.185;
سري الدين، رجا: المفاوضات العربية ــ الإسرائيلية 1949م ـ 1991م، ص239؛ جريدة القدس: العدد (7947)، (15 تشرين الأول (أكتوبر) عام 1991م)، ص1؛
Passia Palestinian Academic Society For The Study Of International Affairs: Documents On Jerusalem,P.185;
العناني، جاسر: القدس بين مشاريع الحلول السياسية والقانون الدولي، ص125؛ دانيال، جان: مؤتمر مدريد سيناريو متكامل من أجل السلام في الشرق الأوسط، ج1، مج13، ص119ـ120؛ العضايلة، عادل: القدس بوابة الشرق الأوسط للسلام، ص143؛ أبو حليوة، إبراهيم: القدس في السياسة الأمريكية 1947 ـ 2000م، ص85؛ شاش، طاهر: مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات، ص45ـ46؛ العناني، جاسر: القدس بين مشاريع الحلول السياسية والقانون الدولي، ص123ـ124.

بعد قرار مبدأ المشاركة، ظلت الهواجس المتعلقة بالممارسات الاستيطانية الإسرائيلية، إحدى النقاط المثارة مع المنسق الأمريكي لعملية التسوية، إذ طالب الجانب الفلسطيني بتطمينات محددة بوقف الاستيطان عند بدء المفاوضات، لكن الجانب الأمريكي رفض مبدأ التأكيدات (الضمانات) الصريحة، معتبراً أن الاستيطان موضوعاً للتفاوض، وأنه غير معني بفرض أي شيء مسبقاً على أي طرف[1].

تلك الرسائل التي توضح الموقف الأمريكي، وهي تختلف إحداها عن الأخرى ولكن يفترض أنها غير متناقضة مع بعضها البعض، والرسائل معروفة جيداً لكافة الأطراف وكل طرف يعرف التأكيدات (الضمانات) المقدمة للطرف الآخر مثلاً، قرأ دينس روس عضو الفريق الأمريكي على الجانب الفلسطيني رسالة التأكيدات (الضمانات) المقدمة لإسرائيل.

ولكن هذا يعني في الحقيقة أنهم لم يسلموا للفلسطينيين رسالة التأكيدات (الضمانات) الخاصة بالإسرائيليين، النسخة الوحيدة التي تسلمها الفلسطينيون هي رسالة التأكيدات (الضمانات) الخاصة بهم، حدث ذلك في مدريد وقال دينس روس أنه فعل الأمر نفسه مع الوفود الثلاثة الأخرى، حيث سلمهم رسائلهم وقرأ عليهم رسائل الآخرين[2].

وفي هذا السياق، لجأت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب إلى أسلوب توجيه رسائل التأكيدات (الضمانات) إلى الأطراف المعنية بالتسوية لتوضيح الرؤية الأمريكية للتسوية السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي.

ولعل الرسالة الأمريكية لإسرائيل بهذا الشأن تعكس الرؤية الحقيقية التي تنطلق منها السياسة الأمريكية في هذا الصدد، نظراً لاعتبارات التحالف الإستراتيجي التي يرتبط بها الجانبان[3].

---

(1) الأزعر، محمد: قضايا التسوية السلمية، ص181 .

(2) عبد المنعم، بكر: دولة فلسطين مؤتمر السلام من دريد إلى أوسلو، ص33ـ34.

(3) أبو لبدة، نظمي: التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي، ص239ـ240.

نص رسالة التأكيدات (الضمانات) الأمريكية إلى إسرائيل 15 تشرين الأول (أكتوبر) عام 1991:

1) تهدف هذه العملية إلى إقرار سلام عادل وقابل للبقاء يتم تحقيقه بمحادثات تستند إلى قراري مجلس الأمن الدُولي رقم 242 و 338 بما في ذلك إبرام اتفاقيات سلام، وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين إسرائيل والدول العربية.

2) رفض إقامة دولة فلسطينية مستقلة، تبعاً لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية.

3) أن الفلسطينيين سيكونون ممثلين بوفد أردني ـ فلسطيني مشترك في المؤتمر.

4) الالتزام بأمن إسرائيل والمحافظة على تفوقها النوعي (أي تفوقها الحربي على الدول العربية مجتمعة)، وتعد بالتشاور معها وبأن تضع في اعتبارها المواقف الإسرائيلية في عملية السلام (ومع الاحتفاظ بحقها في إعلان مواقفها كلما اقتضت الحاجة لذلك).

5) تطمئن الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل بأنها تعترف بحقها في أن تكون لها حدود آمنة يمكن الدفاع عنها تتفق بشأنها مع الدول العربية.

6) لا تعتزم الولايات المتحدة الأمريكية إجبار إسرائيل على التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية.

7) لا تدعم الولايات المتحدة الأمريكية فكرة الربط بين المفاوضات المختلفة الإسرائيلية ـ السورية، أو الإسرائيلية ـ الأردنية، أو الإسرائيلية ـ الفلسطينية.

8) إن أي طرف لن يجبر على التفاوض مع من لا يرغب التفاوض معه.

9) الفلسطينيون المشاركون في مؤتمر السلام سيكونون من سكان الضفة وقطاع غزة.

10) إن الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بتحقيق تسوية سلمية شاملة للصراع العربي ـ الإسرائيلي.

11) تأمل الولايات المتحدة الأمريكية بتوسيع حجم السلام بحيث يشمل دولاً أخرى في منطقة الشرق الأوسط.

12) تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن من الضروري قيام فترة انتقالية لوضع أساس لمفاوضات مستمرة بشأن المكانة الدائمة.

13) إجراء مفاوضات متعددة الأطراف تركز على قضايا منطقة الشرق الأوسط مثل: الرقابة على الأسلحة، والأمن الإقليمي، ومواضيع المياه، وقضايا اللاجئين، والبيئة، والتنمية.

وفي ضوء رسالة التأكيدات (الضمانات) التي وجهتها الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة الإسرائيلية، تعرضت لقضايا مثل: الانسحاب من الجولان والجنوب اللبناني.

14) في ما يتعلق بالمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، ستجري المفاوضات على مراحل.

أولاً في محادثات بشأن تسوية مرحلية لحكم ذاتي سيستمر خمس سنوات ثم فترة انتقالية.

15) ستجري هذه المحادثات بهدف تحقيق اتفاق خلال عام، ابتداءً من السنة الثالثة من فترة الترتيبات المرحلية، ستبدأ المفاوضات على الترتيبات الدائمة.

16) تواصل الولايات المتحدة الأمريكية تأييد موقفها بأن سلاماً عادلاً ودائماً يجب أن يكون مقبولاً من الطرفين[1].

مواقف الأطراف المختلفة:

1) **الموقف الفلسطيني:** أكد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، عقب اجتماعه بالرئيس المصري محمد حسني مبارك في القاهرة، أن رسالة التأكيدات (الضمانات) الأمريكية للفلسطينيين "غير مناسبة" وغير كافية، آخذاً على الإدارة الأمريكية موقفها من عدم معاودة حوارها مع منظمة التحرير الفلسطينية المعلق منذ حزيران (يونيو) عام 1990م في حين أن المنظمة سهلت عملية السلام بإتاحة عقد لقاءات بين شخصيات المناطق الفلسطينية المحتلة، ووزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر للسماح باجتياز المراحل الضرورية للدعوة إلى عقد مؤتمر مدريد[2].

2) **الموقف الإسرائيلي:** إن التأكيدات الأمريكية لم تكن لتطمئن رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير، ولم يرَ فيها سوى وسيلة لكسب الوقت من أجل المضي في عمليات الاستيطان وتفتيت الأراضي الفلسطينية وتقطيع أوصالها بما يسد الطريق أمام إقامة كيان فلسطيني متكامل وعلى مدى خمس جولات عقدت في واشنطن، في عهد حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير[3].

3) **الموقف الأمريكي:** وفي إحدى خطاباته في 12 أيلول (سبتمبر) عام 1991م هاجم الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير، وطالب منه وقف مشروع الاستيطان في المناطق العربية المحتلة عام 1967م، ومشاركة إسرائيل في مؤتمر دولي للسلام، وذلك كشرط أساس لتقديم التأكيدات (الضمانات) أمريكية لدعم حكومة إسرائيل في استيعاب المهاجرين الجدد[4].

---

(1) أبو لبدة، نظمي: التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي، ص240، وردت الوثيقة في عدة مراجع: شاش، طاهر: مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات، ص46؛ ألدار، عكيفا: علاقات بأزمة، ص37. (مرجع عبري)؛ سري الدين، رجا: المفاوضات العربية ــ الإسرائيلية، ص245؛ السنوار، زكريا: مشاريع تسوية القضية الفلسطينية من عام 1921م حتى نهاية عام 1991، ص140؛ دانيال، جان: مؤتمر مدريد سيناريو متكامل من أجل السلام في الشرق الأوسط، ج1، مج13، ص125ـ126؛ العناني، جاسر: القدس بين مشاريع الحلول السياسية والقانون الدولي، ص123.

(2) عبد الحق، أحمد: الكل يفاوض الكل في مؤتمر مدريد، فلسطين الثورة، ع865، ص10.

(3) شاش، طاهر: مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات، ص46.

(4) ألدار، عكيفا: علاقات بأزمة، ص36. (مرجع عبري).

لقد تضمنت رسالة التأكيدات (الضمانات) للفلسطينيين شروط مؤتمر مدريد للسلام 24 تشرين الأول (أكتوبر) عام 1991م أنه يجب على الفلسطينيين وإسرائيل احترام أمن بعضهم البعض، وتحقيق الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني[1].

4) **الموقف العربي:** بدأت دول الخليج تمارس التطبيع فمن باب أولى الموافقة على كل ما من شأنه تسوية فها هو السفير السعودي في الولايات المتحدة الأمريكية بندر بن سلطان يلتقي مع قادة المؤتمر اليهودي الأمريكي وكان الرد الرسمي السعودي على ذلك: "لا ندري ما هو وجه الغرابة في أن يجتمع بندر مع شخصيات مهمة لها وزنها"

وخلال هذه الجولات التي بلغت حوالي ست جولات ما بين آذار (مارس) وتشرين أول (أكتوبر) عام 1991م، يمكن القول إن وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر استطاع إقناع جميع الأطراف بالمشاركة، كما تم الاتفاق على شكل هذه المشاركة، بالإضافة إلى إعداد رسائل التأكيدات (الضمانات) الأمريكية لجميع المشاركين في مؤتمر مدريد، الذي طرح في إطار الرعاية الدُولية الثنائية، برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وحضور أوروبي شكلي.

ولعل ذروة أفول القوة الشرقية التي تزامنت مع بواكير بداية العملية السلمية، كانت واحدة من المعطيات التي ألقت بظلها الثقيل على المشاركة السوفيتية في مؤتمر مدريد وما تلاه من محطات التسوية[2].

من خلال العرض السابق قد تم التوصل إلى عدة استنتاجات:

- تصور الإدارة الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية هو أن يقام كيان فلسطيني يتمتع بحكم ذاتي واسع في جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد الاتفاق على حدود جديدة لإسرائيل (تحقق أمنها ويمكنها الدفاع عنها) مع إقامة اتحاد كونفدرالي بين فلسطين والأردن.
- إن قراري مجلس الأمن الدُولي رقم 242 و 338 مجرد مستند للمفاوضات، وليس هدف المفاوضات الوصول لآلية تنفيذ القرارين مما يعطي الكيان الإسرائيلي الحرية في إدارة المفاوضات مستخدماً تفسيره لهذه القرارات.
- كانت قضية القدس غائبة في رسالة التأكيدات (الضمانات) للجانب الفلسطيني.

---

(1)Passia Palestinian Academic Society For The Study Of International Affairs: Documents On Jerusalem,P.185.

(2) عبد العزيز، أحمد: قراءة في مشروع التسوية السلمية عام 1991م ـ 1998م، ص223.

- إن مشاريع الإدارات الأمريكية المتعاقبة قد التزمت الإطار التقليدي الأمريكي لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث التزمت جميعها بضرورة توفير الأمن لإسرائيل والاعتراف بها من قبل العرب، والحفاظ على تفوقها النوعي، كما أنها لم تحدد حدود الأراضي التي قد تنسحب منها إسرائيل، ولم تحدد ماهية الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، وأكدت جميع الإدارات الأمريكية المتعاقبة على عدم قناعتها بضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة.

المبحث الثالث

مؤتمر مدريد للسلام

30 تشرين أول (أكتوبر) عام 1991م

أكد المبحث الثالث من تلك الدراسة على عقد مؤتمر مدريد عام 1991م، وقد انبثق عن المؤتمر مساران للتفاوض أحدهما ثنائي والآخر متعدد الأطراف، واشتركت فيه الأطراف التالية: الأمم المتحدة، والاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة الأمريكية، والدول العربية المجاورة لإسرائيل، وقد اشترك فيه أعضاء فلسطينيون ضمن الوفد الأردني، وحددت منظمة التحرير الفلسطينية شروطها للمشاركة في المؤتمر، ومن أهم تلك الشروط:

إنهاء احتلال إسرائيل لكل الأراضي العربية المحتلة عام 1967م بما فيها القدس وفقاً لقراري مجلس الأمن الدُولي رقم 242 و 338، والاعتراف بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني.

وحدد رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير شروطه قبل عقد المؤتمر ومن أهمها: رفض إقامة الدولة الفلسطينية، حيث لن تكون القدس موضع تفاوض دولي، فالمؤتمر ليس له صلاحيات سوى المفاوضات.

ظروف عقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في 30 تشرين أول (أكتوبر) عام 1991م:

1) جاء بناء على مشروع أمريكي أعلنه الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في 6 آذار (مارس) عام 1991م.
2) توفرت الإرادة والقوة لطرف واحد هو الجانب الإسرائيلي، نتيجة انعدام التوازن العربي الإسرائيلي[1].
3) عقد مؤتمر مدريد للسلام بعد حرب الخليج عام 1991م،[2] وانتصار الولايات المتحدة الأمريكية على العراق[3].
4) ميزان القوى يميل لصالح إسرائيل بشكل كبير، فهي في وضع يتيح لها الخروج منه بما تريد[4].

وجاءت الدعوات بعد ذلك من الدول الكبرى، وهي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد

---

(1) الحمد، جواد: عملية السلام في الشرق الأوسط، ص21ـ22.

(2) رشيدات، عصام، وآخرون: دراسات في القضية الفلسطينية، ص111؛ بن يمين، عوزي: مؤتمر مدريد، ص15. (مرجع عبري).

(3) مصالحة، نور: إسرائيل وسياسة النفي الصهيونية واللاجئون الفلسطينيون، ص217.

(4) زلوم، عبد الحي: التاريخ الحقيقي لأمريكا في العالم العربي، ص365.

السوفيتي آنذاك باسم رئيسي الدولتين في 18 تشرين أول (أكتوبر) عام 1991م إلى الأطراف المعنية بالنزاع العربي ـ الإسرائيلي لحضور المؤتمر، الذي تقرر عقده لتسوية أزمة الشرق الأوسط عن طريق المفاوضات تحت مظلة الأمم المتحدة، وافتُتح المؤتمر في مدريد العاصمة الأسبانية في 30 تشرين الأول (أكتوبر) عام 1991م[1].

وقد انبثق عن المؤتمر مساران للتفاوض أحدهما ثنائي والآخر متعدد الأطراف، حيث جرت في هذا المؤتمر مفاوضات مباشرة بين كل الأطراف العربية المعنية بالصراع مع إسرائيل[2].

وكانت المفاوضات متعددة الأطراف تركز على قضايا التطبيع بين العرب وإسرائيل، ويشارك فيها أطراف آخرون من الدول المهتمة بمشروعات التطبيع المشتركة في المنطقة[3].

واشتركت فيه الأطراف التالية:

الأمم المتحدة، والاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة الأمريكية، والدول العربية المجاورة لإسرائيل، بما فيها مصر والأردن وسوريا ولبنان[4]، والاتحاد المغاربي ومجلس التعاون الخليجي، وممثلون عن الاتحاد الأوروبي، وأسبانيا باعتبارها البلد المضيف للمؤتمر، وقد اشترك فيه أعضاء فلسطينيين ضمن الوفد الأردني حيث كان عدد أعضاء الوفد الأردني أربعة عشر عضواً سبعة منهم أردنيون، وسبعة منهم فلسطينيون، وكان ذلك حلاً وسطاً قبلت به إسرائيل، وقبل به الفلسطينيين، وذلك أن يكون وفده شاملاً للوفد الفلسطيني أو مظلةً له، وشجعت الولايات المتحدة الأمريكية على القبول بهذا الحل.

وقد بدأت المجموعة الفلسطينية عملها ضمن الوفد الأردني، وسُمحَ لرئيسها حيدر عبد الشافي بإلقاء كلمة الجانب الفلسطيني، ولما بدأت المباحثات والجلسات بدأ الوفد الفلسطيني يظهر نشاطه وفاعليته، ثم ما لبث أن انفصل كوفد مستقل للتفاوض حول القضايا الفلسطينية[5].

---

(1) العرموطي، خالد: دبلوماسية المياه رؤية سياسية وقانونية لمسألة المياه على حوض نهر الأردن، ص118ـ119.

(2)الحمد، جواد، وآخرون: المدخل في القضية الفلسطينية، ص484.

(3) هيكل، محمد: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ص242 .

(4) Carter, Jimmy: Palestine Peace not Apartheid, P.131; The Research Group: Bad News Israel, P.67-68.

(5) عوض الله، محمد: القضية الفلسطينية دراسة واقتراحات للحل، ص145ـ 146.

كانت حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير ترفض مشاركة أوروبا في عملية السلام، كما ترفض أن تمنح الأمم المتحدة أي دور مهما كان صغيراً، وفي نفس الوقت ترفض فكرة المؤتمر الدُولي، وإنما تطالب بأن يسمى المؤتمر بالمؤتمر الإقليمي[1].

وقد دعت الولايات المتحدة الأمريكية لمؤتمر مدريد على أساس عقد مؤتمر دولي مقتضب، وخطة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير لعام 1989م، التي تدعو إلى انتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومفاوضات ثنائية مع الدول العربية[2].

وكان واضحاً للعيان أن وجود الاتحاد السوفيتي صوري وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي المحرك الرئيسي لكل شيء[3].

شارك الأردن وفلسطين ضمن وفد واحد، وقد ضم الشق الأردني في الوفد كلاً من كامل أبو جابر (كرئيس للوفد المشترك) وعبد السلام المجالي (كرئيس للوفد الأردني)، فيما ضم الشق الفلسطيني كلاً من حيدر عبد الشافي (كرئيس للوفد الفلسطيني)، وزكريا الأغا، وصائب عريقات، إضافة إلى اللجنة الاستشارية التي ضمت كلاً من فيصل الحسيني (رئيس اللجنة التوجيهية)، وحنان عشراوي.

وحدد كلٌ من (فيصل الحسيني ــ حنان عشرواي) في محادثاتها مع وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر شروط المنظمة للمشاركة في المؤتمر، ومن أهمها:

1) أن يكون هدف المؤتمر إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكل الأراضي العربية المحتلة عام 1967م بما فيها القدس وفقا لقراري مجلس الأمن الدُولي رقم 242 و 338[4].
2) الاعتراف بالحقوق السياسية والوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره.
3) رفض تغييب موضوع القدس.
4) وقف الاستيطان الإسرائيلي في الضفة (بما فيها القدس).
5) الاعتراف بالسيادة الفلسطينية على الأرض والمياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال المرحلة الانتقالية[5].

---

(1) عباس، محمود: طريق أوسلو، ص132.

(2) أبو حليوة، إبراهيم: القدس في السياسة الأمريكية 1947م ـ 2000م، ص85.

(3) البدراين، فالح: اتفاقية السلام الأردنية مع إسرائيل بين الخيار الاستراتيجي العربي والمسار الدستوري الأردني، ص56.

(4) أبو عفيفة، طلال: الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية 1879م ـ1997م، ص509.

(5) عبد الرازق، حسين: التطبيع ومقاومة الغزوة الصهيونية، ص16.

وانعقد مؤتمر مدريد وضم رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير على أن يرأس بنفسه وفد إسرائيل إلى مدريد، وأصر على وضع شروط لا يقبل فيها أنصاف حلول:

1) إن العملية السلمية لا تستهدف الوصول إلى إقامة دولة فلسطينية.
2) ليس للمؤتمر صلاحيات سوى استهلال المفاوضات، ثم يتحول إلى مفاوضات مباشرة.
3) القدس لن تكون موضع تفاوض دولي.
4) حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية كل على حدة بشكل منفصل.
5) لإسرائيل الحق في تفسير قرار مجلس الأمن الدُولي رقم 242 كما تراه مناسباً[1].
6) لا يوجد دور في مؤتمر مدريد للأمم المتحدة[2].
7) وكان بين شروط رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير أيضاً إذا جرى ذكر لمنظمة التحرير الفلسطينية في أي خطاب فلسطيني داخل قاعة المؤتمر فإنه سوف يعترض، وليكن ما يكون حتى وإن أدى الأمر إلى فشل المؤتمر.

وخُصصَ اليوم الثالث والأخير من مؤتمر مدريد لإبداء ملاحظات كل وفد على الخطابات التي ألقيت، وسُمي ذلك اليوم (يوم الردود)، حيث خُصصَ لكل وفد مدة ربع ساعة[3].
وكان مما ورد في خطاب الوفد الفلسطيني: "يجب وقف الاستيطان الآن، فمن المستحيل إطلاق عملية السلام في الوقت الذي تتم فيه مصادرة الأرض الفلسطينية"[4].

ولم يشر رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير في كلمته أمام المؤتمر إلى القدس بأي كلمة، سواء في الجلسة الافتتاحية أو جلسة الردود التي عقدت في 1 تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1991م، كما لم يرد أي ذكر لمدينة القدس في خطابات الدعوة التي وُجِهتْ للوفود المشاركة في المؤتمر[5].

حيث لم يكن أمام رئيس الوفد الفلسطيني الدكتور حيدر عبد الشافي إلا أن يكسر هذا التجاهل بأن يعلن خلال جلسة الافتتاح أن القدس حاضرة في الذاكرة والوعي الفلسطيني برغم

---

(1) عبد الرازق، حسين: التطبيع ومقاومة الغزوة الصهيونية، ص14ـ15.
(2) خليفة، أحمد: مفاوضات السلام: الموقف الإسرائيلي عشية مؤتمر مدريد، الدراسات الفلسطينية، ع8، ص164.
(3) الحمد، جواد: عملية السلام في الشرق الأوسط، ص24 .
(4) الأزعر، محمد: القضية الفلسطينية وآفاق التسوية السلمية، ص182.
(5) العناني، جاسر:القدس بين مشاريع الحلول السياسية والقوانين الدولية، ص144.

غيابها المزعوم عن مسرح الأحداث[1]، كما أكد على تطبيق قرار مجلس الأمن الدُولي رقم 242، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام، إنما يشكلان أساساً مرجعياً لمؤتمر مدريد والمفاوضات[2].

المفاوضات الثنائية:

بدأت المرحلة الثانية من المؤتمر بعد انتهاء الجلسة الافتتاحية بثلاثة أيام، حيث انقسمت الوفود المشاركة إلى ثلاث مسارات ثنائية مع إسرائيل: سوري ـ إسرائيلي، لبناني ـ إسرائيلي، أردني ـ فلسطيني ـ إسرائيلي، إضافة إلى المفاوضات المتعددة وتم تشكيل خمس مجموعات عمل[3].

وعلى المستوى الفني كان الاقتراح تشكيل وفد أردني ـ فلسطيني، لا يضم أعضاء معترف بهم من منظمة التحرير الفلسطينية، وفي أعقاب الجلسة الافتتاحية بمفاوضات ثنائية الأطراف وجهاً لوجه يجلس فيها الإسرائيليون وخصومهم العرب متقابلين للحوار حول عملية السلام[4].

شق المؤتمر الطريق للمفاوضات الثنائية في واشنطن بين إسرائيل والدول العربية من كل دولة على حدة وخصوصاً الوفد الأردني ـ الفلسطيني، حيث طالب الفلسطينيون تمثيل أنفسهم كوفد مستقل لكن حكومة إسرائيل رفضت[5].

وتحول المؤتمر إلى مباحثات ثنائية في كل من واشنطن وموسكو، حيث استمرت مباحثات الفلسطينيين والإسرائيليين في واشنطن فترة طويلة دون تحقيق أي تقدم، وانتقلت المباحثات إلى لندن فترة قصيرة ثم عادت إلى واشنطن.

وهدد رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير الفلسطينيين بالانسحاب من قطاع غزة، وتركهم يعانون الفوضى فكان رد الدكتور حيدر عبد الشافي أن الانسحاب هو مطلب فلسطيني، ولكن لا يكفي الانسحاب من قطاع غزة بل لا بد من أن تتبعه الضفة[6].

---

(1) العضايلة، عادل: القدس بوابة الشرق الأوسط للسلام، ص141ـ142.

(2) وثيقة: كلمة رئيس الوفد الفلسطيني حيدر عبد الشافي، الدراسات الفلسطينية، ع8، ص229.

(3) الحمد، جواد: عملية السلام في الشرق الأوسط، ص24.

(4) بيريس، شمعون: معركة السلام، ص256 ـ257.

(5) بن يمين، عوزي: مؤتمر مدريد، ص16. (مرجع عبري).

(6) عوض الله، محمد: القضية الفلسطينية دراسة واقتراحات للحل، ص149.

وبدأت أولى جولات المفاوضات الثنائية في 13 تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1991م، بين الوفد السوري والوفد اللبناني والوفد الأردني ــ الفلسطيني المشترك مع إسرائيل، وتم فيها بحث الصراعات بين إسرائيل ودول الشرق الأوسط، كما تم فيها بحث قضية المستوطنات في الضفة، والحكم الذاتي للفلسطينيين وانسحاب إسرائيل من الجولان[1].

وبدأت الجولة الثانية من المفاوضات الثنائية في 10 كانون الأول (ديسمبر) عام 1991م في واشنطن، وذلك بعد أن تغيب الوفد الإسرائيلي عن الموعد السابق المقرر لتلك المحادثات في 4 كانون الأول (ديسمبر) عام 1991م، واقترحت إسرائيل بعد ذلك في 9 كانون الأول (ديسمبر) عام 1991م لاستئناف تلك المحادثات إلا أن الوفود العربية رفضت ذلك الموعد بسبب أن 9 كانون الأول (ديسمبر) عام 1991م يصادف الذكرى الرابعة للانتفاضة الفلسطينية، وانتهت تلك الجولة في 18 كانون الأول (ديسمبر) عام 1991م، وقد أصر الوفد الفلسطيني فيها على أن يعامل كبقية وفود المفاوضات على أساس الهوية الفلسطينية المستقلة، أي لتكون المفاوضات فلسطينية ــ إسرائيلية وليس من خلال الوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك[2].

المفاوضات المتعددة الأطراف:

خُصصتْ المفاوضات المتعددة الأطراف لبحث موضوعات ترتيبات الأمن، والرقابة على الأسلحة، والمياه، وقضايا اللاجئين، والبيئة، والتنمية الاقتصادية، والمواضيع الأخرى ذات الاهتمام المشترك، والتعاون الإقليمي التي تتعدى الأطراف الثنائية السابقة لتشمل أطرافاً أخرى دُولية وإقليمية، وأغلب الدول العربية تقريباً، وعدد من الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا وفرنسا وبريطانيا[3].

وبدأت تلك المفاوضات عام 1991م، مع مؤتمر مدريد للسلام، لتكملة المفاوضات الثنائية الإسرائيلية ــ الفلسطينية، والإسرائيلية ــ العربية (سورية ولبنان والأردن)، وقد اشترك فيها أكثر من 40 دولة ومنظمة دولية[4].

---

(1) الحمد، جواد: عملية السلام في الشرق الأوسط، ص24ـ25.

(2) الحمد، جواد: عملية السلام في الشرق الأوسط، ص25 .

(3) أبو لبدة، نظمي: التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي، ص246.

(4) العرموطي، خالد: دبلوماسية المياه رؤية سياسية وقانونية لمسألة المياه على حوض نهر الأردن، ص119.

إن الأهداف النهائية التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيقها من خلال مفاوضات التسوية، تطبيع العلاقات العربية ــ الإسرائيلية[1] بما يضمن:

إنهاء حالة الحرب والعداء واحترام السيادة لدول المنطقة، وإنشاء تعاون إقليمي تشارك فيه إسرائيل ويحل جزءاً من مشاكلها، والتقليل من شأن العلاقات العربية ــ العربية، والمحافظة على تفتيت القوة العربية عبر ربط الجميع بالمحور الأمريكي، وإقامة حكم ذاتي إداري للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م (الضفة وقطاع غزة) دون القدس[2].

مواقف الأطراف المختلفة من مؤتمر مدريد:

1) **الموقف الفلسطيني:** قاومت منظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيين المؤتمر، ووصفت "القيادة الموحدة للانتفاضة في بيانها رقم 73 إلى 21 تموز (يوليو) عام 1991م بأنها تهدف إلى "تمرير مخطط التطبيع بين الدول العربية والكيان الإسرائيلي، وفرض حل استسلامي يستند جوهره على الحكم الذاتي بديلاً عن الحقوق الوطنية المشروعة، والقبول بمؤتمر هزيل قائم على الشروط الأمريكية ــ الإسرائيلية"[3].
2) **الموقف الإسرائيلي:** اتهم رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير العرب بالتسبب في تشريد الفلسطينيين عن ديارهم.

وأكد بأن الصراع العربي ــ الإسرائيلي صراع وجود فقد قال في خطابه في المؤتمر: "إن القضية ليست الأرض إنما وجودنا"[4].

3) **الموقف العربي:** رحبت الدول العربية بالجهود المبذولة لعقد المؤتمر، وتجدر الإشارة إلى أن ذلك القرار، الذي صدر في 12 أيلول (سبتمبر) عام 1991م قد عكس الإجماع العربي حول عملية السلام، كما نص على دعم مواقف الأطراف العربية المعنية مباشرة بالصراع العربي ــ الإسرائيلي وقضية فلسطين في جميع مراحل عملية السلام[5].
4) **الموقف السوفيتي:** عبر الوزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر عن الموقف السوفيتي أفضل تعبير بقوله: "السوفيت كانوا مبتهجين بكونهم رعاة مشاركين في المؤتمر إلى حد أنني كنت أملك تفويضاً منهم بإجراء الترتيبات اللازمة".

---

(1) غرين، ستيفن: مساومات مع الشيطان، ص234.
(2) أبو لبدة، نظمي: التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي، ص249.
(3) عبد الرازق، حسين: التطبيع ومقاومة الغزوة الصهيونية، ص15.
(4) العثمان، عثمان: مأزق التسوية السياسية للصراع العربي ــ الإسرائيلي، ص90ـ91.
(5) دانيال، جان: مؤتمر مدريد سيناريو متكامل من أجل السلام في الشرق الأوسط، ج1، مج13، ص105.

أما الموقف الرسمي السوفيتي بالنسبة لانعقاد المؤتمر، يؤكد على سيادة السلام في منطقة الشرق الأوسط[1].

5) **الموقف الأمريكي:** ألقى الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب كلمة في حفل افتتاح المؤتمر في 30 تشرين الأول (أكتوبر) عام 1991م محدداً قضايا المؤتمر بالنقاط التالية:

أ) إن إسرائيل تعيش منذ زمن بعيد في خوف ومحاصرة بعالم عربي لا يقبلها.

ب)يجب أن يقوم السلام الدائم على أساس الأمن لجميع الأطراف والشعوب بما فيهم إسرائيل.

6) **الموقف الأوروبي:** حدد ممثل المجموعة الأوروبية في كلمته التي ألقاها أمام المؤتمر في الجلسة الأولى في 30 تشرين الأول (أكتوبر) عام 1991م، موقف المجموعة من القضايا المطروحة بالآتي:

أ) التمسك الأوروبي بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وربطه بحق إسرائيل بالعيش في حدود آمنة.

ب) انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967م.

ت) ضرورة وقف الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة عام 1967م.

ث) وأن مرجعية التسوية هي القراران رقم 242 و 338 الصادران عن مجلس الأمن الدُولي[2].

وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير: "إن من يعتقد بأن المؤتمر سوف يؤدي إلى انسحاب إسرائيل من المناطق المحتلة، يتلهى بالأوهام"[3].

وانعقد المؤتمر حسب رغبة إسرائيل، خارج الشرعية الدولية والإشراف الدُولي إذ ليس للأمم المتحدة فيه إلا مراقب صامت على هامشه، كما أن المؤتمر يتشكل حسب شروط إسرائيل، التي لم تقبل أن يكون فيه ممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية أو ممثل من القدس، أو ممثل للفلسطينيين خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة[4].

ومن أبرز العناصر التي وردت في المؤتمر، وجود ممثلي الشعب الفلسطيني أول مرة في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي جالسين إلى طاولة المفاوضات قبالة الإسرائيليين[5].

---

(1) دانيال، جان: مؤتمر مدريد سيناريو متكامل من أجل السلام في الشرق الأوسط، ج1، مج13، ص99ـ100.

(2) العثمان، عثمان: مأزق التسوية السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، ص90 .

(3) العبد الله، هاني: مؤتمر مدريد بداية لمسار طويل، شؤون فلسطينية، ع225ـ226، ص129.

(4) مقال (مجهول): مؤتمر السلام في مدريد، الرائد، ع139، ص6.

(5) عباس، محمود: مؤتمر مدريد وضع الأمور في نصابها، الدراسات الفلسطينية، ع8، ص105.

إن استمرار المشاركة الفلسطينية دونما استفادة كاملة من الظرف التاريخي، سيدخل القضية الفلسطينية في متاهات الخيارات الإسرائيلية دون غيرها لحل القضية الفلسطينية[1].

وقد تم التركيز في المؤتمر على عدة مسائل هي: وقف الاستيطان قبل بدء المفاوضات، ووقف مصادرة الأراضي، وإقرار الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني[2]، ووضع القدس، والتمثيل الفلسطيني من داخل الأراضي المحتلة وخارجها، والانسحاب الإسرائيلي[3].

ومن خلال العرض السابق قد تم التوصل إلى عدة استنتاجات:

- المؤتمر عبارة عن كامب ديفيد عربية ومحاولة لتطبيع العلاقات بين العرب وإسرائيل، وهو مؤتمر دُولي بعيد عن الشرعية الدُولية.
- أدى المؤتمر إلى إملاء اتفاقات تكرس حلاً عنصرياً لقضية فلسطين يقوم على تحكم الكيان الإسرائيلي بالفلسطينيين العرب الموجودين في وطنهم المحتل ضمن "معازل" عنصرية.
- توجه الوفد الفلسطيني إلى مدريد تحت مظلة فلسطينية ــ أردنية، دون وجود واضح لمنظمة التحرير الفلسطينية، لكنهم كانوا في اتصال مباشر مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، ويتصرفون وفق أوامره.
- استفردت الإدارة الأمريكية بكل طرف على حدة، وتتيح لمنطق ميزان القوة الذي يميل بصورة محسومة لصالح إسرائيل، كما استحوذت الإدارات الأمريكية على التحكم لوحدها برعاية العملية السياسية واستبعاد أي دور أساسي لدول أخرى، ساعدها في ذلك ضعف الاتحاد السوفيتي وتراجع مكانته ودوره على الصعيد الدُولي.

---

(1) هماش، كمال: فرصة لتجاوز شروط مدريد، البيادر السياسي، ع538، ص32 .

(2)Passia Palestinian Academic Society For the Study Of International Affairs: On Jerusalem.P.48.

(3) جريدة القدس: العدد (7935)، (3 تشرين الأول (أكتوبر) 1991م)، ص1.

الخاتمة

أولاً: النتائج:

بعد إلقاء الضوء على أهم مشاريع التسوية السياسية القضية الفلسطينية في المرحلة الواقعة بين عام 1978 ـ عام 1991م، قد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها:

1) تعد اتفاقية كامب ديفيد مأساة لها تداعياتها السياسية والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية على المنطقة العربية عامة، وعلى القضية الفلسطينية خاصة.
2) ساهمت مشاريع التسوية في إنكار الحقوق الوطنية الفلسطينية بكاملها (تقرير المصير، حق العودة، إقامة دولة فلسطينية)، وتصفية القضية الفلسطينية، والشعب الفلسطيني لصالح إسرائيل. وتفتيت قوة الشعب الفلسطيني وتمزيق مكوناته الأساسية.
3) لم تكن مشاريع التسوية سوى صورة منقحة أو معدلة عن كامب ديفيد والحكم الذاتي ولقد جاءت في خطوطها العريضة لتؤكد على الالتزام بإطار اتفاقية كامب ديفيد كطريق وحيد للسلام والدعوة إلى المفاوضات وقبول العرب بوجود إسرائيل ضمن شرعية معترف بها تحت شعار "مبادلة الأرض بالسلام" على أساس قرار مجلس الأمن الدُولي رقم 242.
4) معظم مشاريع تسوية القضية الفلسطينية طالبت بوقف بناء المستوطنات الإسرائيلية حيث تعد عائقاً أمام السلام، ولكن إسرائيل لم تنفذ ذلك.
5) إن معظم مشاريع تسوية القضية الفلسطينية؛ جاءت لتؤكد على التوجه الإسرائيلي نحو ترسيخ الاحتلال للمناطق العربية المحتلة عام 1967م.
6) الإجماع داخل المجتمع الإسرائيلي، وبكل فئاته الاجتماعية والسياسية، على نظرية عدم العودة مطلقا إلى حدود ما قبل عام 1967م.
7) محاولة إعطاء المناطق الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة، نوعاً من الحكم الذاتي المقلص إلى أدنى درجة، مع احتفاظ إسرائيل بالإشراف السياسي والاقتصادي على هذه المناطق وعدم ضم هذه المناطق، خوفاً من الناحية الديمغرافية، مع التركيز على إيجاد علاقات ودية مع عرب هذه المناطق وخلق فرص عمل لهم بما يمكن في المستقبل من تذويب شخصيتهم.
8) تسويق الكيان الإسرائيلي ككيان طبيعي في المنطقة، له حق العيش ضمن حدود آمنة، أي حصول الكيان الإسرائيلي على "شرعية" فلسطينية ـ عربية.

9) إسقاطقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بفلسطين كقرار 194 الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين، وقرار رقم 242 الذي أكد على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام 1967م.

10) استمرار دوران البلاد العربية في فلك التبعية للقرار السياسي الإسرائيلي الأمريكي ـ الغربي.

11) وقوف الدولة الأقوى في العالم الولايات المتحدة الأمريكية مع إسرائيل، وتحالفها الاستراتيجي معه، وخضوع العالم حالياً لوضع " أحادي القطبية" بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحدها.

12) إن منظمة التحرير الفلسطينية هي الطرف الوحيد الذي يمثل الفلسطينيين رفضت الدخول في مشاريع تسوية القضية الفلسطينية في بداية الأمر، ثم ما لبثت أن دخلت فيها، وقبلت بالاعتراف بالكيان الإسرائيلي.

13) تمثل الموقف الأمريكي في تأييد أغلبية المشاريع وذلك من خلال طرحها لبعض مشاريع التسوية سواء من رؤسائها أو وزراء خارجيتها، والتي تهدف بالدرجة الأولى المصلحة الإسرائيلية والإمبريالية معاً، وخاصة في منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً محدود الصلاحيات.

14) ثبت من خلال مشاريع التسوية وجود قواسم مشتركة فيما بينها تمثلت في الآتي :

15) تعاملت معظم مشاريع تسوية مع القضية الفلسطينية على أنها قضية لاجئين فقط، والقليل منها تعامل على أساس وجود شعب فلسطيني.

16) تهدف إسرائيل من وراء تلك المشاريع لربط اقتصاد الأراضي المحتلة باقتصادها، وذلك بهدف جعل المناطق المحتلة سوقاً تابعاً لها ليسهل التغلغل والمزيد من السيطرة حتى يصعب مستقبلاً أي فرض حلول سلمية تلك المناطق، وهذا ما تعاني منه في الوقت الحاضر.

ثانيا: التوصيات:

يوصي الباحث بالتوصيات التالية:

1) رسالة الباحث إلى المسئولين وصناع القرار بأن الصراع العربي ـ الإسرائيلي لا يمكن حله إلا بالمقاومة والكفاح المسلح ـ وبالجماهير المسلحة وبحرب الشعب طويلة الأمد، ولا يمكن أن يحل بالمفاوضات أو الضغوط السياسية والدولية أو بالإضرابات والمظاهرات أو الطرق البرلمانية وحدها.

2) ضرورة حفاظ المسئولين وصناع القرار على الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، والتمسك بالثوابت الفلسطينية وعدم التفريط بأرض فلسطين.

3) توصية إلى الباحثين بالتمسك بالثوابت الفلسطينية ورفض مشاريع التسوية التي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

الملاحق

ملحق رقم (1)

مشروع جونسون عام 1967م

بتاريخ ١٩ حزيران وفي خطاب للرئيس الأمريكية جونسون جدد فيه السياسة الخارجية الأمريكي عرض مشروعا مؤلفا من خمس نقاط للسلام وهي :

أولا : لكل دولة في المنطقة حق اساسي في الحياة ينبغي أحترامه من قبل جيرانها.

ثانيا : يجب حل مشكلة اللاجئين حلا عادلا ، خاصة وان حرب حزيران ١٩٦٧ قد اقتلعت معها المزيد من الناس من وطنهم الاصلي ، لذا ينبغي على دول الشرق الاوسط توجيه جهودها نحو رفع الظلم الذي لحق بهؤلاء الناس.

ثالثا : ينبغي احترام حرية الملاحة «البريئة» في الممرات المائية الدولية لان العمل غير المسؤول والاساسي الذي كان وراء تفجير الحرب هو القرار التعسفي باغلاق «مضائق تيران».

رابعا : وضع حد لسباق التسلح في الشرق الاوسط ، وستعمل الولايات المتحدة بدورها على استخدام كل طاقاتها الدبلوماسية لايجاد السبل للحد من هذا السباق. وهنا اقترح جونسون ان تدعو الامم المتحدة جميع اعضائها بالاعلان عن وقف جميع شحنات الاسلحة المرسلة للشرق الاوسط.

خامسا : من الضروري احترام الاستقلال السياسي والسلام الاقليمي لجميع الدول في المنطقة. وتمشيا مع ذلك فأن ما تحتاج اليه الدول المعنية بالنزاع الآن هو «حدود» معترف بها بدلا من خطوط الهدنة المعرضة باستمرار للاختراق والتدمير والحرب وترتيبات تعترف بالمصالح الخاصة للاديان الثلاث الكبرى في الاماكن المقدسة في القدس.

المصدر/ الهور، منير، الموسى، طارق: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ 1947م - 1982م، ص73-74

ملحق رقم (2)

مشروع ألون عام 1967م

بعد شهر واحد من حرب ١٩٦٧ طرح وزير الخارجية الإسرائيلية إيجال آلون مشروعه الذي حظي بشهرة واسعة وتضمنت أفكاره:

١. الحدود الشرقية للكيان الإسرائيلي هي نهر الأردن وخط يقطع البحر الميت من منتصفه.

٢. ضم المناطق الغربية لغور الأردن والبحر الميت بعرض بضعة كيلومترات إلى نحو ١٥ كيلومتراً، وإقامة مستوطنات صهيونية زراعية وعسكرية ومدنية فيها بأسرع ما يمكن، وإقامة ضواحي سكنية يهودية شرقي القدس.

٣. تجنُّب ضم السكان العرب إلى الكيان الإسرائيلي قدر الإمكان.

٤. إقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية في المناطق التي لن يضمها الكيان الإسرائيلي.

٥. ضم قطاع غزة للكيان الإسرائيلي بسكانه الأصليين فقط، ونقل لاجئي ١٩٤٨ من هناك وتوطينهم في الضفة الغربية أو العريش.

٦. حل مشكلة اللاجئين على أساس تعاون إقليمي يتمتع بمساعدة دولية. وتقوم "إسرائيل" بإقامة عدة قرى "نموذجية" للاجئين في الضفة وربما في سيناء.

ورغم أن آلون طرح مشروعه على حكومته إلا أنها لم تقم بمناقشته أو تبنِّيه رسمياً. ومع ذلك، فإن هذا المشروع أصبح بعد ذلك أساساً تنطلق منه معظم - أو كل - مشاريع التسوية الإسرائيلية حتى أواخر القرن العشرين مع بعض التعديلات أو الديكورات الطفيفة.

المصدر / صالح، محسن: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص446ـ447

ملحق رقم (3)

قرار مجلس الأمن الدولي 242 عام 1967م

إن مجلس الأمن إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراض بواسطة الحرب والحاجة إلى العمل من أجل سلام عادل ودائم تستطيع كل دولة أن تعيش فيه بأمن وإذ يؤكد أن جميع الدول الاعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة الثانية من الميثاق.

أولاً: يؤكد أن تحقيق مبادىء الميثاق يتطلب اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق المبدأين التاليين:

أ - سحب القوات الإسرائيلية المسلحة من أراض احتلت في النزاع الاخير.

ب - انهاء جميع ادعاءات الحرب أو حالاتها واحترام السيادة والوحدة لاراضي كل دولة في المنطقة والاعتراف بذلك: وكذلك استقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرر من التهديد أو اعمال القوة.

ثانياً: يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

أ - ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب - تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج - ضمان المناعة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات بينها اقامة مناطق مجردة من السلاح.

ثالثاً: يطلب من الامين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط كي يقيم ويجري اتصالات مع الدول المعنية بنية ايجاد اتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً للنصوص والمبادىء الواردة في مشروع القرار هذا.

رابعاً: يطلب من الامين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن حول تقدم جهود الممثل الخاص في اقرب وقت ممكن.

المصدر/ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968م، ص968

ملحق رقم (4)

مشروع أبا أبيان عام 1968م

بنوده:

(١) العيش بسلام بين الدول وفق حدود آمنة متفق عليها بدلا من خطوط الهدنة (١).

(٢) بحث موضوع إقامة ترتيبات أمنية تمنع الإعتداء في المستقبل.

(٣) الإبقاء على حرية الإنتقال والحركة القائمة الآن عبر الحدود في المنطقة وبخاصة في القطاع (الإسرائيلي) الأدنى.

(٤) ضمان حرية الملاحة غير المشروطة والمقامة على أساس المساواة الكاملة في الحقوق، والإلتزامات بين (إسرائيل) وكل الدول الأخرى ذات الشواطئ.

(٥) عقد مؤتمر لدول الشرق الأوسط لوضع خطة خماسية لحل مشكلة اللاجئين ودمجهم في البيئات التي يقيمون فيها.

(٦) (إسرائيل) لا تسعى إلى السيطرة على الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية بل يجب أن تكون هذه المناطق تحت مسئولية الجهات الدينية التي تقدسها.

(٧) تعقد إتفاقيات بين حكومة (إسرائيل) وكل واحدة من حكومات الدول العربية تضمن:

(أ) إعترافا متبادلا بسيادة ووحدة أراضي كل دولة.

(ب) سحب الدول العربية جميع التحفظات التي وضعتها على المواثيق الدولية.

(٨) إن السلام يقتضي دراسة مسألة إيجاد تعاون مشترك في بعض الموارد ووسائل الإتصالات في المنطقة.

المصدر/ السنوار، زكريا: مشاريع تسوية قضية فلسطين من عام 1920م ـ 1991م. ص70

ملحق رقم (5)

مشروع الملك حسين عام 1969م

أعلن الملك حسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية، مشروعاً للسلام مع (إسرائيل) اشتهر لاحقاً باسم " مشروع النقاط الست " . وقد اختتم الملك مرحلة وجوده في الولايات المتحدة الأمريكية بدعوة من الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون فالقى أمام نادي الصحافة الوطني في واشنطن في ١٩٦٩/٤/١٠ خطبة من ست نقاط حرص على التوكيد بأنه لا يطرحها باسمه فحسب ، وانما أيضا باسم الرئيس جمال عبد الناصر " رئيس الجمهورية العربية المتحدة آنذاك ، وبتفويض منه .

استندت خطة الملك حسين إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ١٩٦٧/١١/٢٢ . وتهدف إلى إقامة سلام " عادل وتام " على أساس شرط رئيسي هو سحب (إسرائيل) " قواتها المسلحة من جميع الأراضي التي احتلتها في حزيران ١٩٦٧ ، وتنفيذ جميع بنود قرار مجلس الأمن الأخرى " وتتلخص خطة السلام المقترحة في النقاط الست التالية :

" ١) إنهاء حالة الحرب كليا .

" ٢) احترام سيادة جميع الدول في المنطقة ، وسلامة أراضيها ، واستقلالها السياسي ، والاعتراف بذلك .

" ٣) الاعتراف بحق الجميع في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ومتحررة من التهديد أو أعمال الحرب .

" ٤) ضمان حرية الملاحة للجميع في خليج العقبة " وقناة السويس .

" ٥) ضمان عدم انتهاك حرمة أراضي جميع دول المنطقة بأية إجراءات ضرورية ، ومن ضمنها تعيين مناطق مجردة من السلاح .

" ٦) تبرل نسوية عادلة لمشكلة اللاجئين "

المصدر/ هيئة الدراسات الفلسطينية الموسوعة الفلسطينية، ق1، مج2، ص241_242

ملحق رقم (6)

مشروع روجرز عام 1970م

طرح وزير الخارجية الأمريكي وليم روجرز مشروعه الأول في آيار ١٩٧٠، وقد تضمن تسوية للصراع على محورين: مصري-إسرائيلي، وأردني-إسرائيلي. وكان من أهم ما ورد في المشروع[٥]:

أ- تسوية مصرية- إسرائيلية

١- انسحاب إسرائيل إلى الحدود الدولية بين إسرائيل (أي فلسطين تحت الانتداب) ومصر.

٢- اتفاق الطرفين على ضمانات الأمن التي تشمل أساساً منطقة شرم الشيخ، والحاجة إلى مناطق منزوعة السلاح، وترتيبات نهائية لقطاع غزة.

ب- تسوية أردنية-إسرائيلية:

١- يحدد الطرفان إجراءات انسحاب رئيسي للقوات الإسرائيلية من الضفة الغربية وجدولاً زمنياً لذلك.

٢- يتفق الطرفان على حدود آمنة ومعترف بها بينهما، تظير على خرائط يوافق عليها الطرفان، وتصبح فيما بعد جزءاً من الاتفاق النهائي في إطار السلام آخذين بعين الاعتبار الاتفاق على: مناطق منزوعة السلاح، وترتيبات أمن محلية.

وتكون الحدود الآمنة المعترف بها قريبة من خطوط الهدنة مع السماح بتعديلات متفق عليها لأسباب أمنية وإدارية واقتصادية.

ج- اشتراك الأردن وإسرائيل ومصر في تحديد الوضع النهائي لقطاع غزة.

د- اتفاق الطرفين على ترتيبات أمن ملائمة للضفة الغربية تشمل إقامة مناطق منزوعة السلاح، مع الاعتراف بحرية الملاحة في مضائق تيران وخليج العقبة.

إلا أن الأطراف المعنية رفضت هذا المشروع، مما حدا بروجرز لتقديم مشروع معدّل في ١٩ حزيران ١٩٧٠، كان من أهم بنوده[٦]:

أولاً: أن توافق كل من إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة على العودة إلى وقف إطلاق النار ولفترة محدودة (٩٠) يوماً.

ثانياً: أن توافق الأطراف المعنية على التصريح التالي على أساس أن يصدره السفير يارنغ في شكل تقرير إلى السكرتير العام للأمم المتحدة بوثانت، والذي ينص على أن الجمهورية العربية المتحدة والأردن وإسرائيل توافق على:

أ- أنها بعد أن قبلت وأبدت رغبتها في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بكل أجزائه،

بإنهاء [illegible] تعين ممثلين لها في الوفد الأردني المشترك [illegible] في البدء بالإجراءات والمكان والزمان الذي قد أوصي به، مع الأخذ في الاعتبار - كلما كان ذلك مناسباً - ما يفضله الأطراف بالنسبة لأسلوب الإجراءات وبالنسبة للتجارب السابقة بينهم.

ب- أن الهدف من المناقشات المشار إليها آنفاً، هو التوصل إلى اتفاق حول إقامة السلام العادل والدائم بينهم مستنداً إلى:

١- الإقرار من جانب الأطراف بسيادة الأراضي وسلامتها، والاستقلال السياسي، وفق نص قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧.

٢- الانسحاب الإسرائيلي من أراض محتلة عام ١٩٦٧ وذلك طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

٣- تسهيل مهمتي للعمل من أجل التوصل إلى حل وفق ما تضمن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فإن الأطراف ستحترم وتكفل دقة ابتداءً من أول آذار حتى تشرين الأول - على الأقل - قرارات مجلس الأمن الخاصة بوقف إطلاق النار.

المصدر/ أحمد، جواد: المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص474-476

ملحق رقم (7)

مشروع السادات الأول عام 1970م

بعد موافقة الجمعية العامة للامم المتحدة على تمديد وقف اطلاق النار لمدة ثلاثة اشهر
اخرى لاحياء محادثات السلام التي كان قد بدأها (يارنغ) مع ممثلي كل من مصر واسرائيل
والاردن في هيئة الامم المتحدة بتاريخ ٢٤ آب ١٩٧٠ طرح الرئيس السادات بتاريخ ٢٨
كانون أول ١٩٧٠ مشروع نشره التحالف (جيمس رونستون) في صحيفة النيويورك تايمز
وتضمن المشروع ما يلي:

أولا: على اسرائيل ان تنسحب من كل شبر من الاراضي العربية المحتلة.
ثانيا: عندما يتم الانسحاب ستعترف مصر باسرائيل كدولة مستقلة ذات سيادة وضمن
حدودها التي كانت قائمة عام ١٩٦٧ وكما سترحب مصر بضمان هذه الحدود وحدود غيرها
من الدول في المنطقة من قبل الدول الاربع الكبرى.
ثالثا: ستكون مصر مستعدة للتفاوض حول حق اسرائيل بالملاحة في مضائق تيران
وخليج العقبة.
رابعا: ستمنح مصر حق المرور لاسرائيل في قناة السويس عندما يتم التوصل الى تسوية
لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.
خامسا: لن تقيم مصر علاقات دبلوماسية طبيعية مع اسرائيل.

المصدر/ الشهور، منير. الموسى، طارق: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ 1947م - 1985م، ص127-128

ملحق رقم (8)

مشروع غولدا مائير عام 1971م

قدمت جولدا مائير أفكارها بشأن تسوية السلام في مناسبات عديدة وفي ما يلي عرض مشروع السلام الذي قدمته مائير في مقابلتها مع صحيفة التايمز اللندنية في ١٢ مارس ١٩٧١[٢] وفيما يلي ملخص لأهم النقاط الواردة في مشروع مائير للسلام:

أ - جعل سيناء منطقة منزوعة السلاح لا يسمح لمصر بإدخال الدبابات والمدفعية أو الصواريخ لها ويتم ضمان هذا الترتيب عن طريقة قوة مشتركة على أن تضم في صفوفها قوات إسرائيلية ومصرية.

ب - استمرار إسرائيل في الاحتفاظ بشرم الشيخ لأن مضايق تيران حيوية بالنسبة لمرفأ إيلات.

جـ - عدم عودة قطاع غزة للإشراف المصري وستعنى إسرائيل بشؤون اللاجئين ومن الممكن أن يصبح ميناء غزة أردنياً.

د - تبقى القدس موحدة وجزءاً من إسرائيل. احتفاظ إسرائيل بمرتفعات الجولان.

هـ - يجب إجراء مفاوضات حول خطوط الحدود في الضفة الغربية على أن لا تعبر أية قوات عربية إلى الضفة الغربية لنهر الأردن وينبغي أن لا يكون الحدود النهائية بين إسرائيل والضفة الغربية سبباً للفصل بل يجب أن يكون عاملاً فعالاً للربط بين العرب وإسرائيل.

و - يجب ضمان حق الطرفين في الوصول إلى الأماكن المقدسة الواقعة في أراضي الطرف الآخر.

ز - معارضة إسرائيل لفكرة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية[١].

وقد برزت بعض الاتجاهات داخل حزب العمل بإعطاء «حكم ذاتي» لسكان المناطق المحتلة المرتبطة بإسرائيل فقد نادى شمعون بيرز بإقامة وضع في إسرائيل يتقاسم فيه الحكم والإدارة أغلبية يهودية وأقلية عربية.

المصدر/ ربابعة، غازي: الإستراتيجية الإسرائيلية، ص457-458

ملحق رقم (9)

مشروع المملكة العربية المتحدة عام 1972م

ونود هنا ان نعلن ان التخطيط للمرحلة الجديدة قد جاء نتيجة مباركة لسلسلة طويلة من الابحاث المتصلة والمشاورات المستمرة ، عقدناها مع ممثلي الشعب ورجالاته في الضفتين ، وقادة الرأي ورجال الفكر فيهما ولقد أجمع الجميع على ان التعبئة الرئيسية لتلك المرحلة قد جاءت مشتملة على احدث المفاهيم في الدولة العصرية ، وأبهى النماذج للديمقراطية الهادفة . واكثر من ذلك ، فهي تجيء لتساعد على صنع المجتمع الجديد الذي يبنيه الانسان الجديد ، ليكون القوة الجديدة التي تدفع بنا على طريق النصر ، والتقدم ، والوحدة ، والحرية ، والحياة الافضل .

ويسرنا ان نعلن ان المرتكزات الاساسية الصيغة المقترحة ، للمرحلة الجديدة ، هي :

١ ـ تصبح المملكة الاردنية الهاشمية ، مملكة عربية متحدة ، وتسمى بهذا الاسم .

٢ ـ تتكون المملكة العربية المتحدة من قطرين .

أ ـ قطر فلسطين : ويتكون من الضفة الغربية وأية اراض فلسطينية اخرى يتم تحريرها ، ويرغب اهلها في الانضمام اليها .

ب ـ قطر الاردن ويتكون من الضفة الشرقية .

٣ ـ تكون عمان العاصمة المركزية للمملكة ، وفي الوقت نفسه تكون عاصمة لقطر الاردن .

٤ ـ تكون القدس عاصمة لقطر فلسطين .

٥ ـ رئيس الدولة هو الملك . ويتولى السلطة التنفيذية المركزية ، مجلس وزراء مركزي .
اما السلطة التشريعية المركزية فتناط بالملك ، وبمجلس يعرف باسم « مجلس الامة » .
ويجري انتخاب اعضاء هذا المجلس بطريق الاقتراع السري المباشر ، وبعدد متساو من الاعضاء لكل من القطرين

٦ ـ تكون السلطة القضائية المركزية منوطة « بمحكمة عليا مركزية » .

٧ ـ للمملكة « قوات مسلحة » واحدة ، قائدها الاعلى الملك .

٨ ـ تنحصر مسؤوليات السلطة التنفيذية المركزية في الشؤون ذات العلاقة بالمملكة كشخصية دولية واحدة ، وبما يكفل سلامة المملكة ، واستقرارها ، وازدهارها .

٩ ـ يتولى السلطة التنفيذية : في كل قطر : حاكم عام من ابنائه ، ومجلس وزراء قطري من ابنائه ايضاً .

١٠ ـ يتولى السلطة التشريعية ، في كل قطر ، مجلس يعرف باسم « مجلس الشعب » : يتم انتخابه بطريق الاقتراع السري المباشر . وهذا المجلس هو الذي ينتخب الحاكم العام للقطر .

١١ ـ السلطة القضائية في القطر لمحاكم القطر ، ولا سلطان لأحد عليها .

١٢ ـ تتولى السلطة التنفيذية ، في كل قطر ، جميع شؤون القطر ، باستثناء ما يحدده الدستور للسلطة التنفيذية المركزية .

المصدر / مؤسسة الدراسات الفلسطينية: إسرائيليون يتكلمون، ص258

ملحق رقم (10)

البرنامج السياسي المرحلي (النقاط العشر) عام 1973م

د – البرنامج السياسي المرحلي :

كما اصدر المجلس البرنامج السياسي المرحلي (المعروف ببرنامج النقاط العشر) ، بموافقة التنظيمات كافة . وفي هذا الصدد ، اعلن السيد عرفات فيما بعد ، في ١٨ حزيران (يونيو) ، ان ثلاثة اعضاء فقط امتنعوا من التصويت على البرنامج السياسي المرحلي.[٩٨] اما نص البرنامج ، فهو الآتي :

«ان المجلس الوطني الفلسطيني ،

«انطلاقا من الميثاق الوطني الفلسطيني والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية المقر في الدورة الحادية عشرة ، المنعقدة في الفترة ما بين ٦–١٢ يناير [كانون الثاني] سنة ١٩٧٣ ، ومن الايمان باستحالة اقامة سلام دائم وعادل في المنطقة دون استعادة شعبنا الفلسطيني لكامل حقوقه الوطنية ، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير مصيره على كامل ترابه الوطني ، وعلى ضوء دراسة الظروف السياسية التي استجدت في الفترة ما بين الدورة السابقة والحالية للمجلس ، يقرر المجلس ما يلي :

«١ – تأكيد موقف منظمة التحرير السابق من قرار ٢٤٢ الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا ، ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين ، ولذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الاساس في اي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية ، بما في ذلك مؤتمر جنيف.

«٢ – تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل ، وعلى رأسها الكفاح المسلح ، لتحرير الارض الفلسطينية ، واقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الارض الفلسطينية التي يتم تحريرها ، وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله.

«٣ – تناضل منظمة التحرير ضد اي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف ، والصلح ، والحدود الآمنة ، والتنازل عن الحق الوطني ، وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني.

«٤ – ان اية خطوة تحريرية تتم هي حلقة لمتابعة تحقيق ستراتيجية منظمة التحرير في اقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة.

«٥ – النضال مع القوى الوطنية الاردنية لاقامة جبهة وطنية اردنية فلسطينية هدفها اقامة حكم وطني ديمقراطي في الاردن يتلاحم مع الكيان الفلسطيني الذي يقوم نتيجة الكفاح والنضال.

«٦ – تناضل منظمة التحرير لاقامة وحدة نضالية بين الشعبين وبين كافة قوى حركة التحرير العربي المتفقة حول هذا البرنامج.

«٧ – على ضوء هذا البرنامج ، تناضل منظمة التحرير من اجل تعزيز الوحدة الوطنية والارتقاء بها الى المستوى الذي يمكنها من القيام بواجباتها ومهماتها الوطنية والقومية.

«٨ – تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها ، من اجل اتحاد اقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني وكخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة.

«٩ – تناضل منظمة التحرير من اجل تعزيز تضامنها مع البلدان الاشتراكية ، وقوى التحرر والتقدم العالمية ، لاحباط كافة المخططات الصهيونية الرجعية الامبريالية.

«١٠ – على ضوء هذا البرنامج ، تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يخدم ويمكن من تحقيق هذه الاهداف.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974م، ص25

ملحق رقم (11)

البيان الأمريكي ـ السوفيتي عام 1977م

في اعقاب اجتماع عقد في نيويورك في الأول من اكتوبر عام ١٩٧٧ بين اندريه غروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفياتي وسايروس فانس وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية صدر بيان سوفياتي ـ اميركي يحدد شروط التسوية وفيما يلي نص البيان:

إن سايروس فانس وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية واندريه غروميكو عضو المكتب السياسي ووزير خارجية الاتحاد السوفياتي، وقد تبادلا وجهات النظر فيما يتعلق بالموقف غير الآمن والذي ما زال مستمراً في الشرق الأوسط، فقد اصدرا البيان التالي باسم بلديهما اللذين يتوليان رئاسة مؤتمر جنيف الخاص بالشرق الأوسط:

أولاً: إن الحكومتين مقتنعتان بان المصالح الحيوية لشعوب المنطقة بالاضافة إلى اهمية تقوية السلام والأمن الدولي بصفة عامة تملي بصفة عاجلة الحاجة إلى التوصل في اقرب وقت ممكن إلى تسوية عادلة ودائمة للصراع العربي ـ الإسرائيلي: ان هذه التسوية يجب أن تكون شاملة ومتضمنة جميع الأطراف المعنية ولكل الموضوعات.

★ إن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة مقتنعان بأنه في إطار التسوية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط يجب حل كل المسائل الخاصة بالتسوية ومن بينها المشكلات الاساسية ومن بينها انسحاب القوات الإسرائيلية من «أراض عربية» احتلت خلال حرب ١٩٦٧ وحل المشكلة الفلسطينية بما في ذلك ضمان احترق المشروعة للشعب الفلسطيني، وإنهاء حالة الحرب وإنشاء علاقات سلام طبيعية على اساس من الاعتراف المتبادل بمبادىء السيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي.

★ إن الحكومتين تعتقدان بالاضافة إلى مثل هذه الاجراءات الخاصة بضمان أمن الحدود بين إسرائيل وجاراتها من الدول العربية مثل إنشاء مناطق منزوعة السلاح ووجود قوات أو مراقبين تابعين للأمم المتحدة في هذه المناطق بموافقة الطرفين وضمانات دولية لهذه الحدود وكذلك مراقبة شروط التسوية، فانه من الممكن تحقيق كل هذه الاجراءات اذ رغبت الأطراف المتنازعة في ذلك.

★ إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مستعدان للمساهمة في هذه الضمانات على أن يتمتى ذلك مع الاجراءات الدستورية العادية في داخل كل منهما.

ثانياً: إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تعتقدان ان الطريق الوحيد المؤثر والصحيح للتوصل إلى حل اساسي لكل جوانب مشكلة الشرق هو المفاوضات في إطار مؤتمر جنيف للسلام والذي اجتمع خصيصا من أجل هذه الأهداف، بمشاركة من جانب ممثلي كل اطراف النزاع.

★ إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بحكم كونهما رئيسي مؤتمر جنيف يؤكدان عزمهما من خلال الجهود المشتركة واتصالاتهما مع الأطراف المعنية على تسهيل استئناف اعمال مؤتمر جنيف في وقت لا يتجاوز ديسمبر ١٩٧٧. ان رئيسا المؤتمر يوضحان أنه ما زالت هناك عدة مشكلات ذات طبيعة اجرائية وتنظيمية يتعين الاتفاق عليها من جانب المشتركين في المؤتمر.

ثالثاً: إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بدافع من هدف تحقيق تسوية سياسية عادلة في الشرق الأوسط، وإنهاء الموقف المتفجر في هذه المنطقة من العالم فإنهما يناشدان كافة اطراف النزاع أن تتفهم ضرورة أن يراعي كل طرف بعناية المصالح والحقوق المشروعة للطرف الآخر، وأن يظهر الاستعداد المتبادل للعمل طبقاً لذلك.

المصدر/ كارتر، جيمي: ثم أبرهام رؤية إلى الشرق الأوسط، ص201ـ202

ملحق رقم (12)

اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م ــ 1979م[1]

ب ـ نص الوثيقة الاولى لاتفاق كامب ديفيد(*)

كامب ديفيد ، ١٧ / ٩ / ١٩٧٨

اجتمع الرئيس محمد انور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ، ومناحم بيغن رئيس وزراء اسرائيل ، مع جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الاميركية ، في كامب ديفيد ، من ٥ الى ١٧ سبتمبر [ايلول] ١٩٧٨ ، واتفقوا على الاطار التالي للسلام في الشرق الاوسط ، وهم يدعون اطراف النزاع العربي ـ الاسرائيلي الاخرى الى الانضمام اليه .

مقدمـــة

إن البحث عن السلام في الشرق الاوسط يجب ان يسترشد بالآتي : ان القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين اسرائيل وجيرانها ، هي قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بكل اجزائه . . سيرتق القراران رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ بهذه الوثيقة . بعد اربع حروب خلال ثلاثين عاما ، ورغم الجهود الانسانية المكثفة ، فان الشرق الاوسط ، مهد الحضارة ومهبط الاديان العظيمة الثلاثة ، لم يستمتع بعد بنعم السلام . ان شعوب الشرق الاوسط تتشوق الى السلام حتى يمكن تحويل موارد الاقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة اهداف السلام ، وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجا للتعايش والتعاون بين الامم .

ان المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس ، والاستقبال الذي لقيه من برلمان اسرائيل وحكومتها وشعبها ، وزيارة رئيس الوزراء بيغن للاسماعيلية ، ردا على زيارة الرئيس السادات ، ومقترحات السلام التي تقدم

(*) سميت هذه الوثيقة : « اطار السلام في الشرق الاوسط اتفق عليه في كامب ديفيد » ، وقد وردت في : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز الوثائق والدراسات ، المصدر نفسه ، نقلا عن : الاخبار (القاهرة) ١٩ / ٩ / ١٩٧٨ .

[1] علماً بأن اتفاقية كامب ديفيد تحتوي على مواد مختلفة.

المصدر / مؤسسة الدراسات الفلسطينية: المعاهدة المصرية ــ الإسرائيلية، ص3ــ37

بة كلا الفريقين . . وما تفيه هذه الفيام من استبدال حوار من شعبي البلدين ، كل ذلك خلق فرصة للسلام لم يسبق لها مثيل ، وهي فرصة لا يجب اهدارها ان كان يراد انقاذ هذا الجيل والاجيال المقبلة من مآسي الحرب .

وان مواد ميثاق الامم المتحدة والقواعد الاخرى المقبولة للقانون الدولي والشرعية ، توفر الآن مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول . وان تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة ، واجراء مفاوضات في المستقبل بين اسرائيل وأي دولة مجاورة مستعدة للتفاوض بشأن السلام والامن معها ، هما أمر ضروري لتنفيذ جميع البنود والمبادىء في قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ .

ان السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، غير معرضة لتهديدات او اعمال عنف . . وان التقدم تجاه هذا الهدف ، من الممكن ان يسرع بالتحرك نحو عصر جديد من التصالح في الشرق الاوسط ، يتسم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادي وفي الحفاظ على الاستقرار وتأكيد الامن .

وان السلام يتميز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التي تتمتع بعلاقات طبيعية . . وبالاضافة الى ذلك في عقد معاهدات السلام ، يمكن للاطراف ـ على اساس التبادل ـ الموافقة على ترتيبات أمن خاصة ، مثل مناطق منزوعة السلاح ، ومناطق ذات تسليح محدود ، وخطوات انذار مبكر ، ووجود قوات دولية وقوات اتصال ، واجراءات يتفق عليها للمراقبة ، والترتيبات الاخرى التي يتفقون على انها ذات فائدة . .

ان الاطراف ، اذ تضع هذه العوامل في الاعتبار ، مصممة على التوصل الى تسوية عادلة شاملة ومستمرة لصراع الشرق الاوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل فقراتها .

وهدفهم من ذلك ، هو تحقيق السلام وعلاقات ...ن الجوار ، وهم يدركون ان السلام لكي يصبح مستمرا ، يجب ان يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع المرير ، تأثير .

*لذا ، فانهم يتفقون على ان هذا الاطار مناسب ، في رأيهم : يشكل اساسا للسلام لا بين مصر واسرائيل فحسب ، بل وكذلك بين اسرائيل وكل من جيرانها الآخرين ممن يبدون استعداداً للتفاوض على السلام مع اسرائيل على هذا الاساس

ان الاطراف ، اذ تضع هذا الهدف في الاعتبار ، قد اتفقت على المضي قدما على النحو التالي :

أ ـ الضفة الغربية وغزة :

١ ـ ينبغي ان تشترك مصر واسرائيل والاردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ، ولتحقيق هذا الهدف ، فان المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ، ينبغي ان تتم على ثلاث مراحل :

(أ) تتفق مصر واسرائيل على انه من أجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة ، مع الاخذ في الاعتبار الاهتمامات بالامن من جانب كل الاطراف . . يجب ان تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات . ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة ، فان الحكومة الاسرائيلية العسكرية وادارتها المدنية ستنسحبان منها بمجرد ان يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية . ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية ، فان حكومة الاردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات على اساس هذا الاطار ، ويجب ان تعطي هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم ذاتي لسكان هذه الاراضي واهتمامات الامن المشروعة لكل من الاطراف التي يشملها النزاع .

(ب) أن تتفق مصر واسرائيل والاردن على وسائل اقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة . وقد يضم وفدا مصر والاردن فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين ، وفقا لما يتفق عليه ، وستتفاوض الاطراف بشأن اتفاقية تحدد مسؤوليات سلطة الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وغزة وسيتم انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية وستكون هناك اعادة تزويد للقوات الاسرائيلية التي ستبقى في مواقع أمنية معينة . وستتضمن الاتفاقية ، ايضا ، ترتيبات تأكيد الامن الداخلي والخارجي والنظام العام .

وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين اردنيين . بالاضافة الى ذلك ، ستشترك القوات الاسرائيلية والاردنية في دوريات مشتركة . وفي تقديم الافراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود .

(ج) وخلال الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس ، عندما تقوم سلطة حكم ذاتي (مجلس اداري) في الضفة الغربية وغزة ، وفي أسرع وقت ممكن ، ودون ان تتأخر عن العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية ، وستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها ، ولابرام معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية ، وستدور هذه المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

وسيجري المفاوضات لجنتين منفصلتين ، ولكنهما مترابطتان . احدى هاتين اللجنتين تتكون من ممثلي الاطراف الاربعة التي ستتفاوض وتوافق على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها . وتتكون اللجنة الثانية ، من ممثلي اسرائيل وممثلي الاردن والتي سيشترك فيها ممثلو السكان في الضفة الغربية وغزة للتفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن ، واضعة في تقديرها الاتفاق الذي تم التوصل اليه بشأن الضفة الغربية وغزة .

وستركز المفاوضات على اساس جميع النصوص والمبادىء لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

وستقرر هذه المفاوضات ، ضمن اشياء اخرى ، موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الامن . ويجب ان يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة . وبهذا الاسلوب ، سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم .

(١) ان يتم الاتفاق ، في المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن وممثلي السكان في الضفة الغربية وغزة ، على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة والمسائل البارزة الاخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية .

(٢) ان يعرضوا اتفاقهم للتصويت من جانب السكان المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

(٣) اتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة الغربية وغزة ، لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها انفسهم تمشيا مع نصوص الاتفاق .

(٤) للمشاركة ، كما ذكر أعلاه ، في عمل اللجنة التي تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن .

٢ - سيتم اتخاذ كل الاجراءات والترتيبات الضرورية لضمان امن اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها ، وللمساعدة على توفير مثل هذا الامن ، ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية . وتتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة . . وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر ، بالضباط الاسرائيليين والاردنيين والمصريين المعينين ، لبحث الامور المتعلقة بالامن الداخلي .

٣ - خلال الفترة الانتقالية ، يشكل ممثلو مصر واسرائيل والاردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها بانتظام ، وتقرر ، باتفاق الاطراف ، ضمانات السماح بعودة الافراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة في ١٩٦٧ ، مع اتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع الاضطراب وأزمة النمزق . ويجوز ، أيضا ، لهذه اللجنة ان تعالج الامور الاخرى ذات الاهتمام المشترك .

٤ ـ تمثل مصر واسرائيل مع بعضهما البعض وجميع الاطراف الاخرى المعنية ، لوضع اجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين .

ب ـ مصر واسرائيل :

١ ـ تتعهد كل من مصر واسرائيل بعدم اللجوء للتهديد بالقوة او استخدامها لتسوية المنازعات .. وان اي نزاعات ستتم تسويتها بالطرق السلمية وفقا لما نصت عليه المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة .

٢ ـ توافق الاطراف ، من اجل تحقيق السلام فيما بينهم ، على التفاوض باخلاص بهدف توقيع معاهدة سلام بينهم خلال ثلاثة شهور من توقيع هذا الاطار . بينما تتم دعوة الاطراف الاخرى في النزاع للشروع ، في نفس الوقت ، للتفاوض وابرام معاهدات سلام مماثلة ، بغرض تحقيق سلام شامل في المنطقة . وان تاريخ ابرام معاهدة السلام بين مصر واسرائيل سيحكم مفاوضات السلام بينهما ، وستقوم الاطراف على الفور والجدول الزمني لتنفيذ التزاماتهم في ظل المعاهدة .

ج ـ المبادىء المرتبطة :

١ ـ تعلن مصر واسرائيل ان المبادىء والنصوص المذكورة ادناه ينبغي ان تطبق على معاهدات السلام بين اسرائيل وبين كل من جيرانها : مصر والاردن وسورية ولبنان .

٢ ـ على الفرقاء ان يقيموا فيما بينهم علاقات طبيعية كتلك القائمة بين الدول التي هي في حالة سلام كل منها مع الاخرى .

وعلى هذا الاساس ينبغي أن يتعهدوا بالالتزام بنصوص ميثاق الامم المتحدة ويجب ان تشتمل الخطوات التي تتخذ في هذا الشأن على .

(أ) اعتراف كامل .

(ب) الغاء المقاطعات الاقتصادية .

(ج) الضمان في ان يتمتع المواطنون ، في ظل السلطة القضائية ، بحماية الاجراءات القانونية في اللجوء للقضاء .

٣ ـ يجب على الفرقاء استكشاف امكانيات التطور الاقتصادي في اطار اتفاقيات السلام النهائية ، بهدف المساهمة في صنع جو السلام والتعاون والصداقة التي تعتبر هدفا مشتركا لهم .

٤ ـ يجب اقامة لجان للدعاوي القضائية في الحسم لتبادل جميع الدعاوي القضائية المالية .

٥ ـ يجري دعوة الولايات المتحدة للاشتراك في المحادثات بشأن موضوعات متعلقة بالترتيبات لتنفيذ الاتفاقيات واعداد جدول زمني لتنفيذ تعهدات الاطراف

٦ ـ سيطلب من مجلس الامن التابع للامم المتحدة المصادقة على معاهدات السلام . وضمان عدم انتهاك نصوصها . وسيطلب من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن التوقيع على معاهدة السلام ، وضمان احترام نصوصها . كما سيطلب منهم مطابقة سياستهم وتصرفاتهم مع التعهدات التي يحتويها هذا الاطار .

عن حكومة جمهورية مصر العربية

عن حكومة اسرائيل

ج - نص الوثيقة الثانية لاتفاق كامب ديفيد(*)

كامب ديفيد ، ١٧ / ٩ / ١٩٧٨ .

توافق اسرائيل ومصر ، من أجل تحقيق السلام بينهما ، على التفاوض بحسن نية بهدف توقيع معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة شهور من توقيع هذا الاطار .

وقد تم الاتفاق على أن تتم المفاوضات تحت علم الامم المتحدة ، في مرفق أو مرافق يتفق عليها الجانبان .

تطبيق كافة مبادىء قرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢ ، في هذا الحل للنزاع بين مصر واسرائيل .

ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك ، يتم تنفيذ معاهدة السلام في فترة تتراوح ما بين عامين الى ثلاثة اعوام من توقيع معاهدة السلام .

وقد وافق الطرفان على المسائل التالية :

أ - الممارسة التامة للسيادة المصرية حتى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين تحت الانتداب .

ب - انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من سيناء .

ج - استخدام المطارات التي يتركها الاسرائيليون بالغرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ للاغراض المدنية فقط ، بما فيها الاستخدام التجاري من قبل كافة الدول .

د - حق المرور الحر للسفن الاسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس على اساس معاهدة القسطنطينية لعام ١٨٨٨ ، والتي تنطبق على جميع الدول وتعتبر مضايق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية على ان تفتح امام كافة الدول للملاحة أو الطيران دون اعاقة أو تعطيل .

هـ - انشاء طريق بين سيناء والاردن بالقرب من ايلات مع كفالة حرية وسلامة المرور من جانب مصر والاردن .

و - تمركز القوات العسكرية كما يلي :

(أ) الا تتمركز اكثر من فرقة واحدة (ميكانيكية أو مشاة) من القوات المسلحة المصرية داخل منطقة تبعد قرابة خمسين كيلومترا شرقي خليج السويس وقناة السويس .

(ب) تتمركز فقط قوات الامم المتحدة والشرطة المدنية المسلحة بالاسلحة الخفيفة ، لاداء المهام العادية للشرطة داخل المنطقة التي تقع غرب الحدود الدولية وخليج العقبة ، في مساحة يتراوح عرضها بين ٣٠ و ٤٠ كيلومترا .

(ج) ان تتراجع في المنطقة ، في حدود ٣ كيلومترات شرق الحدود الدولية ، قوات اسرائيلية عسكرية محدودة ، لا تتعدى اربع كتائب مشاة ومراقبون من الامم المتحدة .

(د) تلحق وحدات دوريات حدود ، لا تتعدى ثلاث كتائب ، بالبوليس المدني للمحافظة على النظام في المنطقة التي لم تذكر آنفاً .

(*) سميت هذه الوثيقة : « اطار لابرام معاهدة سلام بين مصر واسرائيل » . وقد وردت في : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز الوثائق والدراسات ، المصدر نفسه ، نقلاً عن : الاخبار ١٩ / ٩ / ١٩٧٨ .

ان يكون الترتيبات الامنية لشرم الشيخ سيتم التذكير ، وفقا لما يتقرر خلال مفاوضات السلام .

يجوز ان تقام خطاب للانذار المبكر لضمان الامتثال لبنود الاتفاق .

تتمركز قوات الامم المتحدة في المناطق التالية :

(أ) في جزء من المنطقة التي تقع في سيناء الى الداخل ، لمسافة ٢٠ كيلومترا تقريبا من البحر المتوسط ، وتشمل الحدود الدولية .

(ب) في منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور في مضيق تيران . ولا يتم ابعاد هذه القوات ما لم يوافق مجلس الامن التابع للامم المتحدة على مثل هذا الابعاد باجماع اصوات الاعضاء الخمسة الدائمين .

وبعد توقيع اتفاقية سلام ، وبعد اتمام الانسحاب المؤقت ، تقام علاقات طبيعية بين مصر واسرائيل ، تتضمن الاعتراف الكامل ، بما في ذلك قيام علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية وانهاء المقاطعات الاقتصادية واجراءات حرية حركة السلع والاشخاص والحماية المتبادلة للمواطنين طبقا للقانون .

المصدر/ نافعة، حسن: مصر والصراع العربي – الإسرائيلي، ص140–145

ملحق رقم (13)

الرسائل المتبادلة بين أرباب كامب ديفيد عام 1978م

رسالة من الرئيس المصرى أنور السادات إلى الرئيس جيمى كارتر، ١٧ سبتمبر ١٩٧٨

عزيزى الرئيس:

بصدد، إطار العمل للسلام فى الشرق الأوسط، أكتب إليك هذه الرسالة لأعلمك بموقف جمهورية مصر العربية بالنسبة إلى تنفيذ التسوية الشاملة.

لضمان تنفيذ النصوص المتصلة بالضفة الغربية وغزة ولكى تضمن الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى، ستكون مصر مستعدة للقيام بالدور العربى المنبثق من هذه النصوص بعد مشاورات مع الأردن عن الشعب الفلسطينى.

المخلص

التوقيع

محمد أنور السادات

رسالة من الرئيس المصرى أنور السادات إلى الرئيس جيمى كارتر، ١٧ سبتمبر ١٩٧٨

عزيزي الرئيس،

أكتب إليكم لكى أعيد تأكيد موقف جمهورية مصر العربية بالنسبة إلى القدس:

١ - إن القدس العربية هى جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية، وإن الحقوق العربية القانونية والتاريخية فى المدينة يجب أن تحترم وتستعاد.

٢ - إن القدس العربية يجب أن تكون تحت سيادة عربية.

٣ - إن السكان الفلسطينيين للقدس العربية يحق لهم ممارسة حقوقهم الوطنية الشرعية كونهم جزءا من الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية.

٤ - إن قرارات مجلس الأمن المتصلة بالموضوع، وعلى الأخص القرارين ٢٤٢ و٢٦٧ يجب أن تطبق فيما يختص بالقدس. وإن جميع الإجراءات التى أخذتها إسرائيل لتغيير وضع المدينة هى لاغية وباطلة ويجب نقضها.

٥ - جميع الشعوب يجب أن تكون لها حرية الوصول إلى المدينة والتمتع بالممارسة الحرة للعبادة ويحق الزيارة والعبور إلى الأماكن المقدسة بدون تمييز أو تفرقة.

٦ - إن الأماكن المقدسة لكل ديانة يمكن أن توضع تحت إدارة وإشراف ممثليها.

٧ - إن المهام الجوهرية فى المدينة يجب أن تكون غير مجزأة وفى استطاعة مجلس بلدى مشترك مؤلف من عدد متساو من الأعضاء العرب والإسرائيليين أن يشرف على تنفيذ هذه المهام. وبهذه الطريقة ستبقى المدينة غير مجزأة.

المخلص

التوقيع

محمد أنور السادات

رسالة من مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل إلى الرئيس جيمي كارتر ١٧ سبتمبر ١٩٧٨

عزيزي السيد الرئيس: .

لي الشرف أن أبلغك يا فخامة الرئيس أن البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) نشر في ٢٨ يونية ١٩٦٧ وأبرم قانونا يقضي بأن: «الحكومة مخولة الصلاحية بمرسوم لأن تطبق القانون والسلطات التشريعية والإدارية للدولة على أي جزء من أرض إسرائيل (أرض إسرائيل - فلسطين)، كما حدد في ذلك المرسوم».

وعلى أساس هذا القانون، أصدرت حكومة إسرائيل مرسوماً في يولية ١٩٦٧ يقضي بأن القدس هي مدينة واحدة غير مجزأة وعاصمة دولة إسرائيل.

المخلص

التوقيع

مناحم بيجين

رسالة من الرئيس جيمى كارتر الى الرئيس المصرى أنور السادات ٢٢ سبتمبر ١٩٧٨

عزيزى السيد الرئيس:

تلقيت رسالتك المؤرخة ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ التى تحدد الموقف المصرى حول القدس. وانى مرسل نسخة من تلك الرسالة إلى رئيس الوزراء مناحم بيجين لاطلاعه.

ان موقف الولايات المتحدة حول القدس لا يزال كما أعلنه السفير جولدبيرج فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٤ يولية ١٩٦٧، وفى وقت لاحق السفير بوست فى مجلس الأمن الدولى فى أول يولية ١٩٦٩.

المخلص

التوقيع

جيمى كارتر

رسالة من الرئيس المصري أنور السادات إلي الرئيس جيمي كارتر، ١٧ سبتمبر ١٩٧٨

عزيزي السيد الرئيس،

بصدد « إطار العمل لتسوية في سيناء» يجري توقيعه هذا المساء، أود أن أعيد تأكيد موقف جمهورية مصر العربية بالنسبة إلى المستوطنات:

١ ـ جميع المستوطنين الإسرائيليين يجب أن ينسحبوا من سيناء وفق جدول زمني خلال المهلة المحددة لتنفيذ معاهدة السلام.

١ ـ إن موافقة الحكومة الإسرائيلية ومؤسساتها الدستورية على هذا المبدأ الأساسي هي ذلك شرط أساسي لبدء مفاوضات السلام من أجل عقد معاهدة سلام.

٢ ـ إذا تعذر على إسرائيل تلبية هذا التعهد سيصبح «إطار العمل» لاغيا وباطلا.

المخلص

التوقيع

محمد أنور السادات

رسالة من مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل إلى الرئيس جيمي كارتر، ١٧ سبتمبر ١٩٧٨

عزيزي السيد الرئيس،

لي الشرف أن أبلغك بأنه خلال أسبوعين من عودتي إلى بلادي سأقدم اقتراحا للبرلمان الإسرائيلي (الكنيست) لكي يتخذ قرارا حول الموضوع التالي:

إذا ما اتفق أثناء المفاوضات حول عقد معاهدة سلام بين إسرائيل ومصر على جميع القضايا المعلقة، «هل تحبذون إزالة المستوطنات الإسرائيلية من مناطق سيناء الشمالية والجنوبية أم تحبذون إبقاء المستوطنات المذكورة آنفا في تلك المناطق؟».

إن التصريت على هذا الموضوع بإسيادة الرئيس سيكون متحررا كليا من القواعد الحزبية البرلمانية المألوفة من حيث الائتلاف رغم أنه يلقى الآن تأييدا من ٧٠ عضوا من أصل ١٢٠ عضوا، فإن كل عضو في الكنيست، حسبما أعتقد، من مؤيد للحكومة ومعارض لها، سيتمكن من التصريت حسبما يمليه عليه ضميره.

المخلص

التوقيع

مناحم بيجين

رسالة من الرئيس جيمي كارتر الى مناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل ١٢ سبتمبر ١٩٧٨

عزيزي رئيس الوزراء:

تلقيت رسالتك المؤرخة ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ والتي تشرح كيف تنوي أن تطرح مسألة مستقبل المستوطنات الإسرائيلية في سيناء أمام الكنيست من أجل قراره بشأنها.

مرفق طيه نسخة من كتاب الرئيس السادات إليّ حول هذا الموضوع.

المخلص

التوقيع

جيمي كارتر

مرفق: رسالة من الرئيس السادات

رسالة من الرئيس جيمي كارتر الي الرئيس المصري أنور السادات، ٢٢ سبتمبر ١٩٧٨

عزيزي السيد الرئيس،

أنقل إليكم هنا نسخة من رسالة وردت إلى من رئيس الوزراء بيجين يشرح فيها كيف يقترح عرض قضية مستوطنات سيناء على الكنيست لكي يتخذ الأخير قراره.

وفي هذا الصدد أفهم من رسالتكم أن موافقة الكنيست على سحب جميع المستوطنين من سيناء وفق جدول زمني ضمن المهلة المحددة للتنفيذ معاهدة السلام هي شرط أساسي لأية مفاوضات حول معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل.

المخلص

التوقيع

جيمي كارتر

مرفق: رسالة من رئيس الوزراء مناحم بيجين

رسالة من الرئيس جيمي كارتر الى مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل. ٢٢ سبتمبر ١٩٧٨

عزيزي رئيس الوزراء،

أثبت هنا أنك ابلغتني ما يلي:

أ) في كل فقرة من وثيقة إطار العمل المتفق عليه، "المصريان، "الفلسطينيون" أو "الشعب الفلسطيني" يجري تفسيرهما وفيهما، رسيشران ويفهمان من قبلكم على أنهما يعنيان "فلسطينيين عرباً".

ب) في كل فقرة يظهر فيها التعبير "الضفة الغربية" يفهم رسيفهم من قبل حكومة إسرائيل على أنه يهودا والسامرة.

المخلص

التوقيع

جيمي كارتر

المصدر/ شريف، حسين. المفهوم السياسي والاجتماعي لليهود عبر التاريخ. ص265 ـ 273

ملحق رقم (14)

مشروع الرئيس الأمريكي رونالد ريجان عام 1982م

في الخطاب الذي ألقاه الرئيس الامريكي ريغان بتاريخ ٢ / ٩ / ١٩٨٢ وقال فيه ان الحرب اللبنانية قد اثبتت عدة امور لكن اثنتين من نتائجها اساسيتان لعملية السلام الاولى : ان الخسائر العسكرية التي لحقت بمنظمة التحرير الفلسطينية لم تقلل من تشوق الشعب الفلسطيني الى حل عادل لما يطالب به ، الثانية : فيما اثبتت الانتصارات العسكرية التي

حققتها اسرائيل في لبنان ان قواتها المسلحة هي في المرتبة الاولى في المنطقة ، فإن هذه القوات لا تستطيع وحدها جلب سلام عادل ودائم لاسرائيل وجيرانها .

ثم انتقل الرئيس الامريكي الى مبادرته لتحقيق السلام في الشرق الاوسط والتي تضمنت البنود التالية :

١ـ لا دولة فلسطينية في المملكة العربية لنهر الاردن وقطاع غزة (وقد قال الرئيس ريغان في خطابه . عندما نتطلع الى مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ، يبدو واضحا لي ان السلام لا يمكن تحقيقه بانشاء دولة فلسطينية مستقلة في تلك المناطق . . . وعليه فالولايات المتحدة الامريكية سوف لا تؤيد انشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة) .

٢ـ لا يحق لاسرائيل ضم الاراضي المحتلة . وقد قال الرئيس ريغان بهذا الخصوص (عندما نتطلع الى مستقبل الضفة الغربية يبدو واضحا ان السلام لا يتحقق بانشاء دولة فلسطينية مستقلة في تلك المناطق ، كما انه غير قابل للتحقيق على اساس سيادة اسرائيل او سيطرتها الدائمة على الضفة الغربية ، وغزة وعليه فان الولايات المتحدة سوف لا تؤيد انشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة وسوف لا تؤيد ضم اسرائيل او سيطرتها الدائمة عليها .

٣ـ تحقيق الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة بالارتباط مع الاردن . (وقد قال الرئيس ريغان في خطابه : الوضع النهائي لهذه الاراضي ـ ويقصد الضفة الغربية وقطاع غزة ـ يجب ان يتوصل اليه عن طريق الاخذ والعطاء في المفاوضات ، لكن وجهة النظر الجازمة للولايات المتحدة الامريكية هي ان ممارسة الحكم الذاتي من قبل فلسطينيي الضفة الغربية وغزة بالاشتراك مع الاردن توفر افضل فرصة لاقرار سلام راسخ وعادل ودائم .

٤ـ التجميد المباشر للمستوطنات الاسرائيلية الجديدة في الاراضي العربية المحتلة . ومما جاء في خطاب ريغان بهذا الخصوص : الولايات المتحدة الامريكية لن تؤيد استخدام اي اراض اضافية لغرض انشاء المستوطنات خلال الفترة الانتقالية وفي الواقع ان تبني اسرائيل فورا لتجميد انشاء المستوطنات يمكنه اكثر من اي عمل آخر ان يوجد الثقة اللازمة لاشتراك أوسع في هذه المفاوضات . فالمزيد من النشاط الخاص بالمستوطنات هو غير ضروري باي حال لامن اسرائيل ولن يكون من شأنه سوى تقليص ثقة العرب بان نتيجة نهائية يمكن التفاوض حولها بحرية وانصاف .

٥ـ عدم تقسيم مدينة القدس على ان يتم تحديد مستقبل المدينة عن طريق المفاوضات ومما جاء في خطاب ريغان : واخيرا فاننا ما زلنا مقتنعين بان القدس يجب ان تبقى غير مجزأة لكن وضعها النهائي يجب ان يقرر بالمفاوضات .

٦ـ التزام الولايات المتحدة الامريكية بحماية امن اسرائيل . وقد قال الرئيس ريغان . . . فالولايات المتحدة ستعارض اي اقتراح يتقدم من اي فريق وفي اي مرحلة من المفاوضات ، من شأنه ان يعرض امن اسرائيل للخطر . فالتزام امريكا بأمن اسرائيل راسخ لا يتزعزع ويمكنني ان اضيف ان التزامي على ذلك النحو .

وكان ريغان قد ذكر في البداية انه وكما هو محدد في اتفاقيات كامب ديفيد يجب ان تكون هناك فترة زمنية يحصل خلالها السكان الفلسطينيون للضفة الغربية وغزة على حكم ذاتي كامل بالنسبة لادارة شؤونهم، ويجب ان يعطى الاعتبار اللازم لمبدأ الحكم الذاتي لسكان تلك المناطق والمخاوف الامنية المشروعة للفرقاء المعنيين والقصد من فترة الخمسة اعوام التي ستبدأ بعد اجراء انتخابات حرة لسلطة حكم ذاتي فلسطينية هو ان يثبت للفلسطينيين انهم يستطيعون ادارة شؤونهم وأن حكما ذاتيا فلسطينيا كهذا لا يشكل خطرا على امن اسرائيل.

الهور، منير، الموسى، طارق: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ عام 1947م - 1985م، ص215-217

ملحق رقم (15)

مشروع السلام العربي (مشروع فاس) عام 1982م

نص البيان الختامي لقمة فاس العربية الثانية عشرة.

عقد بمدينة فاس مؤتمر القمة العربي الثاني عشر في ٢٩ محرم ١٤٠٢ هـ - الموافق ٢٥ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨١ م. واستأنف أعماله في ١٨ من شهر ذي العقدة ١٤٠٢ هـ - هجرية الموافق ٦/٩/٨٢ م. برئاسة جلالة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية. وقد شاركت جميع الدولة العربية باستثناء الجماهرية العربية الليبية.

واعتباراً للظرف الدقيق والخطير الذي تمر به أمتنا العربية وبوحي من المسؤولية القومية التاريخية درس أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والسيادة ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية القضايا الهامة المطروحة على المؤتمر واتخذوا بشأنها القرارات التالية:

الصراع العربي - الاسرائيلي

حيا المؤتمر صمود قوات الثورة الفلسطينية والشعبين اللبناني والفلسطيني والقوات المسلحة العربية السورية وأعلن مساندته للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد حقوقه الوطنية الثابتة وإيماناً من المؤتمر بقدرة الأمة العربية على تحقيق أهدافها المشروعة وإزالة العدوان وانطلاقاً من المبادىء والأسس والتي حددتها مؤتمرات القمة العربية وحصراً من الدول العربية على الاستمرار بالعمل بكل الوسائل من أجل تحقيق السلام القائم على العدل في منطقة الشرق الأوسط وإعتماداً على مشروع

فخامة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبه الذي يعتمد الشرعية الدولية أساساً لحل القضية الفلسطينية وعلى مشروع جلالة الملك فهد بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية حول السلام في الشرق الأوسط وفي ضوء المناقشات والملاحظات التي أبداها أصحاب الجلالة والفخامة والسمو الملوك والرؤساء والأمراء قرر المؤتمر اعتماد المبادىء التالية:

١ - إنسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية.

٢ - إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل بعد عام ١٩٦٧ في الأراضي العربية.

٣ - ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان بالأماكن المقدسة.

٤ - تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعي والوحيد وتعويض من لا يرغب في العودة.

٥ - تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

٦ - قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.

٧ - يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

٨ - يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادىء

طوق، جوزيف الخوري: الاتفاقات العربية - الإسرائيلية، ج3، مج3، ص106-107

ملحق رقم (16)

مشروع الرئيس السوفيتي ليونيد برنجنيف للسلام عام 1982م

في خطاب له يوم ١٥ /٩/ ١٩٨٢ في مأدبة على شرف رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية علي ناصر محمد حدد ليونيد بريجينيف رئيس مجلس السوفيات الأعلى في الاتحاد السوفيتي " مبادئ السلام العادل والراسخ في الشرق الأوسط "، وذلك خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان وبعد أسبوعين من مبادرة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، حيث قال " أن قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ نص على تأسيس دولتين ذات سيادة عربية ويهودية في أراضي فلسطين، ومن التهور الاعتقاد بانه يمكن تنفيذ الجزء المتعلق بإقامة دولة يهودية وتجاهل الجزء الآخر الذي ينص على إقامة دولة فلسطينية تجاهلاً تاماً أبدياً "

وقال : " إن السلام العادل والراسخ في الشرق الأوسط يقوم على مبادئ ستة "(١٢)

١- تطبيق مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير عن طريق العدوان، ويعني ذلك أن يعاد إلى العرب جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ .

٢- تأمين الحق الثابت للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة خاصة به عملياً في الأراضي الفلسطينية التي سوف يتم تحريرها من الاحتلال الإسرائيلي وتمكين اللاجئين من العودة أو التعويض .

٣- إعادة الجزء الشرقي من القدس إلى العرب، ليصبح جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية، مع تأمين حرية ممارسة الشعائر الدينية للأديان الثلاثة في مدينة القدس.

٤- تأمين حق جميع دول المنطقة في الوجود والتطور السلميين والآمنين .

٥- إنهاء حالة الحرب وإحلال السلام بين الدول العربية وإسرائيل .

٦- إعداد ضمانات دولية للتسوية يقرها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الدولي .

ودعا إلى جهود جماعية لتحقيق ذلك بمشاركة منظمة التحرير بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

ورحب الجانب العربي وعلى رأسه منظمة التحرير بالمشروع فيما رفضته إسرائيل.

الحمد، جواد: المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص481-482

ملحق رقم (17)

مشروع الكونفدرالية الأردنية ـ الفلسطينية عام (1984م ـ عام 1985م)

لدى افتتاحه اجتماعات الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان يوم ٢٢/١١/١٩٨٤، طرح الملك حسين على اعضاء المجلس الخطوط العريضة لاطار مبادرة اردنية ـ فلسطينية حين قال: «ان المعطيات القائمة على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية تقتضي التمسك بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ كأساس لتسوية سلمية عادلة. ومبدأ الارض مقابل السلام هو الشاخص الذي نستهدي به في اي مبادرة نخرج بها الى العالم. وهذا المبدأ ليس شرطا مسبقا، بل الاطار الذي تجري ضمنه المفاوضات وهو لذلك غير قابل للتفاوض. والمفاوضات التي نرى ضرورة اجرائها في اطار مؤتمر دولي للسلام، فتدور حول الوسائل والاساليب والالتزامات الكفيلة بتحقيق مبدأ الارض مقابل السلام، اما المؤتمر الدولي فيعقد تحت اشراف الامم المتحدة بحضور اعضاء مجلس الامن الدائمين وسائر اطراف النزاع، وتحضره منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى.

وفي خطاب الملك حسين امام اعضاء مجلس الشعب المصري يوم ٢/١٢/١٩٨٤ تم عرض بنود المبادرة الاردنية ـ الفلسطينية والتي تضمنت كما جاء في خطاب الملك.

١ ـ الارض مقابل السلام، وهو المبدأ الذي ينبغي أن تستند اليه اي تسوية سلمية عادلة ودائمة ومتوازنة. وهو غير قابل للتفاوض. وليس شرطا مسبقا كما تدعي اسرائيل، والا اصبح قابلا للمساومة عليه، ولان هذا المبدأ منصوص عليه في قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ فإن التمسك بهذا القرار يغدو امرا ضروريا.

٢ ـ مفاوضات السلام تجري حول الوسائل والاساليب والالتزامات التي تحقق هذا المبدأ وتثبته.

٣ ـ مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في اي مفاوضات تجري على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

٤ ـ تجري المفاوضات في اطار مؤتمر دولي ترعاه الامم المتحدة وتشارك فيه الدول دائمة العضوية في مجلس الامن مع سائر اطراف النزاع، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية.

٥ ـ الاردن لن يكون بديلا عن الفلسطينيين في اية مفاوضات لكنه مستعد لان يكون شريكا مع المنظمة في اية مبادرة سلام أو مسعى سلمي لحل القضية الفلسطينية.

وفي الحادي عشر من شباط ١٩٨٥ وفي اعقاب اجتماعات موسعة بين المسؤولين الاردنيين والفلسطينيين تم اقرار الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني والذي تضمن النقاط التالية :

اولا : يتم التحرك الاردني ـ الفلسطيني على اساس الشرعية الدولية التي تمثلها قرارات الامم المتحدة والتي تنص بوضوح على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني مع مراعاة القرارات رقم ٢٤٢ و٣٣٨.

ثانيا : ان اية عملية للسلام يجب ان تتم من خلال المؤتمر الدولي الذي يجب ان يشارك فيه الشعب الفلسطيني كطرف اساسي ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية ، الى جانب الدول الاعضاء الدائمة العضوية في مجلس الامن.

ثالثا : الاعتراف بمبدأ السلام مقابل الارض في اطار المبادىء التي تنص على حقوق الشعب الفلسطيني ، وعدم جواز ضم الاراضي بالقوة ، وضرورة الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على ارضه.

رابعا : الاتفاق على ان تكون العلاقة المستقبلية بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية علاقة كونفدرالية فيما اذا قامت الدولة الفلسطينية.

خامسا : الاتفاق على ان تنعقد القمة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية لاختيار الاعضاء الذين سيشتركون مع الاردن في مفاوضات السلام.

سادسا : الاتفاق على انه في حالة نجاح مفاوضات الملك فهد في واشنطن وقبول الادارة الامريكية بمقترحاته ان تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بخطوات متقدمة نحو الاقتراح الامريكية القاضي بالاعتراف المتبادل.

سابعا : الاتفاق على يقوم الملك حسين بزيارة الجزائر للتباحث مع الرئيس الجزائري وعرض خلاصة الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني والسعي لدى الجزائر باقناع بقية الدول العربية بجدوى مثل هذا التحرك لمصلحة القضية الفلسطينية.

الهور ، منير ، الموسى ، طارق: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ عام 1947م ـ 1985م، ص230-231

ملحق رقم (18)

مشروع منظمة التحرير الفلسطينية عام 1988م

• مبادرة السلام الفلسطينية الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني في الدورة غير العادية التاسعة عشرة التي عُقدت في الفترة من ١٢-١٥/ تشرين ثاني ١٩٨٨م الموافق ٢-٥/ ربيع الآخرة ١٤٠٩هـ في الجزائر

وفيما يتعلق بالمجال السياسي ورد في البيان السياسي للدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ما يلي :-

إن المجلس الوطني الفلسطيني من موقع المسؤولية تجاه شعبنا الفلسطيني وحقوقه الوطنية ورغبته في السلام استناداً إلى إعلان الاستقلال الصادر يوم ١٥/ ١١/ ١٩٨٨ وتجاوباً مع الإرادة الإنسانية الساعية لتعزيز الانفراج الدولي ونزع السلاح النووي وتسوية النزاعات الإقليمية بالوسائل السلمية : يؤكد عزم منظمة التحرير الفلسطينية على الوصول إلى تسوية سياسية شاملة للصراع العربي - الإسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية في إطار ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء وأحكام الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وآخرها قرارات مجلس الأمن الدولي ٦٠٥/ ٦٠٧/ ٦٠٨ وقرارات القمم العربية بما يضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطني، ويضع ترتيبات الأمن والسلام لكل دول المنطقة.

وتحقيقاً لذلك يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على :

(١) ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعّال الخاص بقضية الشرق الأوسط وجوهرها القضية الفلسطينية تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وجميع أطراف الصراع في المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة آخذين بالاعتبار أن المؤتمر الدولي ينعقد على قاعدة قراري

مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ٣٣٨ وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير عملاً بمبادىء وأحكام ميثاق الأمم المتحدة بشأن حق تقرير المصير للشعوب، وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة أو بالغزو العسكري ووفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية.

(٢) انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ العام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربي.

(٣) الغاء جميع اجراءات الإلحاق والضم وإزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية منذ العام ١٩٦٧.

(٤) السعي لوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة لحماية شعبنا ولتوفير مناخ مؤات لإنجاح أعمال المؤتمر الدولي والوصول إلى تسوية سياسية شاملة وتحقيق الأمن والسلام للجميع بقبول ورضى متبادلين ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سيادتها الفعلية على هذه الأراضي.

(٥) حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن.

(٦) ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية في الأماكن المقدسة في فلسطين لأتباع جميع الأديان.

(٧) يضع مجلس الأمن ويضمن ترتيبات الأمن والسلام بين جميع الدول المعنية في المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية.

ويؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على قراراته السابقة بشأن العلاقة المميزة بين الشعبين الأردني والفلسطيني، وأن العلاقة المستقبلية بين دولتي الأردن وفلسطين ستقوم على أسس كونفدرالية وعلى أساس الاختيار الطوعي

الحر للشعبين الشقيقين تعزيزاً للروابط التاريخية والمصالح الحيوية المشتركة بينهما.

ويجدد المجلس الوطني التزامه بقرارات الأمم المتحدة التي تؤكد حق الشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي والاستعمار والتمييز العنصري وحقها في النضال من أجل استقلالها ويُعلن مجدداً رفضه للإرهاب بكل أنواعه بما في ذلك إرهاب الدولة مؤكداً التزامه بقراراته السابقة بهذا الخصوص وقرار القمة العربية في الجزائر لعام ١٩٨٨ وقراري الأمم المتحدة ٤٢/١٥٩ لعام ١٩٨٧ و٤٠/٦١ لعام ١٩٨٥ وكما ورد في إعلان القاهرة الصادر بتاريخ ١٩٨٥/١١/٧ بهذا الخصوص.

إعلان الاستقلال

على أرض الرسالات السماوية إلى البشر، على أرض فلسطين ولد الشعب العربي الفلسطيني، نما وتطور، وأبدع وجوده الإنساني والوطني عبر علاقة عضوية، لا انفصام فيها ولا انقطاع، بين الشعب والأرض والتاريخ.

بالثبات الملحمي في المكان والزمان، صاغ شعب فلسطين هويته الوطنية، وارتقى بصموده في الدفاع عنها إلى مستوى المعجزة، فعلى الرغم مما أثاره سحر هذه الأرض القديمة وموقعها الحيوي على حدود التشابك بين القوى والحضارات... من مطامح ومطامع وغزوات كانت ستؤدي إلى حرمان شعبها من إمكانية تحقيق استقلاله السياسي، إلّا أن ديمومة التصاق الشعب بالأرض هي التي منحت الأرض هويتها، ونفحت في الشعب روح الوطن، مطعّماً، بسلالات الحضارة، وتعدد الثقافات، مستلهماً نصوص تراثه الروحي والزمني، واصل الشعب العربي الفلسطيني، عبر التاريخ، تطوير ذاته في التوحد الكلي بين الأرض والإنسان وعلى خطى الأنبياء المتواصلة على هذه الأرض المباركة، أعلن على كل مئذنة صلاة الحمد للخالق ودق مع جرس كل كنيسة ومعبد ترنيمة الرحمة والسلام.

المعايطة، سميح: في التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، ص205-207

ملحق رقم (19)

مشروع رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير عام 1989م

يُعتبر مشروع السلام الإسرائيلي أو ما يُسمى [مبادرة شامير] من أهم المشاريع المطروحة لتسوية القضية الفلسطينية كجزء من تسوية الصراع العربي - الصهيوني ويكتسب هذا المشروع أهميته للأسباب التالية:

(١) تبني الحكومة الإسرائيلية هذا المشروع واعتباره المشروع الوحيد الصالح لحل القضية الفلسطينية، ويُمثل السقف الأعلى للتنازل الإسرائيلي، ولا ترى الحكومة الإسرائيلية - وحتى أحزاب المعارضة - أي تسوية للقضية الفلسطينية لا تقوم على أساس هذا المشروع وهذا ما عبّر عنه قادة الكيان الصهيوني وعلى رأسهم إسحق شامير.

(٢) التفوق العسكري والسياسي للكيان الصهيوني في المنطقة وخاصة بعد أزمة الخليج، إن هذا التفوق يُعتبر عاملاً مهماً في تعزيز التشدد الصهيوني وعدم الرغبة في إبداء أي قدر من المرونة في التعامل مع أي تحرك لإيجاد تسوية للقضية الفلسطينية.

(٣) الواقع السياسي العربي والفلسطيني وما يتصف به من استعداد للتعامل بمرونة كبيرة مع المطالب الصهيونية.

(٤) الواقع الدولي الذي يتسم بعدم القدرة على التأثير بشكل واضح باتجاه المصالح العربية فالولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وأوروبا تُعلن إنها لن تضغط على الكيان الصهيوني وإنها ليست سوى وسيط يسعى لتقريب وجهات النظر وتضييق الفجوة بين أطراف الصراع مع قيام هذه الدول بدور واضح في الضغط على الجانب العربي ومحاولة دفعه باتجاه تحقيق الشروط الصهيونية للتسوية.

(٥) عدم وجود أي مشروع للتسوية بشكل واضح سواءاً كان عربياً أو دولياً مدعوماً بقوة سياسية تعمل على تحقيقه.

لهذه العوامل وغيرها يُمكن القول إن مبادرة الحكومة الإسرائيلية تُعتبر أكثر المشاريع تداولاً عربياً ودولياً وصهيونياً وهو يمتلك أكبر فرصة للنجاح قياساً لغيره من المشاريع.

- فدراسة هذا المشروع والوقوف على حجم الحقوق التي يُعيدها للشعب الفلسطيني أمرٌ في غاية الأهمية سواءً كانت هذه الدراسة على المستوى الشعبي أو المستوى الرسمي.

إن هذا المشروع يُعتبر امتداداً لاتفاقيات كامب ديفيد بل إن اتفاقيات كامب ديفيد تُعيد للشعب الفلسطيني من الحقوق السياسية والوطنية أكثر مما يُعيده له مشروع السلام الإسرائيلي.

«مبادرة الحكومة الإسرائيلية للسلام»

١٩٨٩/٥/١٤

- [مواصلة للمساعي والنشاطات الحثيثة التي بدأتها حكومة الثنائي شامير/ رابين منذ أن تشكلت الحكومة الإسرائيلية الموسعة في ١٩٨٨/١٢/٢٠ ومن أجل التواجد على الساحة الدبلوماسية خاصة بعد مبادرة السلام الفلسطينية التي طرحتها منظمة التحرير الفلسطينية في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني تمكنت الحكومة الإسرائيلية من صياغة وبلورة مبادرة مشتركة وافقت عليها الحكومة الإسرائيلية في ١٩٨٩/٥/١٤ بأغلبية عشرين صوتاً مقابل ستة أصوات عارضتها، وفي ١٩٨٩/٥/١٧ عرض رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير تفاصيل المبادرة على الكنيست الإسرائيلي حيث تمت مناقشتها، وقد وافق عليها الكنيست بأغلبية (٤٣) صوتاً مقابل (١٥) صوتاً معارضاً و(١١) صوتاً امتنعوا عن التصويت.

• نص المبادرة:

• أمور عامة

(١) تطرح هذه الوثيقة أُسس المبادرة السياسية لحكومة إسرائيل التي تعالج استمرار مسيرة السلام وإنهاء حالة الحرب مع الدول العربية، والحل لعرب (يهودا والسامرة) وقطاع غزة، والسلام مع الأردن، بالإضافة إلى حل مشاكل سكان مخيمات اللاجئين في (يهودا والسامرة) وقطاع غزة.

(٢) تشمل الوثيقة:-

(أ) الأُسس التي بُنيت عليها المبادرة.

(ب) تفاصيل الاجراءات وتطبيقها.

(ج) ذكر موضوع الانتخابات تحت البحث.

وستعالج بصفة منفصلة تفاصيل أخرى تتعلق بالانتخابات بالإضافة إلى مواضيع أخرى من المبادرة.

• مقدمات أساسية:

(٣) تعتمد المبادرة على افتراض أن هناك إجماعاً وطنياً لها على أساس الأطر الأساسية لحكومة إسرائيل بما في ذلك النقاط التالية:

(أ) إسرائيل تتوق إلى السلام واستمرار المسيرة السياسية عن طريق مفاوضات مباشرة تعتمد على أُسس اتفاقيات كامب ديفيد.

(ب) تُعارض إسرائيل إنشاء دولة فلسطينية إضافية في قطاع غزة والمنطقة بين إسرائيل والأردن.

(جـ) لن تُجري إسرائيل مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية.

(د) لن يكون هناك تغيير في وضع (يهودا والسامرة وغزة غير ذلك المعمول به بموجب الأطر الأساسية للحكومة.

• المواضيع التي ستبحث في مسيرة السلام:

(٤) (أ) تنظر إسرائيل بأهمية إلى أن السلام بين إسرائيل ومصر المعتمد على اتفاقيات كامب ديفيد ليكون كحجر زاوية لتوسيع السلام في المنطقة، وإن هذا السلام ينادي من أجل جهد مشترك لتقوية السلام وتوسيعه عبر مشاورات مستمرة.

(ب) تطالب إسرائيل بإقامة علاقات سلام بينها وبين الدول العربية التي ما زالت تحافظ على حالة الحرب معها من أجل تشجيع تسوية شاملة للنزاع العربي - الإسرائيلي بما في ذلك الاعتراف والمباحثات المباشرة وإنهاء المقاطعة والعلاقات الدبلوماسية وإيقاف النشاط المعادي في المؤتمرات والمؤسسات الدولية بالإضافة إلى التعاون الإقليمي والثنائي.

(جـ) تنادي إسرائيل بجهود دولية من أجل حل مشكلة سكان مخيمات اللاجئين في (يهودا والسامرة) وقطاع غزة من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية وإعادة تأهيلهم وإسرائيل مستعدة لأن تكون شريكاً في هذا الجهد.

(د) من أجل تشجيع المسيرة السياسية عبر المفاوضات التي تؤدي إلى السلام تقترح إسرائيل إجراء انتخابات حرة وديموقراطية بين السكان الفلسطينيين العرب في (يهودا والسامرة) وقطاع غزة في جو خال من العنف أو التهديد أو الإرهاب.

وفي هذه الانتخابات سيتم اختيار ممثلين لإجراء مفاوضات حول فترة انتقالية من (الحكم الذاتي) وستكون هذه الفترة امتحاناً للتعايش والتعاون. وفي فترة لاحقة ستجري مفاوضات من أجل تسوية موافق عليها ستحقق السلام بين إسرائيل والأردن.

(هـ) تعالج جميع الخطوات المذكورة في ذات الوقت.

(و) فيما يلي تفاصيل ما ذكر في البند (د).

• الأسس التي تؤلف مراحل المبادرة:

• المبادرة تعتمد على مرحلتين:

(أ) المرحلة (أ) مرحلة انتقالية من أجل اتفاقية مؤقتة.

(ب) المرحلة (ب) الحل الدائم.

(٦) الاتصال بين المراحل هو جدول زمني تبنى فيه الخطة: إن المسيرة السلمية التي ترسمها المبادرة تعتمد على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين أنشئت على أساسهما اتفاقيات كامب ديفيد.

• الجدول الزمني:

(٧) تستمر المرحلة الانتقالية لمدة خمس سنوات.

(٨) في أقرب فرصة ممكنة ـ ولكن ليس بعد السنة الثالثة بعد بدء المرحلة الانتقالية ـ تبدأ المفاوضات من أجل تحقيق الحل الدائم.

• الأطراف المشتركة في المفاوضات في المرحلتين:

(٩) تشمل الأطراف المشتركة في المفاوضات للمرحلة الأولى «الاتفاقية المؤقتة» إسرائيل وممثلين منتخبين من السكان الفلسطينيين العرب في «يهودا والسامرة» وقطاع غزة وستدعى كل من الأردن ومصر من أجل الاشتراك في المفاوضات إذا رغبتا في ذلك.

(١٠) الأطراف المشتركة في المفاوضات في المرحلة الثانية [الحل الدائم] تشمل إسرائيل والممثلين المنتخبين للسكان الفلسطينيين العرب في (يهودا والسامرة) وقطاع غزة بالإضافة إلى الأردن. وعلاوة على ذلك يمكن لمصر أن تشترك في هذه المفاوضات، وفي المفاوضات بين السكان الفلسطينيين العرب في (يهودا والسامرة) وقطاع غزة سيجري إتمام معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن.

• فحوى الفترة الانتقالية.

(١١) خلال الفترة الانتقالية سيمنح السكان الفلسطينيون العرب في (يهودا والسامرة) وقطاع غزة الحكم الذاتي وعن طريقه يديرون شؤونهم في الحياة اليومية بأنفسهم. ويستمر إسرائيل في أن تكون مسؤولة عن الأمن والشؤون الخارجية وجميع الأمور التي تتعلق بالسكان الإسرائيليين في (يهودا والسامرة) وقطاع غزة، وستدرس المواضيع التي تتعلق بتطبيق خطة الحكم الذاتي، ويقرر بشأنها ضمن إطار المفاوضات من أجل الاتفاقية المؤقتة.

• فحوى الحل الدائم:

(١٢) في المفاوضات من أجل الحل الدائم يحق لكل طرف ان يطرح للمناقشة جميع المواضيع التي يرغبها.

(١٣) سيكون هدف المفاوضات:

(أ) تحقيق الحل الدائم المقبول لدى الأطراف المشاركة في المفاوضات.

(ب) ترتيب أمور السلام والحدود بين إسرائيل والأردن.

• تفاصيل المسيرة من أجل تطبيق المبادرة:

(١٤) أولاً وقبل كل شيء الحوار والاتفاق السياسي بين السكان الفلسطينيين العرب في (يهودا والسامرة) وقطاع غزة بالإضافة إلى مصر والأردن إذا رغبتا في الاشتراك كما ذكر سابقاً في المفاوضات حول الأسس التي تؤلف المبادرة.

(١٥) (أ) يتبع ذلك مباشرة مراحل التحضيرات وتطبيق عملية الانتخابات حيث سيتم انتخاب ممثلين عن (يهودا والسامرة) وقطاع غزة ويكون هذا التمثيل:-

(١) شريكاً في إجراء المفاوضات من أجل المرحلة الانتقالية (الاتفاقية المؤقتة).

(٢) يؤلف السلطة الحاكمة في الحكم الذاتي خلال المرحلة الانتقالية.

(٣) عنصراً فلسطينياً اساسياً يخضع للاتفاق بعد ثلاث سنوات في المفاوضات من أجل الحل الدائم.

(ب) في فترة التحضيرات والتطبيق يجب تهدئة العنف في (يهودا والسامرة) وقطاع غزة.

(١٦) أما بالنسبة لفحوى الانتخابات فهناك توصية بأن يتم تبني اقتراح بانتخابات إقليمية، وسيحدد تفاصيل ذلك في المناقشات اللاحقة.

(١٧) يجوز لكل فلسطيني عربي يسكن في (يهودا والسامرة) وقطاع غزة الذي يتم انتخابه من قبل السكان لتمثيلهم - بعد أن يكون قد انتخب بموجب الوثائق المفصلة التي تحدد فحوى الانتخابات - أن يكون مشتركاً في إجراء المفاوضات مع إسرائيل بصفة شرعية.

(١٨) تكون الانتخابات حرة وديموقراطية وسرية

(٩) بعد انتخاب الممثلين الفلسطينيين مباشرة ستجري مفاوضات معهم من أجل الوصول إلى اتفاقية مؤقتة خلال المرحلة الانتقالية التي ستستمر مدة خمس سنوات كما ذُكر آنفاً.

وفي هذه المفاوضات ستحدد الأطراف جميع المواضيع التي تتعلق بفحوى الحكم الذاتي والترتيبات الضرورية من أجل تطبيقها.

(٢٠) في أقرب وقت ممكن - ولكن ليس بعد السنة الثالثة بعد تكوين الحكم الذاتي - ستبدأ المفاوضات من أجل الحل الدائم.

وخلال فترة هذه المفاوضات وحتى توقيع الاتفاقية من أجل حل دائم سيستمر العمل بالحكم الذاتي كما هو محدد بالمفاوضات من أجل الاتفاقية المؤقتة.

مصدر/ المعايطة، سميح: في التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي، ص156–162

ملحق رقم (20)

نقاط مبارك العشر عام 1989م.

البنود : (*)

(١) حق التصويت والترشيح في الإنتخابات لجميع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بمن فيهم سكان القدس الشرقية .

(٢) حرية القيام بحملات إنتخابية قبل وأثناء الإنتخابات .

(٣) قبول إشراف دولي على عملية الإنتخابات .

(٤) الإلتزام المسبق من جانب الحكومة (الإسرائيلية) بأن تقبل نتائج الإنتخابات .

(٥) إلتزام الحكومة (الإسرائيلية) بألا تؤدي الإنتخابات إلى مرحلة إنتقالية فقط بل إلى تسوية نهائية على مبدأ مقايضة الأرض بالسلام الوارد في قرار الأمم المتحدة (٢٤٢، ٣٣٨) .

(٦) إنسحاب الجيش (الإسرائيلي) من مناطق الإقتراع خلال الإنتخابات .

(٧) ألا يدخل أي (إسرائيلي) الضفة الغربية وقطاع غزة يوم الإنتخابات باستثناء أولئك الذين يعملون هناك وسكان المستوطنات .

(٨) أن تقوم لجنة (إسرائيلية) - فلسطينية مشتركة بالإعداد للإنتخابات خلال فترة تحضيرية لا تزيد عن شهرين .

(٩) أن تضمن الولايات المتحدة جميع النقاط السابقة بالإضافة إلى إعلان مسبق لهذا المعنى من الحكومة (الإسرائيلية) .

(١٠) وقف الإستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة .

السنوار ، زكريا: مشاريع تسوية قضية فلسطين من عام 1920م - عام 1991م، ص127-128

منحق رقم (21)

نقاط بيكر الخمس عام 1989م

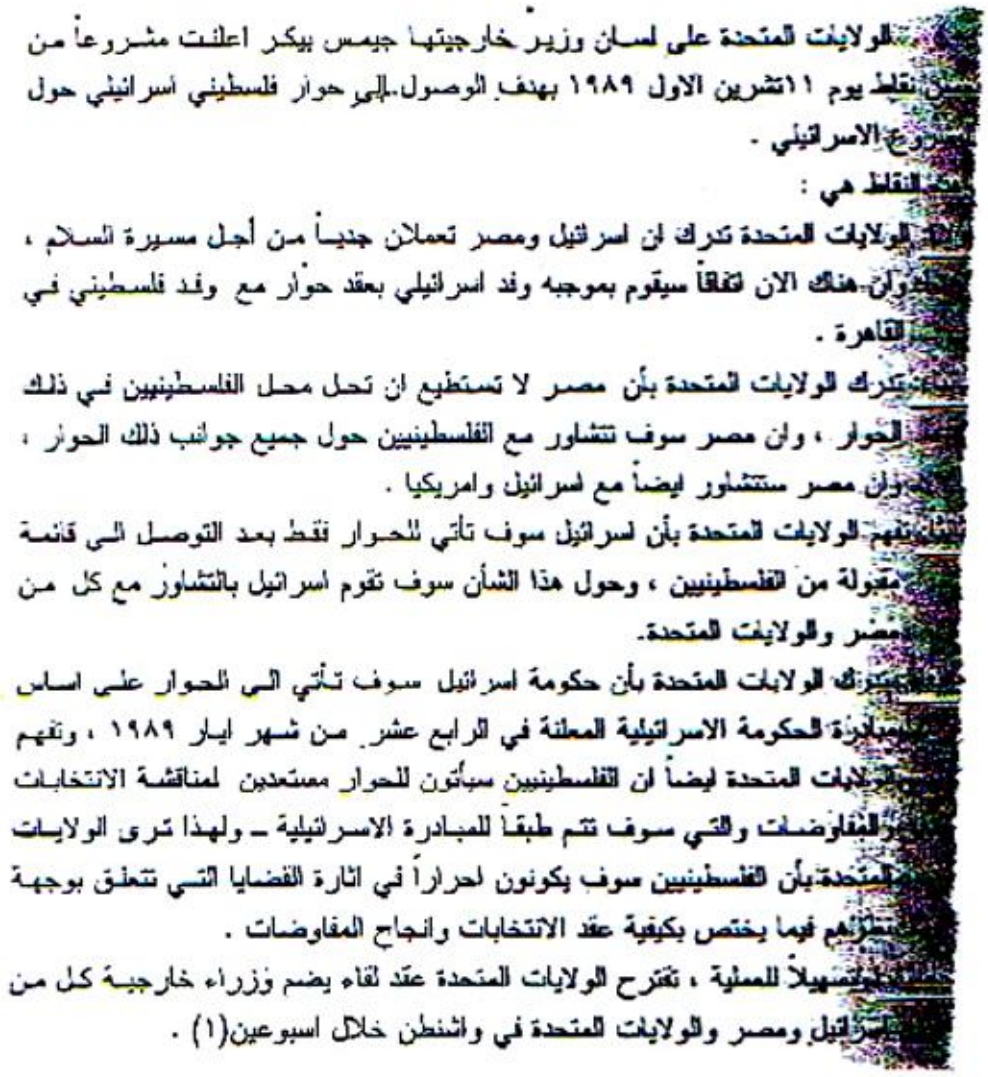

الولايات المتحدة على لسان وزير خارجيتها جيمس بيكر اعلنت مشروعاً من
نقاط يوم ١١تشرين الاول ١٩٨٩ بهدف الوصول إلى حوار فلسطيني اسرائيلي حول
المشروع الاسرائيلي .

النقاط هي :

الولايات المتحدة تدرك ان اسرائيل ومصر تعملان جدياً من أجل مسيرة السلام ،
وان هناك الان اتفاقاً سيقوم بموجبه وفد اسرائيلي بعقد حوار مع وفد فلسطيني في
القاهرة .

تدرك الولايات المتحدة بأن مصر لا تستطيع ان تحل محل الفلسطينيين في ذلك
الحوار ، وان مصر سوف تتشاور مع الفلسطينيين حول جميع جوانب ذلك الحوار ،
وان مصر ستتشاور ايضاً مع اسرائيل وامريكيا .

تتفهم الولايات المتحدة بأن اسرائيل سوف تأتي للحوار فقط بعد التوصل الى قائمة
مقبولة من الفلسطينيين ، وحول هذا الشأن سوف تقوم اسرائيل بالتشاور مع كل من
مصر والولايات المتحدة.

تدرك الولايات المتحدة بأن حكومة اسرائيل سوف تأتي الى الحوار على اساس
مبادرة الحكومة الاسرائيلية المعلنة في الرابع عشر من شهر ايار ١٩٨٩ ، وتفهم
الولايات المتحدة ايضاً ان الفلسطينيين سيأتون للحوار مستعدين لمناقشة الانتخابات
والمفاوضات والتي سوف تتم طبقاً للمبادرة الاسرائيلية ـ ولهذا ترى الولايات
المتحدة بأن الفلسطينيين سوف يكونون احراراً في اثارة القضايا التي تتعلق بوجهة
نظرهم فيما يختص بكيفية عقد الانتخابات وانجاح المفاوضات .

وتسهيلاً للعملية ، تقترح الولايات المتحدة عقد لقاء يضم وزراء خارجية كل من
اسرائيل ومصر والولايات المتحدة في واشنطن خلال اسبوعين(١) .

أبو عفيفة، طلال: الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية عام 1879م ـ عام 1979م، ص467

ملحق رقم (22)

مشروع الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عام 1991م

بعد انتهاء حرب الخليج اصبح من الضروري ان تعيد الولايات المتحدة الحوار م ت ف بعدما اوقفته في وقت سابق بسبب محاولة مجموعة تابعة لابو العباس الوصول الى شاطئ تل ابيب لتنفيذ عملية فدائية كبيرة . وطلبت م ت ف عبر قنوات عربية رسمية اعادة هذا الحوار الا ان واشنطن رفضت ذلك بحجة ازمة الخليج . وقد دعا بسام شريف مستشار ياسر عرفات الى استئناف الحوار الفلسطيني الامريكي لأهمية ذلك لاحلال السلام في الشرق الاوسط . وقال ابو شريف " ان فتح مثل هذا الحوار سيعد علامة جديدة من قبل الادارة الامريكية التي استخدمت حتى الان مقياسين مختلفين في التعامل مع القرارات الدولية المتصلة بالخليج وقرارات مجلس الامن المتصلة بالقضية الفلسطينية .

وبعد انتهاء حرب الخليج حاولت الولايات المتحدة ان تظهر انها لا تكيل بمكيالين فاطلق بوش يوم ٦ آذار ١٩٩١ مبادرته ذات النقاط الاربع لحل مشكلة الشرق الاوسط وهي :

تطبيق القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ .
الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .
مبدأ الارض مقابل السلام .
الامن والسلام لدولة اسرائيل .

أبو عفيفة، طلال: الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية عام 1879م - عام 1979م، ص502-503

ملحق رقم (23)

ورقة التأكيدات (الضمانات) الأمريكية عام 1991م

نص «مذكرة التفاهم»
الأميركية الفلسطينيين
تاريخ ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١

أولاً: حول أساس التسوية

إن سلاماً شاملاً يجب أن يقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وإن نتيجة كهذه يتبغي أن توفّر أيضاً الأمن والاعتراف لكل دول المنطقة بما فيها اسرائيل، وللحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.

إن العملية التي نسعى لصنعها ستقدّم فرصة من خلال مفاوضات الأخذ والعطاء لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي وخلق علاقة جديدة، حيث يمكن للفلسطينيين والاسرائيليين أن يحترم كلٌ منهما أمن الآخر وهويته وحقوقه السياسية، ونحن نفهم أن الفلسطينيين يحتاجون لامتلاك السيطرة على القرارات ومنها الاقتصادية التي تؤثّر على حياتهم.

ثانياً: حول آلية المؤتمر

أ ـ الولايات المتحدة لا تدعم الربط بين المفاوضات في المسارات المختلفة ويجب أن تتقدّم المفاوضات بأقصى سرعة ممكنة للتوصل إلى اتفاقات.

ب ـ المحادثات الثنائية المباشرة تبدأ خلال يومين من الجلسة الافتتاحية، والمحادثات المشتركة حول القضايا الإقليمية خلال أسبوعين.

جـ ـ ستبذل الولايات المتحدة قصارى جهدها لتضمن تقدّم العملية على كلا المسارين لتحقيق هدف التسوية الشاملة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي.

د ـ الولايات المتحدة لا تدعم خلال الاستمرار الفاعل للمفاوضات أية عملية موازية منافسة في مجلس الأمن الدولي.

ثالثاً: حول التمثيل الفلسطيني

أ ـ تعتقد أن وفداً أردنياً ـ فلسطينياً مشتركاً يقدّم أكثر الطرق الواعدة لإنجاز الحقوق السياسية للفلسطينيين.

ب ـ الفلسطينيون فقط هم الذين بإمكانهم أن يختاروا أعضاء وفدهم الذي لن يكون عرضة لأي «فيتو» من أي طرف.

إن أعضاء هذا الوفد سيكونون فلسطينيين من المناطق يرافقون كل مفاوضات على مسارين ومراحل وعلى استعداد للعيش بسلام مع اسرائيل، ولا يمكن إجبار أي طرف على الجلوس مع أي شخص لا يريد الجلوس معه.

جـ ـ الفلسطينيون أحرار بإعلان جزلهم من الوفد المشترك وتقديم بيان افتتاحي خلال المؤتمر، ويمكنهم أيضاً أن يثيروا أية قضية تتعلّق بجوهر المفاوضات خلال المفاوضات.

د ـ ما من شيء يقوم به الفلسطينيون في اختيارهم لأعضاء وفدهم في هذه المرحلة من المفاوضات سيؤثّر على مطالبهم في القدس الشرقية، أو يشكّل سابقة وحكماً مسبقاً على نتائج المفاوضات.

هـ ـ موقف الولايات المتحدة هو أن القدس يجب أن لا تكون مطلقاً مرّة أخرى مدينة مقسّمة ووضعها النهائي يجب أن يحدّد خلال المفاوضات.

و ـ الموقف الأميركي يرى بأنه يمكن أن يكون هناك فلسطيني من عائلة مقدسية شهيرة من سكّان الأردن في الجانب الأردني من الوفد المشترك.

ز ـ الموقف الأميركي يرى أن للمقدسيين الحق في التصويت في انتخابات سلطة الحكم الذاتي الانتقالية.

حـ ـ تعتقد الولايات المتحدة أن الشرق مقدسيين والفلسطينيين خارج المناطق المحتلّة الذين تنطبق عليهم المعايير الثلاثة يجب أن يكونوا قادرين على المشاركة في مفاوضات المرحلة النهائية.

ط ـ الولايات المتحدة تدعم حق الفلسطينيين في إثارة أية قضية بما فيها قضية القدس الشرقية على طاولة المفاوضات.

رابعاً: حول الاستيطان

الولايات المتحدة عارضت وستواصل معارضة النشاط الاستيطاني في المناطق المحتلّة عام ١٩٦٧ والذي يبقى عقبة في طريق السلام.

خامساً: حول الفترة الزمنية والسقف الزمني

أ ـ هناك حاجة لفترة انتقالية لكسر حواجز الشك وعدم الثقة ولوضع أسس لمفاوضات مستمرّة حول الوضع النهائي للمناطق المحتلّة.

ب ـ هذه المفاوضات حول الترتيبات الانتقالية تشمل النقل السلمي والمنظّم للسلطة من اسرائيل للفلسطينيين. إن الفلسطينيين يحتاجون لنيل سيطرة عاجلة على القرارات السياسية والاقتصادية التي ستؤثّر على حياتهم وليتكيّفوا مع وضع جديد يديرون فيه الضفّة الغربية وقطاع غزة.

جـ ـ المفاوضات الثنائية حول وضع المناطق المحتلّة ستسير على مراحل بدءاً بمحادثات حول ترتيبات حكم الذات الانتقالية، وتليها في ما لا يتجاوز السنة الثالثة للمرحلة الانتقالية مفاوضات حول الوضع النهائي. إن المرحلة الانتقالية ستستمرّ خمس سنوات.

إن الولايات المتحدة تعترف بأهمية أية مرحلة انتقالية وستبذل قصارى جهدها لتحقيق أهداف التوصّل لاتفاق حول ترتيبات حكم الذات الانتقالية خلال سنة واحدة.

سادساً: حول ملامح الوضع النهائي

أ ـ لا أحد يستطيع فرض النتيجة مقدّماً.

ب ـ يجب أن يكون الفلسطينيون أحراراً في البيانات الافتتاحية في المؤتمر وفي المفاوضات التي ستليها في إثارة أية قضية ذات أهمية لهم.

الفلسطينيون أحرار بأن يجادلوا حول أية نتيجة من النتائج.

جـ ـ الولايات المتحدة ستقبل أية نتيجة توافق عليها الأطراف، وفي هذا المجال فإن الكونفدرالية ليست مستثناة كنتيجة ممكنة لمفاوضات المرحلة النهائية.

رسالة التأكيدات الأميركية
إلى اسرائيل

كشف وزير الخارجية الاسرائيلية ديفيد ليفي بتاريخ ١٥/١٠/١٩٩١. أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الاسرائيلي «رسالة التأكيدات» الأميركية إلى اسرائيل، مشيراً إلى أن صيغتها لم تصبح نهائية لأن اسرائيل ستسعى إلى تحسين بعض نقاطها الـ ١٧.

رسالة التأكيدات

١ ـ الهدف الأساسي للمفاوضات هو إرساء سلام حقيقي وتوقيع اتفاق سلام وإقامة علاقات دبلوماسية بين اسرائيل وجيرانها.

٢ ـ لن يكون لمؤتمر السلام سلطة فرض وجهة نظره على الأطراف.

٣ ـ المفاوضات بين الأطراف ستكون مباشرة.

٤ ـ الولايات المتحدة لا تدعم فكرة الربط بين المفاوضات المختلفة الاسرائيلية السورية أو الاسرائيلية الأردنية أو الاسرائيلية الفلسطينية.

٥ ـ إن أي طرف لن يجبر على التفاوض مع من لا يرغب في التفاوض معه.

٦ ـ لا تعتزم الولايات المتحدة إجبار اسرائيل على التفاوض مع منظمة التحرير

٧ ـ الفلسطينيون المشاركون في مؤتمر السلام سيكونون من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة.

٨ ـ الولايات المتحدة لا تؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة.

٩ ـ لإسرائيل الحق في تفسير قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ كما تريد.

١٠ ـ لإسرائيل الحق بحدود آمنة تضمن أمنها.

١١ ـ ستعمل الولايات المتحدة على بسط السلام في الشرق الأوسط.

١٢ ـ ستستمر الولايات المتحدة في العمل لإلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل ولإلغاء قرار الأمم المتحدة الذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية.

١٣ ـ خلال المؤتمر ستقوم الولايات المتحدة بإجراء مشاورات مع اسرائيل.

١٤ ـ تجدد الولايات المتحدة اعترافها المعلن عام ١٩٧٥ والذي اعتبرت فيه أن للجولان دوراً استراتيجياً.

١٥ ـ الولايات المتحدة مستعدّة لضمان الحدود المستقبلية بين اسرائيل وسوريا.

١٦ ـ لإسرائيل الحق بحدود شمالية آمنة في حال الانسحاب من لبنان.

١٧ ـ الولايات المتحدة تضمن أمن اسرائيل.

سري الدين، رجا: المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية، ص 239-245

الخرائط

خريطة رقم (1)

مشروع ألون عام 1967م

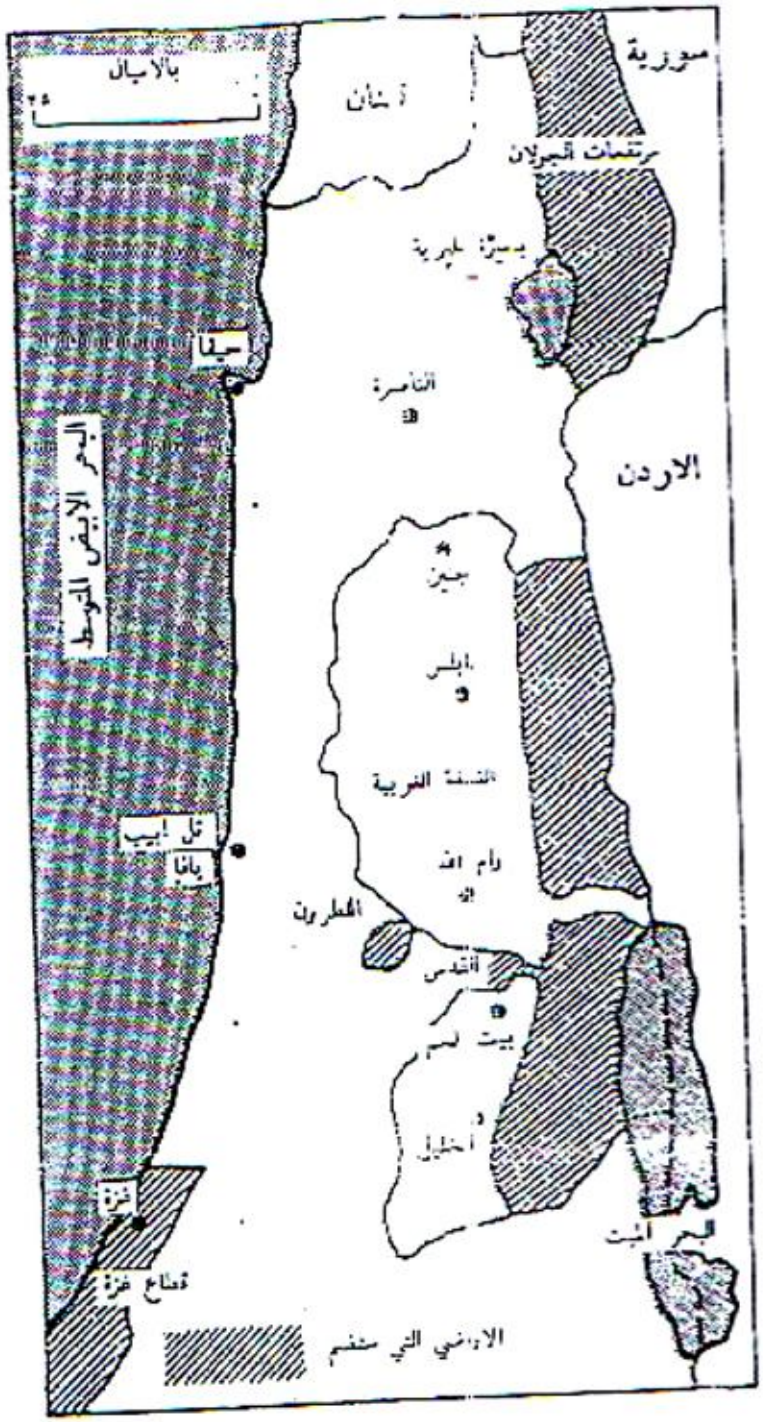

المصدر / مؤسسة الدراسات الفلسطينية: إسرائيليون يتكلمون، ص279

خريطة رقم (2)

اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م ــ 1979م

(الحدود بين مصر وإسرائيل)

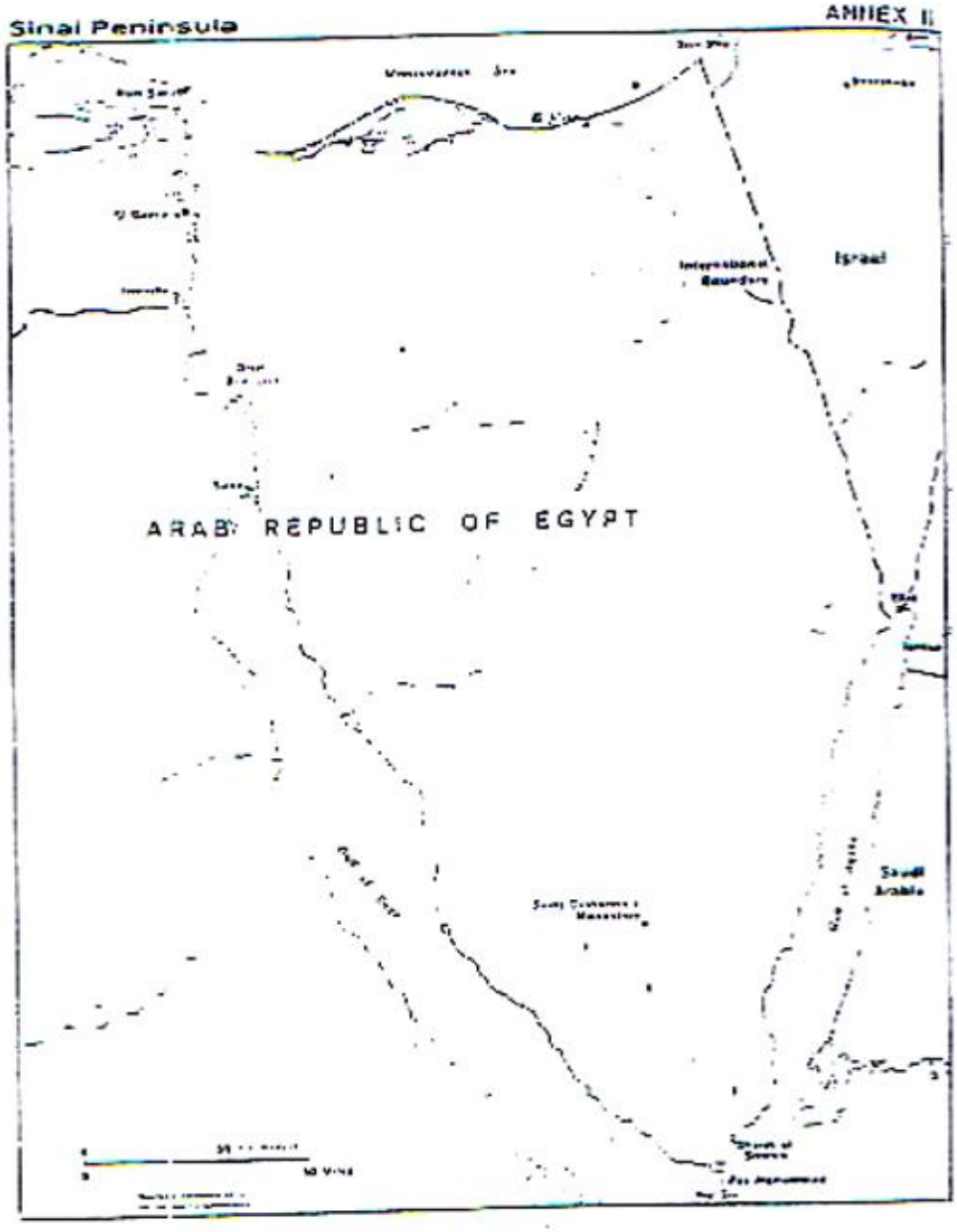

صدر/ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: المعاهدة المصرية ــ الإسرائيلية، ص31

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثـــــــائق العربيـــــــــة.

ثانيـــاً: المـــــــــــــــــذكرات.

ثالثـــاً: الموســوعات العلميــة العربيــة.

رابعـــاً: المراجـــــــع العربيـــــــة.

خامـساً: المراجـــع الأجنبيـــة المترجمـــة.

سادساً: الـــــــــــــــــدوريات.

أولاً: الـــــــدوريات العربيـــــة.

ثانيـــــاً: الجرائـــــد العربيـــــة.

ســابعاً: المراجـــــــع الإنجليزيـــــة.

ثامنـــاً: المراجـــــــع العبريـــــة.

تاســعاً: المواقـــــــع الإلكترونيـــــة.

أولاً: الوثائق العربية:

1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، بيروت، ط1، 1971م.

2) ـــــــــــــــــــــــ: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969م، الجامعة اللبنانية، بيروت، ط1، 1971م.

3) ـــــــــــــــــــــــ: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، بيروت، ط1، 1974م.

4) ـــــــــــــــــــــــ: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973م، مركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي، ط1، 1976م.

5) ـــــــــــــــــــــــ: الوثائق الفلسطينية العربية 1977م، بيروت، د.ط، د.ت.

6) ـــــــــــــــــــــــ: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، د.ط، د.ت.

ثانياً: المذكرات:

7) أبو غربية، بهجت: من مذكرات المناضل بهجت أبو غربية من النكبة إلى الانتفاضة (1949 ــ 2000)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2004م.

ثالثاً: الموسوعات العلمية العربية:

8) الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، 6 أجزاء، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ط، د.ت.(نسخة الكترونية).

9) هيئة الموسوعة الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية، القسم الأول، 4 أجزاء، دمشق، ط1، 1984م.

10) ـــــــــــــــــــــــ: الموسوعة الفلسطينية،القسم الثاني ـ الدراسات الخاصة، مج5، بيروت، ط1، 1990م.

رابعاً: المراجع العربية:

11) أبراش، إبراهيم: القضية الفلسطينية والشرعية الدولية، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة، ط1، 2004م.

12) الأزعر، محمد: قضايا التسوية السلمية، الرشيدي، أحمد: القضية، وأفاق التسوية السلمية، د.ط، 1998م.

13) الأسمر، خلود: انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية ـ الإسرائيلية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط1، 2005م.

14) البابا، عبد الحميد: شخصيات إسرائيلية، دار البيارق للنشر والتوزيع، رام الله، د.ط، د.ت.

15) البدارين، فالح: اتفاقية السلام الأردنية مع إسرائيل بين الخيار الاستراتيجي العربي والمسار الدستوري الأردني، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002م.

16) بدير، شريف: اللاجئون الفلسطينيون من كامب ديفيد إلى مفاوضات الوضع النهائي، السياسية الدولية، ع138.

17) البديري، خليل: ستة وستون عاماً مع الحركة الوطنية الفلسطينية، منشورات صلاح الدين، القدس، د.ط، د.ت

18) أبو جابر، إبراهيم، وآخرون: قضية القدس ومستقبلها في القرن الحادي والعشرين، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط3، 2002م.

19) جبارة، تيسير: تاريخ فلسطين، دار الشروق، د.ط، 1998م.

20) جبور، جورج: البعد العربي للقضية الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، ق2، مج5، بيروت، ط1، 1990م.

21) حجازي، حسين: لماذا اندعلت "معركة التحدي" بين بوش وشامير إسرائيل حليف وليست "شريكا صغيرا"، د.ت.

22) حجازي، يوسف: أيام فلسطينية في القرن العشرين، ج2، المركز القومي للدراسات والتوثيق، د.ط، د.ت.

23) الحسن، حسن: التفاوض والعلاقات العامة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1993م.

24) الحسن، خالد: قراءة سياسية في مبادرة ريغان، دار الجليل للنشر، عمان، د.ط، 1985م.

25) حكيم، سامي: القدس والتسوية، المنشورات، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د.ط، د.ت.

26) أبو حليوة، إبراهيم: القدس في السياسة الأمريكية 1947 ــ 2000م، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ط1، 2001م.

27) الحمد، جواد، وآخرون: المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، د.ط، 1991م.

28) الحمد، جواد: عملية السلام في الشرق الأوسط، وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط1، 1996م.

29) ــــــــــــ: مستقبل السلام في الشرق الأوسط، ط1، د.ت.

30) خليل، عادل: الإعلام والرأي العام دراسة حول تطبيع العلاقات المصرية ـ (الإسرائيلية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2003م.

31) دانيال، جان جورج: مؤتمر مدريد: سيناريو متكامل من أجل السلام في الشرق الأوسط (دراسة وثائقية)، ج1، مج13، دار نوبليس، بيروت، ط2، 2002م.

32) الدجاني، أحمد: قضية القدس والتسوية السياسية وطريق التحرير، د.ط، 1998م.

33) دويدار، جلال: عدو السلام، د.ط، د.ت.

34) الرابطة الإسلامية لطلبة فلسطين: مشاريع الحلول السلمية على الساحة الفلسطينية في الفترة 1948م ـ 1984م، مطبعة الفيصل الإسلامية، الكويت، ط1، 1984م.

35) الراوي، جابر: القضية الفلسطينية في القانون الدولي والوضع الراهن، دار الجليل للنشر، عمان، ط1، 1985م.

36) رشيدات، عصام، وآخرون: دراسات في القضية الفلسطينية، دار الكندي للنشر والتوزيع، أربد، ط1، 1992م.

37) روبنبرغ، تشريل: إدارة بوش والفلسطينيون، سليمان، مخائيل: فلسطين والسياسية والأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1996م.

38) زلوم، عبد الحي: التاريخ الحقيقي لأمريكا في العالم العربي أمريكا إسرائيل الكبرى إسرائيل أمريكا الصغرى، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009م.

39) سالم، وليد: حق العودة البدائل الفلسطينية، د.م، د.ط، 1997م.

40) سري الدين، رجا: المفاوضات العربية ــ الإسرائيلية، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، ط1، 1992.

41) سعودي، هالة أبو بكر: السياسة الأمريكية اتجاه الصراع العربي ــ الإسرائيلي 1976م ـ1973م، مركز الدراسات الوحدة العربية، د.م، د.ط، د.ت.

42) سلمان، يوسف: الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي ـ الإسرائيلي، د.م، د.ط، د.ت.

43) سيسالم، سمير: المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية من 1947ــ1977م دراسة تاريخية تحليلية، د.م، د.ط، 2005م.

44) السنوار، زكريا: مشاريع تسوية قضية فلسطين من عام 1920 حتى نهاية عام 1991م، د.م، د.ط، د.ت.

45) السيد، عاطف: من سيناء إلى كامب ديفيد، د.ط، د.ت، نسخة إلكترونية.

46) شاش، طاهر: مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1999م.

47) شريف، حسين: المفهوم السياسي والاجتماعي لليهود عبر التاريخ من العهد القديم إلى مفاوضات السلام الشرق الأوسطية الحرب والسلام (1970م ــ 1981م)، ج3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، 1996م.

48) صالح، محسن: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، د.ط، 2004م.

49) طوق، جوزيف خوري: الاتفاقات العربية ــ الإسرائيلية اتفاق غزة أريحا أولا وماذا بعد؟، ج3، مج4، دار نوبليس، بيروت، د.ط، 2002م

50) ــــــــــــــــ: الاتفاقات العربية ـ الإسرائيلية اتفاق كامب ديفيد، ج2، مج2،عام 1948م ـ1977م، دار نوبليس، بيروت، ط2، 2002م.

51) ــــــــــــــــ: الاتفاقات العربية ـ الإسرائيلية من قمة أنشاص إلى قمة فاس، دار نوبليس، بيروت، ط2، 2002م.

52) عباس، محمود: طريق أوسلو، د.ط، د.ت.

53) عبد الرازق، حسين: التطبيع ومقاومة لغزوة الصهيونية 21عاما من مقاومة التطبيع الوقائع والمواجهات، ط1، 2000م.

54) عبد ربه، صلاح: اللاجئون وحلم العودة إلى أرض البرتقال الحزين، مركز المعلومات البديلة، د.ط، 1996م.

55) عبد الرحمن، أسعد: النضال الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، د.ط، د.ت.

56) عبد السلام، جعفر، داود، محمود: الصراع العربي ـ الإسرائيلي بين النضال المسلح والتسوية السلمية، رابطة الجامعات الإسلامية، د.ط، 2006م

57) عبد العزيز، أحمد: قراءة في مشروع التسوية السلمية 1991ــ 1998، القضية الفلسطينية في نصف قرن، د.ط، د.ت.

58) عبد المحسن، رباب: كامب ديفيد خروج مصر إلى التيه، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2005م.

59) عبد المنعم، بكر: دولة فلسطين مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو، دار الشروق، د.ط، د.ت.

60) العثمان، عثمان: مأزق التسوية السياسية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2003م.

61) عدوان، عاطف: دراسات في القضية الفلسطينية، ط4، 2006م.

62) أبو عرفة، عبد الرحمن: الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، دراسة عن الاستيطان اليهودي في فلسطين خلال القرن الأخير، د.ط، د.ت.

63) علي، كمال حسن: محاربون ومفاوضون، د.ط، د.ت.

64) أبو عفيفة، طلال: الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية 1879م ــ1997م، ط1، 1998م

65) العرموطي، خالد: دبلوماسية المياه رؤية سياسية وقانونية لمسألة المياه على حوض نهر الأردن، د.م، د.ط، د.ت.

66) العضايلة، عادل: القدس بوابة الشرق الأوسط للسلام، الشروق، ط1، 2007م.

67) العطار، حسين إبراهيم: مصر والقضية الفلسطينية في كامب ديفيد (الحكم الذاتي في الضفة والقطاع)، دار الاتحاد للطباعة، د.م، د.ط، د.ت.

68) علي، محمد، الفرا، عمر: السلام الخادع من مؤتمر مدريد إلى انتفاضة الأقصى 1991م ـ 2000م، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2001م.

69) العناني، جاسر: القدس بين مشاريع الحلول السياسية والقوانين الدولية، دار اليازوري العلمية، عمان، ط1، 2003م.

70) عودة، زينب: اتجاهات اللاجئين الفسطينيين في مخيمات محافظات غزة ، اللجنة الوطنية، القدس عاصمة الثقافة العربية، غزة، د.ط، 2009م.

71) عوض الله، محمد: القضية الفلسطينية دراسة واقتراحات للحل، ط1، 2006م.

72) أبو لبدة، نظمي: التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي، دار الكندي، عمان، د.ط، 2001م.

73) اللداوي مصطفى: الإرهاب الصهيوني عقيدة مجتمع وتاريخ دولة، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2007م

74) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: إسرائيليون يتكلمون حوار بين إسرائيليين حول القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي ترجمة (مؤسسة الدراسات الفلسطينية)، د.م، د.ط، د.ت.

75) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: فلسطين تاريخها وقضيتها، المكتبة الجامعية، نابلس، د.ط، د.ت.

76) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المعاهدة المصرية الإسرائيلية، د.ط، د.ت.

77) نافعة، حسن: مصر والصراع العربي ـــ الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة، مركز دراسات الوحدة العربية، د.م، د.ط، د.ت.

78) المعايطة، سميح: في التسوية السياسية للصراع العربي ــ الإسرائيلي، دار البشير، عمان، ط1، 1993م.

79) الملقي، بدري: تداعيات وأفكار مستوحاة من أزمة الخليج ومضاعفاتها وسلام مدريد . وأوسلو، د.ط، د.ت.

80) النيرب، محمد: أي حكم ذاتي وإلى أين؟!، د.ط، د. ت.

81) الهزايمة، محمد: القدس في الصراع العربي ـ الصهيوني، دار سراج للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع، عمان، د.ط، 2000م.

82) الهور، منير، الموسى، طارق: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ 1947م ـ 1982، دار الجليل للنشر، عمان، ط1، 1983م.

83) ـــــــــــــــــــــــــ: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ 1947م ـ 1985، دار الجليل للنشر، عمان، ط1، 1983م.
84) الهيئة العامة للاستعلامات: السلام المغدور الرواية الفلسطينية لأحداث عملية السلام واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، غزة، د.ط، د.ت.
85) هيكل، محمد: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل سلام الأوهام أوسلو . ما قبلها وما بعدها، دار الشروق، القاهرة، ط7، 2001م.

خامساً: المراجع الأجنبية المترجمة:

86) أرونسون، جيفري: سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية إسرائيل والفلسطينيون من حرب 1967م إلى الانتفاضة، ترجمة (حسني زينة)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1990م.
87) بيريس، شمعون: معركة السلام، ترجمة (عمار فاضل، مالك فاضل)، د.ط، د.ت.
88) تشومسكي، ناعوم: الثالوث الخطر والمصير المحتوم الولايات المتحدة إسرائيل والفلسطينيون، ترجمة (علياء رافع)، دار صادق للنشر، الأسكندرية، د.ط، د.ت.
89) رفيف، موشيه: (إسرائيل) في الخمسين خمسة عقود من الكفاح في سبيل السلام، نقله إلى العربية (محمود عباسي)، دار المشارق للترجمة والطباعة والنشر، شفا عمر، 1999م.
90) ساوندرز، هارولد: الجدران الأخرى سياسة عملية السلام العربي ـ الإسرائيلي، ترجمة (حسن عبد الفتاح)، معهد المشاريع الأمريكية لدراسة العمليات السياسية والاجتماعية، د.ط، د.ت.
91) شديد، محمد: الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ترجمة (كوكب الريس)، جمعية الدراسات العربية، القدس، د.ط، د.ت.
92) شليف، اريه: خط الدفاع في الضفة الغربية وجهة نظر إسرائيل، ترجمة (غازي السعدي)، دار الجليل للنشر، عمان، ط1، 1985م
93) غرين، ستيفن: مساومات مع الشيطان، ترجمة (محمود زايد)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط3، 1991م.
94) كارتر، جيمي: دم إبراهام رؤية إلى الشرق الأوسط، ترجمة (سامي جابر)، دار المروج، د.م، د.ط، 1986م.

95) كـتن، هنـري: قـضية فلـسطين، ترجمـة (رشـدي الأشـهب)، مطبوعـات وزارة الثقافـة، ط1، 1999م.

96) مـصالحة، نـور: إسـرائيل وسياسـة النفـي الـصهيونية واللاجئـون الفلـسطينيون، ترجمـة (عـزت الغزاوي)، د.ط، د.ت.

سادساً: الدوريات:

أولاً: الدوريات العربية:

97) الأسـبوع الجديـد: ع3، كـانون الثـاني (ينـاير)، 1989م، بـدون مؤلـف، أبـو عمـار يعلـن فـي جنيف عن المبادرة الفلسطينية للسلام، ردود فعل دولية إيجابية.

98) الأسـبوع الجديـد: ع17، أيلـول (سـبتمبر)، 1989م، البرغـول، عبـد الجبـار، "النقـاط العـشر" ليست هدفا بل وسيلة لتحريك الجمود الفلسطينيون.

99) الأسبوع الجديد: ع24، كانون الثاني (ديسمبر)، عويضة، نبيه: من ريغان إلى بوش.

100) الأسبوع الجديد: ع33، أيار (مايو)، 1990م، بدون مؤلف، السلام على طريقة شامير.

101) الأسـبوع الجديـد: ع57، حزيـران (يونيـو)، 1991م، بـدون مؤلـف، شـهادة بيكـر بانتظـار جولته القادمة بين البلاغة البيانية وحقيقة السياسة الأمريكية،.

102) البيادر السياسي: ع288، شباط (فبراير)، 1988م، هيس، اريه، اقتراح لمذكرة تفاهم بين (إسرائيل) ومنظمة التحرير الفلسطينية.

103) البيـادر الـسياسي: ع288، شـباط (فبرايـر)،1988م، رمـيح، طلعـت: مبـادرة مبـارك هـل جاءت في موعدها؟!.

104) البيادر السياسي: ع344، أيار (مايو)، 1989م، بدون مؤلف، اقتراحات شامير والموقف الفلسطيني.

105) البيـادر الـسياسي: ع365، أيلـول (سـبتمبر)، 1989م، إبـراهيم، علـي، عرفـات . مبـارك والتنسيق المصري ــ الفلسطيني.

106) البيـادر الـسياسي: ع365، أيلـول (سـبتمبر)، 1989م، بـدون مؤلـف، عرفـات ــ مبـارك ــ والتنسيق المصري ـ الفلسطيني.

107) البيادر السياسي: ع369، تشرين الأول (أكتوبر)، 1989م، بدون مؤلف، ماذا بعد قرار (إسرائيل) رفض خطة مبارك؟!.
108) البيادر السياسي: ع378، كانون أول (ديسمبر)، 1989م، بدون مؤلف، نقاط بيكر أمام اختبار "التطبيق".
109) البيادر السياسي: ع538، آذار (مارس)، 1993م، هماش، كمال، فرصة "لتجاوز" شروط مدريد.
110) الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية): مج12، ع2، يونيو، 2004م، عدوان، أكرم، المشاريع والأفكار الصهيونية تجاه تسوية القضية الفلسطينية.
111) الدراسات الفلسطينية: مؤسسة الدراسات الفلسطنية، ع2، 1990م، بدون مؤلف، خطاب إسحاق شامير أمام اجتماع اللجنة المركزية لليكود 12 شباط (فبراير) 1990م.
112) الدراسات الفلسطينية: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع8، 1991م، عباس، محمود، مؤتمر مدريد وضع الأمور في نصابها.
113) الدراسات الفلسطينية: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع8، 1991م، بدون مؤلف، مؤتمر صحافي للرئيس جورج بوش بشان الاستيطان وعملية السلام كينبنكبورت،1991م.
114) الدراسات الفلسطينية: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع8، 1991م، بدون مؤلف، كلمة رئيس الوفد الفلسطيني حيدر عبد الشافي.
115) الدراسات الفلسطينية: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع7، 1991م، بدون مؤلف، خطاب الرئيس جورج بوش أمام جلسة الكونغرس المشتركة في شأن الشرق الأوسط واشنطن، 1991م.
116) الدراسات الفلسطينية: ع8، خليفة، أحمد، مفاوضات السلام، الموقف الإسرائيلي عشية مؤتمر مدريد، د.ت.
117) الدعوة: ع669، شوال، 1398هـ، بدون مؤلف، خطاب الرئيس المصري إلى شعبه من واشنطن.
118) الرائد: ع139، كانون الأول (ديسمبر)، 1991م، بدون مؤلف مؤتمر "السلام" في مدريد.
119) السياسية الدولية: سعيد، عبد المنعم، الإدارة الأمريكية للصراع العربي ـ الإسرائيلي/ عهد ريجان، السياسة الدولية.

120) شئون فلسطينية: ع8، نيسان (إبريل)، د.ط، 1972م، محسن، خالد، مذكرة تحليلية حول مشروع الملك حسين.
121) شئون فلسطينية: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ع3، شباط (فبراير)، 1974م، س.ع، ملحق القضية الفلسطينية عربيا، النظام الأردني ومؤتمر جنيف.
122) شؤون فلسطينية: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ع84، تشرين الثاني (نوفمبر)، 1978م، سويد، محمود: من كامب ديفيد إلى أين؟.
123) شؤون فلسطينية: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، ع144ــ145، آذار (مارس) ــ نيسان (إبريل)، 1985م، بدون مؤلف، ردود الفعل (الإسرائيلية) على الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني ومبادرة مبارك.
124) شئون فلسطينية: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، ع225ــ226، كانون الأول (ديسمبر) 1991م ـ كانون الثاني (يناير)، 1992م، العبد الله، هاني، "مؤتمر مدريد" بداية لمسار طويل.
125) روز اليوسف: ع2831، أيلول (سبتمبر)، 1982م، بدون مؤلف، الفرس الإسرائيلي في معسكر الرفض المطلوب.
126) روز اليوسف: ع2901، كانون الثاني (يناير)، 1984م، بدون مؤلف، الحوار الأردني الفلسطيني بالوثائق، لما توقف الحواروكيف يبدأ من جديد؟.
127) فلسطين الثورة: مؤسسة بيسان للنشر والتوزيع، ع865، تشرين الأول (أكتوبر)، 1991م، عبد الحق، أحمد، الكل يفاوض الكل في مؤتمر مدريد، الفلسطينيون يمثلون م.ت.ف.
128) فلسطين المسلمة: ع1، أيار (مايو)، 1989م، بدون مؤلف: برنامج م.ت.ف وأفاق التسوية.
129) فلسطين المسلمة: ع4، تشرين الثاني (نوفمبر)، 1989م، بدون مؤلف، النقاط المصرية العشر محاولة لنفخ الروح في خطة شامير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام: ع74، تشرين الأول (أكتوبر)، 1983م،
130) كنعان: مركز إحياء التراث العربي في الطيبة، ع104، كانون الثاني (يناير)، 2001م، حجازي، محمد: كامب ديفيد جذورها وتداعياتها.

131) المجتمع: ع420، تشرين الثاني (نوفمبر)، 1978م، بدون مؤلف، فلسطين في مؤتمر القمة.

132) المصدر: كانون الثاني (يناير)، 1989م، نائور، آريه، بوش ليس ريجان وبيكر ليس شولتز الوقوف بثبات في مرحلة جديدة.

ثانياً: الجرائد العربية:

133) جريدة القدس: العدد (4779): (13 أيلول (سبتمبر) 1982م).

134) ـــــــــــ: العدد (4780)، (4 أيلول (سبتمبر) 1982م).

135) ـــــــــــ: العدد (4790)، (14 أيلول (سبتمبر) 1982م).

136) ـــــــــــ: العدد (4793)، (17 أيلول (سبتمبر) 1982م).

137) ـــــــــــ: العدد (5557)، (11 شباط (فبراير) 1985م).

138) ـــــــــــ: العدد (5559)، (13 شباط (فبراير) 1985م).

139) ـــــــــــ: العدد (5560)، (14 شباط (فبراير) 1985م).

140) ـــــــــــ: العدد (6909)، (20 تشرين الثاني (نوفمبر) 1988م).

141) ـــــــــــ: العدد (7194)، (5 أيلول (سبتمبر) 1989م).

142) ـــــــــــ: العدد (7199)، (10أيلول (سبتمبر) 1989)،

143) ـــــــــــ: العدد (7200)، (11 أيلول (سبتمبر) 1989م).

144) ـــــــــــ: العدد (7203)، (14أيلول (سبتمبر) 1989).

145) ـــــــــــ: العدد (7935)، (3 تشرين الأول (أكتوبر) 1991م).

146) ـــــــــــ: العدد (7947)، (15 تشرين الأول (أكتوبر) 1991م).

سابعاً: المراجع الإنجليزية:

147) Avi-Yonah, Michael: A History Of Israel And The Holy Land, Foreword By Shimon Peres, Continuum, New York, 2001.

148) Carter, Jimmy: Palestine Peace not Apartheid, Simon & Schuster, New York, 2006.

149) Cattan, Henry: The Palestine Question, Croom Helm, London, 1988.

150) Covenant Marketing Associates, Inc: Facts About Israel

151) David, Ron: Arabs And Israel, By Illustrated (Susan David), Writes And Readers Documentary Comic Book, New York, 1993.

152) Elon, Amos: A blood Dimmed Tide, Dispatches From The Middle East, Penguin Books, London, First published, 1977.
153) Heykal, Mohammed: War And Peace In The Middles East, Hisham Sharabi: Journal Of Palestine Studies; A Quarterly On Palestinian Affairs And The Arab-Israeli Conflict, The Institute For Palestine Studies, 1974.
154) Kadi, Leila: The Arab-Israeli Conflict – The Peaceful Proposals 1948-1972, Palestine Research Center, Beirut, Second published, 1973.
155) Khawas, Mohamed, Abed-Rabbo, Samir: American Aid To Israel\ Foreword By Rabbi Elmer Berger, Amana Books, United States Of America, 1984.
156) Laqueur, Walrer, Rubin, Barry, editors: The Israel-Arab Reader, Penguin Books, New York, Fourth published, 1984.
157) Metzger, Jan, Orth, Martin, Sterzing, Christian: The west Bank Under Israeli Occupation, Zed Press, London, First published, 1983.
158) Passia Palestinian Academic Society For The Study Of International Affairs: Documents On Jerusalem
159) Quandt, William: American Policy Toward The Arab – Israel Conflict, 1967 – 1976, University Of California Press, London, 1977.
160) ———————: The Middle East Ten Years After Camp David,The Brookigs Institution Washington, D.C,1988.
161) Rigby, Andrew: Living The Intifada, Zed Books, London, First published, 1991.
162) Said, Edward: The Question Of Palestine, vintage Books, New York, 1992.
163) Silver Eric: Begin The Haunted Prophet, Random House, New York, First published, 1984.
164) Smith, Charles: Palestine And The Arab – Israeli Conflict,St. Martin's Press New York, First published, 1988.
165) Text And Selected Documents: The Egyptian – Israel Treaty, Institute For Palestine Studies, Beirut, 1979.

166) The Research Group: Bad Bews From Israel, Pluto Press, London, First published, 2004.
167) Vincent Wilson, JR: The Book Of The Presidents, American History Research Associates, Maryland, 1981.
168) Wallach, Janet, Wallach, John: Arafat In The Eyes of the Beholder, Carol publishing Group, New York, 1990.
169) Wright, Clifford: Facts and fables the Arab – Israel conflict, Kegan Paul International, London, First published, 1989.

ثامناً: المراجع العبرية:

170) אלדר، עקיבא: משבר ביחסים، אוניברסיטת תל אביב، תל אביב، 1998
الدار، عكيفا: علاقات بأزمة، جامعة تل أبيب، تل أبيب، 1998
171) בן ימין، עוזי:ועידת מדריד، ספריית מעריב، ישראל، 1994
بن يمين،عوزي: مؤتمر مدريد، مكتبة معاريف، إسرائيل، 1994
172) ג'ובה، משה: הצהרות והחלטות בנושא הפלסטיני 1950ـــــ 1989، יד טולקין، תל אביב،1990.
جباي، موشيه: تصريحات وقرارات بالموضوع الفلسطيني 1950م . 1989م ياد توبنكين، تل أبيب، ١٩٩٠م.
173) סלע، אברהם: היחידה של המתרס، ועידות הפסגה הערבית، מגנוס، האוניברסיטה עברית، ירושלים، 1983
سيلع، أبراهام: وحدة خلال تفرق، مؤتمرات القمة العربية، ماجنس، الجامعة العبرية، القدس، 1983
174) כץ، שמואל: לא מבצר ולא קאר، ספריית מעריב، 1981
كاتس، شموئيل: لا حصن ولا قار، مكتبة معاريف، 1981
175) דוד،קמחי: האפשרות האחרונה – המאבק קסלה במזרח התיכון، תל אביב، 2008.
كمحي، دافيد: الخيار الأخير ـ الصراع من أجل السلام في الشرق الأوسط ، عدينيم، تل أبيب، ٢٠٠٨م.

176)הארפו، אלפים: עוד מלחמה או דרך השלום، מכון ון ליר למחקרי מדיניות، ירושלים 1988

هربون، ألوف: حرب أخرى أو طريق إلى السلام، معهد فان لير للدراسات، القدس، 1988

تاسعاً: المواقع الإلكترونية:

177) http://www.aawsat.com

178) http://www.en.wikipedia.org

179) http://www.moqatel.com

Abstract

This study dealt with the formal political Compromise for the Palestinian issue since 1978 to 1991. This period is characterised with the appearance of many projects for the political Compromise for the Palestinian issue, so these projects varies therefore, There was the Israel projects, American projects, Arab projects and joint (American – Soviet) projects.

The resercher divided the study in to four major chapter and an introductory chapter which talks about the formal political compromise for the Palestinian issue in 1967 – 1977.

The first chapter dealt with Camp David, agreement 1978 – 1979, it consists of three Investigation.

The first study studied the factors that led to the signing of the comp David agreement

The second topic discussed the negotiations and Camp David agreement itself.

The third topic was offered the effects of Camp David on the Palestinian issue.

The second chapter dealt with the formal political compromise projects for the Palestinian issue in 1982 and it consists of three Investigation

Studied the first section of the draft U.S. President Ronald Reagan.

And presentation of the second part, the Arab peace project

(Fas project)

And the third one is Brezhnev project.

The third section has discussed the proposal to Soviet President Leonid Brezhnev.

The chapter was under the Title of the formal political compromise projects for the Palestinian issue in 1985 – 1989.

And this chapter is divided into five Investigation.

Where he addressed the first part the draft Jordanian - Palestinian confederation project, introduced the second topic the projects of the Palestinian libration organization, the third topic discussed the project of the prime minister (Israeli) Yitzhak Shamir, studied the topic and the fourth ten points Mubarak, the topic the fifth five-point Baker.

The forth chapter was under the Title of the formal political compromise for the Palestinian issue is 1991. it consists of three Investigation.

Address the first part, a project of U.S. President George HW Bush, and presentation of the second part, the assurances (guarantees) of America, the third topic addressed the Madrid Peace Conference.

The researcher found out a number of results:

Political compromise project means Palestinian people and their issue in favor of Israel and to destroy the unity of the Palestinian people and to disrupt its basic component .

- The compromise projects denied the Palestinian rights . (self determination, the right of return – the establishment of a Palestinian state)